جمهورية العراق ـ وزارة التخطيط
اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة

التقرير الطوعي الوطني الثاني
للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة

2021

العراق .. والعودة الى المسار التنموي

جمهورية العراق
وزارة التخطيط
اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة

التقرير الطوعي الوطني الثاني
للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة
2021

العراق .. والعودة الى المسار التنموي

تموز 2021

-فريق كتابة التقرير الطوعي

د. ماهر حماد جوهان / الوكيل الفني للوزارة/ رئيس الفريق

فريق خبراء الكتابة

د. حسن لطيف كاظم /خبير / جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد

د. وفاء جعفر المهداوي / خبير / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

د. عدنان ياسين مصطفى / خبير / جامعة بغداد / كلية التربية للبنات

المنظمات الدولية الساندة

برنامج الامم المتحدة الانمائي/ العراق (UNDP)

لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (ESCWA)

الفريق الفني

د. ازهار حسين صالح / الوكيل الاداري للوزارة

د. ضياء عواد كاظم / رئيس الجهاز المركزي للإحصاء

السيد ماهر عبد الحسين هادي / مدير عام المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات

د. محمد محسن السيد / مدير عام دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

د. علاء الدين جعفر محمد / مدير عام دائرة السياسات المالية والاقتصادية

أ.م. د. مها عبد الكريم حمود / مدير عام دائرة التنمية البشرية

الانسة نجلاء علي مراد / مدير الصندوق الاجتماعي للتنمية

السيد عبد الزهرة محمد وحيد / مدير قسم الاعلام والاتصال الحكومي

د. عامرة محمد حسين / مؤسسة أم اليتيم للتنمية

السيدة بان علي عبود / خبير / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

السيدة منى عادل مهدي / مهندس أقدم / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

الفريق الساند

السيد قصي عبد الفتاح رؤوف / مدير عام الدائرة الفنية في الجهاز المركزي للإحصاء/ رئيس الفريق

د. صباح جندي منصور / مدير عام الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر

د. سوسن جبار ابراهيم / معاون مدير عام دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

د. عصام صباح ابراهيم / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

السيدة ناهدة احمد عبد الجبار / دائرة التنمية البشرية

السيدة وفاء رشيد سعيد / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية

السيدة زينب علي حسين / رئيس قسم في الجهاز المركزي للإحصاء

السيد زهير عباس رشيد / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

د. هيبت رحيم خليوي / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

السيد مهند سعدي غضبان / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

السيد عمار عبد العظيم شكر / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

السيدة لبنى عبد الكريم ظاهر / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

السيدة ريم حامد محمد / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

السيدة ملاك شوقي عبد الله / دائرة العقود الحكومية العامة

السيدة اسماء فؤاد ابراهيم / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

الانسة داليا حكمت علي / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

السيدة انسام صباح مهنا / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

السيد عمار عباس حياوي/ دائرة تخطيط القطاعات

الفرق المحلية

محافظة بغداد: -

السيد علي احمد فرج /النائب الفني الأول لمحافظة بغداد

السيد مهند شاكر حميد / محافظة بغداد

السيد مصطفى كهلان مصطفى / ديوان المحافظة

السيد حبيب سعدون عبيس / مدير تخطيط بغداد

السيد احمد حاتم عطا / معاون رئيس ابحاث

السيد نذير يونس / رئيس مهندسين

محافظة البصرة

السيد محمد طاهر نجم التميمي/ نائب المحافظ

السيد علي محمد صبيح / مدير تخطيط البصرة

د. ندوة هلال جودة/ جامعة البصرة.

السيدة امال عبد الرزاق/ محافظة البصرة.

السيد نهاد جبر عبود/ محافظة البصرة.

السيدة يسرى معن حسين / مسؤول شعبة الدراسات.

محافظة ذي قار

السيد غسان حسن حمود/ معاون المحافظ لشؤون التخطيط

السيد علي غانم جابر/محافظة ذي قار

د.صادق زوير لجلاج/ عميد كلية الإدارة والاقتصاد

السيدة يقين كريم جمعة / مدير تخطيط ذي قار

السيد علاء عباس داود/ مديرية تخطيط

السيد احمد عبد علي شمخي/ مديرية تخطيط

محافظة كربلاء

أ.د. صباح رسول الجابري/ جامعة كربلاء

أ.م.د . بشرى محمد علوان/ جامعة كربلاء

السيد علي عبد الحسين كونة/ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

السيد محمد حسن رضا/ مدير مديرية تخطيط كربلاء

السيد ارشد عاصم عبد الرسول/ مديرية تخطيط كربلاء.

السيدة الاء عبد الكاظم إسماعيل / مقرر اللجنة.

محافظة الانبار

ا. د. ثائر شاكر محمود/ جامعة الانبار

السيد خالد مهنا / معاون المحافظ.

السيد عمر انور لطيف / مدير مديرية تخطيط الانبار.

السيد علي فخري عبد الملك/ مدير الإحصاء.

السيد محمد هاشم نمر / رئيس مهندسين.

السيد عمر عزمي جابر/ مقرر اللجنة.

محافظة نينوى

السيد احمد ناظم إبراهيم / مدير تخطيط نينوى

د. سفيان محمد سعيد عبد / مديرية تخطيط

د. عمار مرعي حسن / مديرية تخطيط

السيد علي عدنان هاشم /مديرية تخطيط

السيد احمد أسامة احمد/مديرية تخطيط

السيد احسان احمد سليمان/ مديرية تخطيط

محافظة السليمانية: -

السيدة تابان جبار صالح / مدير تخطيط السليمانية

السيد ماكوان عبد الخالق بابله/ رئيس مجلس منظمة CDO

د. خالد حيدر عبد علي / جامعة السليمانية

السيد وصفي خليل إسماعيل/ غرفة تجارة السليمانية

السيد محمود عثمان / مدير إحصاء السليمانية.

المنظمات الساندة:-

د. بثينة محمود المهداوي / شبكة التنمية المستدامة 2030 " تم"

د. مختار خميس محمد/منظمة المناخ الأخضر العراقية

د.عصام اسعد/منظمة تنمية الشباب

السيد وديع الحنظل/رابطة المصارف الخاصة العراقية رئيس الرابطة

د. خالد العسل/ رئيس منظمة الاغصان

السيد راغب رضا جمعة/ رئيس اتحاد الاعمال العراقي

د. ايناس طه الحمداني/ رئيس جمعية تنظيم الاسرة.

السيد حسنين احمد حسن ، د.ازهار زاير/ العتبة العباسية

السيد احمد عبد الحسين/ مؤسسة العين

السيدة حليمة فرج/ أتحاد سيدات الأعمال

السيد إبراهيم البغدادي / المجلس الاقتصادي العراقي

المحتويات

فريق الاعداد .....

المحتويات .....

قائمة الاشكال.....

قائمة الأطر .....

قائمة الجداول.....

كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء .....

كلمة السيد وزير التخطيط .....

كلمة فريق اعداد التقرير.....

الفصل الاول: المقدمة..... 1

رسائل التقرير: لماذا التقرير الطوعي الثاني؟ 4

أهداف التقرير 6

منهجية اعداد التقرير..... 6

تحديات في طريق انجاز التقرير الثاني 8

أصحاب المصلحة والشركاء..... 9

استرجاع المسار 10

هيكلية التقرير 13

الفصل الثاني: السياق الوطني والمحلي 17

الحراك الشعبي: نافذة المواطن للتغيير..... 17

الازمة الصحية: جائحة كورونا (كوفيد -19)..... 19

الازمة الاقتصادية والمالية..... 21

تداعيات الازمة المركبة..... 22

الاجراءات الحكومية 25

الفصل الثالث: التقدم في تحقيق الاهداف 31

الهدف (1): القضاء على الفقر..... 36

الهدف (3): الصحة الجيدة والرفاه..... 42

الهدف (4): التعليم الجيد 48

الهدف (5): المساواة بين الجنسين..... 55

الهدف (8): العمل اللائق والنمو الاقتصادي 60

الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية 64
الهدف (17): عقد الشراكات لتحقيق الاهداف 68
الفصل الرابع: اللامركزية والتنمية المحلية المستدامة: التحدي المسؤول 71
اللامركزية والطريق الى حوكمة التنمية المحلية المستدامة 86
لامركزية الوزارات الثمان 74
التنمية المحلية المستدامة... قيود وكوابح 75
الفصل الخامس: أداء المحافظات في التنمية المستدامة: قيود المثابرة 81
التقدم في السباق المحلي 83
مؤشرات دليل الانجاز التنموي المحلي 84
مؤشرات دليل المثابرة التنموية المقارن المحلي 87
المحافظات السبعة: تفاوت الإنجاز واختلاف الاسباب 88
الأداء الفردي للمحافظات 90
بغداد: الحفاظ على الدور الحضاري للعاصمة 90
السليمانية: تفوق في المثابرة والانجاز 94
ذي قار: كسر جدار التراجع 97
البصرة: عاصمة الاقتصاد الواعدة 100
كربلاء: السياحة الدينية نموذج محفز للتنمية 103
الانبار: استثمار روح المبادرة في مسرة الاعمار 106
نينوى: التنوع الثقافي محرك للتنمية 109
ماذا بعد؟ 113
الحكومة 115
القطاع الخاص 116
المنظمات غير الحكومية 116
الأوساط التربوية والاكاديمية 117
المنظمات الدولية 117
الملاحق 118
المصادر 120

قائمة الاشكال

الشكل	الصفحة
(1): الرسائل الأساسية للتقرير	5
(2): فجوة البيانات بين عامي 2018 و2020	9
(3): تطور الاصابات بفيروس كورونا شهريا للمدة شباط (فبراير) 2020- نيسان (ابريل) 2021	20
(4) عدد الاصابات المؤكدة بفيروس كورونا بحسب المحافظة لسنة 2020	21
(5): معدل سعر النفط العراقي المصدر بحسب الاشهر 2018-2021 (دولار أمريكي/ برميل)	22
(6): عوائد صادرات العراق النفطية بحسب الاشهر 2018-2021 (مليار دولار)	22
(7): الازمة المركبة وتداعياتها الرئيسة	24
(8): اجراءات الحكومة العراقية لمواجهة جائحة كورونا	29
(9): مسار التقدم في أهداف التنمية المستدامة للعراق (2018-2020)	34
(10): نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي في العراق (2016-2021)	39
(11): نسبة الرجال والنساء المشمولون بالحماية الاجتماعية 2016-2020	41
(12): اجراءات وزارة الصحة في مواجهة جائحة كورونا خلال عام 2020	45
(13): تأثير الجائحة في خدمات الصحة الانجابية المقدمة من المؤسسات الصحية	46
(14): مسارات تعديل قانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008	74

قائمة الأطر

الإطار	الصفحة
(1): توطين اهداف التنمية المستدامة في الخطة الخمسية لوزارة الشباب والرياضة: النتائج والمؤشرات	18
(2): دور المجتمع المدني: حملة "العطاء عراقي" للإغاثة والتوعية للوقاية من فايروس كورونا	27
(3): مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية	40
(4): التعليم الدامج والمساوي للأشخاص ذوي الاعاقة والاحتياجات التعليمية الخاصة (2019-2028)	52
(5): اكتمال مشروع المليون شجرة	54
(6): البنك المركزي العراقي والاسهام في الهدف الثامن من اهداف التنمية المستدامة	62
(7): تضميد الجراح: الناجيات من قبضة الارهاب	67

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
(1): الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لعام 2020 مقارنة مع عام 2019 (تريليون دينار)	23
(2): مؤشرات الفقر في العراق للسنوات 2007-2021	38
(3): مؤشرات الهدف (5) المساواة بين الجنسين في العراق (2016-2020)	57
(4) مؤشرات الهدف السادس عشر (السلام) للتنمية المستدامة في العراق 2019	66
(5): مؤشرات دليل الانجاز التنموي والترتيب المقارن للمحافظات ومتوسط قيمة كل منهما	84
(6): خلاصة أداء المحافظات في الاهداف	85
(7): ترتيب المحافظات بحسب قيمة دليلي الإنجاز والمثابرة التنموية المحليين	88

كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء

يشهد العراق، كغيره من بلدان العالم، سلسلةً من التحديات المتلاحقة التي فرضت واقعا يتطلب بناء استراتيجيات وخططا وبرامج تستجيب لهذه المتغيرات، لضمان تحقيق الاستقرار والمحافظة على استحقاق الجيل الحالي، والاجيال المقبلة، في العيش الكريم المرتكز على مجتمع المعرفة والصحة الجيدة.

وعلى الرغم من ضخامة التحديات وكلفها، الا ان العراق مضى قدما بملف الاصلاحات الهيكلية لتحسين واقع حياة الانسان، بوصفه هدفا للتنمية ومرتكز تحققها، وهي اصلاحات تهدف الى بناء مؤسسات قوية وفاعلة ومستجيبة للمتغيرات، وقادرة على قيادة مسيرة التنمية وتنويع مصادر الاقتصاد، بما يسهم في تعزيز القطاعات الانتاجية والخدمية، على الرغم من تكاليف جائحة كورونا، التي شهدت استجابة ومبادرات مجتمعية وحكومية، وحدّت جهود الجميع لمواجهة تحدياتها والتخفيف من اثارها.

لقد تزامن اعداد التقرير الطوعي الثاني للتنمية المستدامة في العراق، مع تصاعد الاحتجاجات الشبابية المطالبة بالإصلاح، بعد ان افرز حراكا شبابيا ايجابيا دعا الى انتخابات نيابية مبكرة، تعهدت حكومتنا بإجرائها في العاشر من تشرين الاول المقبل.

ان مراجعة المسار التنموي للعراق والاصرار على المشاركة في اعمال المنتدى السياسي رفيع المستوى، انما جاء للتعبير عن الالتزام الذاتي للحكومة العراقية، امام الرأي العام العراقي، والمجتمع الدولي، ساعيا الى ايصال رسائل هادفة، منها التزام العراق بتعهداته مع اصحاب المصلحة، مع وجود الكثير من التحديات التي تتطلب مد الجسور، لتقوية اواصر التماسك المجتمعي والمشاركة التنموية، وبناء علاقات وثيقة متوازنة مع المجتمع الاقليمي والدولي.

وفي الوقت الذي نجح فيه العراق بعمقه الحضاري ورصيده القيمي في درء المخاطر وبناء المَنَعة، ظل بناء الانسان، يعد الهدف الاول من اهداف رؤية العراق ٢٠٣٠، والمحور الرئيس الذي يشغل اهتمام الجميع، في مسار النهوض لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

ان استيعاب التحديات الداخلية والاقليمية تمثل خط الشروع الاول للمواجهة، لتحقيق الصمود وبناء المَنَعة الذي يمثل الطريق الانجع لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وضمان ان لا يتخلف أحد عن الركب.

.

الأستاذ مصطفى الكاظمي
رئيس مجلس الوزراء

كلمة السيد وزير التخطيط

حاول العراقيون، وبالرغم من التحديات الكبيرة، وعقود من الصراع المحتدم، تلمس خطوات علمية جادّة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، تضعهم في مسار تنموي، سليم، يبني المؤسسات، ويضمد الجراح، ويحقق الاستقرار، وتحسين جودة ونوعية الحياة، عبر شراكات حقيقية، قائمة على الثقة، والتعاون، والتكامل، والمساندة.

ويمثل التقرير الطوعي الثاني، محاولةً لاستعراض تجربة العراق التنموية، والنهج المتبع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ضمن رؤية العراق 2030 وأهداف وغايات الاجندة التنموية العالمية، فضلا عن الأنظمة والسياسات والبنى المؤسسية التي تم وضعها لتعزيز فرص التقدم. ولعل من المفاهيم المهمة لرفد المسيرة التخطيطية هو مفهوم التنمية المستدامة، والمتعلق بحق العيش وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، وضمان الحفاظ على حقوق الاجيال، وبذلك كانت انطلاقتنا نحو تبني الالتزام بإنجاز الاستعراض الطوعي الثاني؛ بوصف التنمية المستدامة رسالة تبرهن على الحقوق المجتمعية كافة.

وفي الوقت الذي نشعر فيه بمسيس الحاجة الى اعتماد منهجية التخطيط الواعي بالمخاطر والمرتكزة على استغلال طاقات المجتمع وامكاناته، وفقا للإمكانات المتاحة والتي يمكن أن تُستثمر في المستقبل لاسيما شريحة الشباب، وفق النافذة السكانية التي فتحت افاقها، بالاعتماد على التخطيط المستدام الواعي بالمخاطر.

لقد وثّق التقرير، في هذه المرحلة التي يمر بها العراق، ما تحقق من انجازات بنحو شفاف، مؤكدا على ان المسيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة مهمة وطنية وواجب انساني، وقد حرصنا خلال مرحلتنا الراهنة على تجسيد المبادئ الارشادية العامة لها.

واليوم نقدم استعراضنا الطوعي الثاني، المبني على حقائق ومعطيات رقمية دقيقة وشواهد ميدانية، فضلا عن اعتماد مبدأ التشاركية خلال عملية الاعداد، والتي توسع نطاقها جراء المشاورات والندوات مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة، وقد تم اختيار المسارات والمنطلقات للتقرير من خلال التنسيق الجاد بين الفرق العاملة، لأجل اخراج تقرير وطني، يعد عنوانا تنمويا يمثل الاداة الفاعلة لعملية التغيير.

وتأسيساً على ما تقدم، سعت وزارة التخطيط في ظل الحكومة الحالية الى اعتماد نهج جديد يقوم على تعزيز اطر التحليل والنقد لمسيرة التنمية المستدامة، بهدف اقتراح مسارات الحلول الناجعة، مع استمرار المناصرة لمزيد من اللامركزية وتشجيع المحافظات والمؤسسات المحلية على الانخراط في عمليات تخطيط التنمية وتنفيذ برامجها وتقويمها بما يستجيب لتطلعات الناس، ويحفظ حقوقهم ومستقبل اجيالهم.

أ.د. خالد بتال النجم
وزير التخطيط

كلمة فريق اعداد التقرير

ينطلق التقرير الطوعي الثاني من التزام العراق مع المجتمع الدولي بتحقيق اجندة التنمية المستدامة 2030، ومواكبة الجهود العالمية نحوها؛ بوصفها خطة طموحة وبوصلة لعملية التنمية تنتظم بالغايات المناظرة للأهداف الـ 17 والمؤشرات التي تقيس التقدم المحرز فيها. وبذلك نالت هذه الاهداف الاهتمام البالغ من لدن المؤسسات الحكومية والمنظمات المدنية وعلى جميع المستويات، فالتنمية المستدامة هي شخصية العالم المتقدم والنامي على حد سواء الآن.

لقد جاء هذا التقرير بعد حوارات معمقة ومستمرة على جميع الاصعدة، تبنى التقرير على أساسها أهدافا منتقاة هي: الاول، والثالث، والرابع، والخامس، والسادس عشر، والسابع عشر، ومنها تجلت اللامركزية والتنمية المحلية المستدامة، بوصفها نظرة تقويمية لأداء لسلطات المحلية، وقد اختيرت نماذج من المحافظات وهي (بغداد، ونينوى، والبصرة، والانبار، وذي قار، وكربلاء، والسليمانية) كتجارب عراقية مختلفة في التعبير عن المضي قدما من الازمة الى النهضة.

ولا يفوتنا في هذا السياق الا أن نقدم جزيل الشكر لكل من اسهم وشارك في عملية التقرير الطوعي الثاني، من الوزارات والمحافظات والمؤسسات والمنظمات والقطاعات وجميع سرائح المجتمع، ولا ننسى دعم برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) والخبراء المشاركين في اعداده، وهم كل من (أ.د حسن لطيف الزبيدي، وأ.د وفاء جعفر المهداوي، وأ.د عدنان ياسين مصطفى) .

ومن الله التوفيق

د. ماهر حماد جوهان
الوكيل الفني لوزارة التخطيط
رئيس فريق الاعداد

الفصل الأول

المقدمة

الفصل الاول: المقدمة

يقف العراق مرة اخرى عند مفترق طرق، ليس بسبب ظروفه الداخلية فحسب، بل بسبب تطورات جائحة كوفيد 19 (كورونا) التي طالت آثارها العالم أجمع، ليس فقط من حيث عدد الضحايا المباشرين للفيروس، بل وبما فرضته من أوضاع استثنائية في احوال الناس المعيشية والصحية والاجتماعية والثقافية.

وعلى الرغم من مرور وقت ليس بالطويل منذ مناقشة التقرير الطوعي الاول عام 2019 أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى الا ان جسامة الاحداث تطلبت اجراء تقويم مسارات التنمية المستدامة، ومراجعة ما تحقق في مؤشراتها، بهدف الابقاء على مسارات التعافي عند قطب البوصلة الوطنية للتنمية المستدامة.

ومع الاعتراف بأن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لعام 2030 متكاملة وغير قابلة للتجزئة، حدد العراق أولوياته الإنمائية في خطط التنمية الوطنية الخمسية، وهو ما يعني أنه بالتزامن مع تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، تحتل أهداف التنمية المستدامة المختلفة المقدمة في نقاط زمنية مختلفة. إذ تتماشى أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية مع المراحل المختلفة لبرنامج التنمية المستدامة في العراق.

ويكشف تطبيق منهج التقارير الطوعية القائم على اختبار تنفيذ السياسات والبرامج في دول مختلفة عن رسائل ودروس غنية للعمل بطرق واعية بالمخاطر ومبتكرة لتعزيز استدامة التنمية في البيئات الهشة والخطرة. يحاول هذا التقرير ان يستكشف أهم الدروس والتوصيات العامة التي تنشأ من سبر أغوار الحالة لتقديم توصيات ومقترحات محددة.

إن تحليل التهديدات والمخاطر المتعددة والفرص المعقدة وفهمها من خلال عمليات الرصد والتقويم، لن تؤدي الى تطوير واعٍ بالمخاطر المحدقة والتهديدات المتعاظمة. بل ان الوعي بها يتطلب ان تكون عملية صنع قرار التنمية قائمة على دمج الإحاطة والوعي بالمخاطر بالآفاق المعرفية والإجراءات العملية لمعالجة المخاطر واستثمار الفرص في خطط التنمية والسياسات والبرامج وتأكيد مرونة الإجراءات لضمان استدامتها، وهو ما يتطلب:

- الاقرار بالترابط في مسار تأثير التهديدات العالمية مثل: الأوبئة، و الإرهاب والجريمة المنظمة، والجرائم الالكترونية، والاخطار الطبيعية والتغيرات المناخية، وكذلك المخاطر الاقتصادية، وخاصة تلك المرتبطة بمصادر الطاقة وعدم الاستقرار الاقتصادي، مع الالمام بالفرص المتاحة على المستوى المحلي وصولاً إلى المستوى العالمي.
- إن درء المخاطر واستثمار الفرص والتخفيف من التداعيات المعقدة المرتبطة بها يتم بإحاطة معرفية مدروسة لتعزيز الأستدامة مع تطوير بناء تنموي مرن يمنع المخاطر الجديدة ويقلل من حدة الموجود منها، على الاقل.

رسائل التقرير: لماذا التقرير الطوعي الثاني؟

يسعى التقرير الى إيصال مجموعتين من الرسائل الداخلية والخارجية:

الرسائل الداخلية

الشباب محرك التغيير واداة التطوير

- الحراك الشبابي اعلان للتغيير نحو عقد اجتماعي جديد (الدولة والمجتمع).
- فئة الشباب تمثل ذروة الهبة الديموغرافية المؤهلة للتغيير والبناء والمشاركة.
- المواطنة الفاعلة (الحاضنة للتنوع، المعززة للمشتركات، والحافظة للحقوق والخصوصيات).

خلق التنافس الإيجابي على المستوى المحلي (الحكومي والمجتمعي)

- استلهام روح التنمية وطنيا ومحليا لتعزيز التنافس البنّاء.
- اللامركزية النهج المعزز للمساواة والعدالة.
- التخطيط التكاملي واتساق السياسات يعزز من النهج التشاركي والتنمية المحلية المستدامة (التنمية المكانية).

لن نترك أحدا في الخلف (المسؤولية التضامنية بين شركاء التنمية في ظل أزمة كوفيد)

- احتواء الازمة المركبة (الصحية -الاقتصادية) والحد من تداعياتها وتخفيف آثارها على الفئات الهشة مسؤولية الدولة.
- المسؤولية التضامنية بين شركاء التنمية ستعزز الحماية والامن المجتمعي في ظروف الازمات.
- الأدوار والوظائف التنموية للمجتمع المدني والقطاع الخاص قصص نجاح في التماسك الاجتماعي.

شكل (1): الرسائل الأساسية للتقرير

الرسائل الخارجية

الشراكات الدولية عنوان للتضامن في وقت الازمة.

- الايمان بالشراكة العالمية المعززة للأمن الإنساني.
- الشراكات الدولية فرصة لبناء المعرفة وتبادل الخبرات.
- الشراكات مرتكز لضمان تكافؤ الفرص بين الدول بدعم يحققه التكافل الدولي ويخفف من معاناة الدول الأقل نموا والأكثر حاجة.

الاصرار في البقاء على المسار (ادامة زخم روح التنمية)

- الاستجابة للتحديات التي يفرضها الواقع العالمي والمحلي.
- استيعاب الازمات ايجابيا عبر التركيز في المحافظة على مسارات اهداف التنمية المستدامة.
- المضي في بناء المنعة والصمود لدرء المخاطر والازمات.

أهداف التقرير

يسعى التقرير إلى تحقيق جملة من الاهداف من بينها:

- رصد حصيلة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد انقضاء ثلث مدة تحقيقها، وتقويم آفاق تطور السياسات العامة في التعامل مع الأهداف.
- متابعة وتقويم أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية والمالية والاجتماعية في مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- استقراء مسيرة الاستجابة الحكومية والمجتمعية لتحديات الازمة وتشخيص عثراتها والوقوف على أهم مؤشراتها وسبر أغوارها وامتداداتها.
- تشخيص السبل المثلى لضمان ابقاء مسيرة التنمية المستدامة في الطريق الصحيح.
- الاستماع لأصوات اصحاب المصلحة وتطلعاتهم فيما يتعلق بالأهداف وكيفية بلوغها.
- اعلان وطني ومحلي ذو بعد دولي للاستمرار والمضي قدماً نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال تأشير دور الحكومة الاتحادية بمؤسساتها والحكومة المحلية بمحافظاتها ومجالسها في توطين الاهداف في سياساتهم وممارساتهم التنموية.
- الكشف عن مديات نجاح حكومة العراق في تأطير الازمة الصحية وتحجيم تداعياتها من خلال سياسات مرنة واقعية ابتكارية للتعافي، ومستجيبة للازمة المركبة وضمن أطر تطبيقية تشاركية – تنموية.
- تأشير المحركات الدافعة لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي، وجعلها خط الشروع التنموي لسياسات التعافي ما بعد كورونا باعتماد مبدأ الميزة التنافسية.
- الدعوة الى تجديد العقد الاجتماعي المطلوب والمبني على مفهوم المواطنة الحاضنة للتنوع والحافظة للحقوق والمستجيبة للتضامن والتكافل المجتمعي.
- التعرف على رافعات التنمية والمفسرة للقصص السبعة للمحافظات العراقية التي اختارها التقرير.
- تعزيز فرص الانتقال من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي في اعداد تقارير اهداف التنمية المستدامة وكانت محافظات البصرة، كربلاء، الانبار، في مقدمة المحافظات التي اعدت تقاريرها مؤكدة التزام حكوماتها المحلية بأجندة التنمية المستدامة، وبما يلائم واقع كل محافظة وحاجاتها الاساسية وعلى وفق أولوياتها ووضع الخطط المحلية التي تتناسب مع هذه الاولويات. رسمت هذه التقارير خارطة طريق لكل محافظة لتحقيق المستقبل الذي تصبو إليه في الوصول إلى: اقتصاد متنوع ومستدام، وعمل لائق، ومجتمع متعافٍ وحيوي معزز بمهارات تمكينية عالية ودخل مستقر يؤمن حياة كريمة لأفراده، وبيئة نظيفة خالية من التلوث.

منهجية اعداد التقرير

يأتي هذا التقرير لتقديم "الاستعراض الطوعي الثاني" الخاص بتنفيذ اهداف التنمية المستدامة امام المنتدى السياسي رفيع المستوى، الذي يشارك فيه العراق للمرة الثانية برعاية الامم المتحدة.

تم اعتماد منهج "المجتمع الآمن"، في إطار تنسيق ورصد وطني قوي لأهداف التنمية المستدامة؛ إذ ترجمت أهداف التنمية المستدامة 2030 وتنفيذها عبر خطط التنمية الوطنية متوسطة الأجل واستراتيجيات وسياسات تنموية طويلة الاجل، تلتزم أيضا بالأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولعل المهمة الأصعب في تطبيق هذا المسار تتكثل في الموازنة بين الواقع والطموح وتلبية المطالب والأولويات المتنافسة لملايين المواطنين. لقد ساعدتنا هذه التجربة ليس فقط على مقارنة واقعنا الموجود في الداخل مع الخارج، بل في مراجعة خططنا واعادة النظر في نهجنا في العراق، وهي رؤية لا تتعلق فقط بتضميد الجراح، ولكنها تمتد إلى التفكير في جودة نوعية الحياة وتماسك المجتمع ورأسمالنا البشري والاجتماعي والطريقة التي نحافظ بها على تراثنا للأجيال القادمة.

التحدي الرئيس هو الحفاظ على هذه الرؤية المرتبطة بالواقع، باستقراء مسيرته وتشخيص عثراته وبناء مؤشرات نهوضه واستدامة تنميته. إذ ترسم مراجعتنا عبر التقارير الطوعية الوطنية الرحلة التي نقوم بها في مراجعة التقدم، وتسلط الضوء على الإنجازات والتحديات وتبادل الدروس وتحديد الخطوات الاتية، وهو ما سيحدد الجهد والمسار التنموي للحكومة الاتحادية والحكومات المحلية. وقد اعتمدت خمس ركائز لمنهجية الاعداد هي:

- **التشاركية**: إذ اعتمدت عملية اعداد التقرير على نهج تنموي تشاركي بين الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط وأصحاب المصلحة الذين تمثلهم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومختلف الوزارات والجهات الحكومية لاسيما الجهاز المركزي للإحصاء والمؤسسات الاكاديمية والبحثية، وانتدبت لجنة ذات تمثيل عريض لأصحاب المصلحة لضمان تشخيص تطلعات أصحاب المصلحة ورؤاهم.
- **اختيار الابعاد ذات الصلة**: وهنا لابد من الاعتراف اننا لا نملك جميع رافعات التنمية، وأن ما يمكن تحقيقه لاستدامة التنمية لا يعتمد فقط على جهد الحكومة وانما يتكامل مع نشاط المجتمع المدني والقطاع الخاص أيضا، ولا غنى فيه عن التكامل مع الجهود الدولية في تحقيق التنمية المستدامة.
- **المقارنة البناءة:** اذ تم اختيار المحافظات التي تمثل المسارات المتنوعة لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تشكل من حيث المضمون قصص السرد في المسارات المتنوعة، والتي يمكن استلهام الدروس منها في بقية المحافظات.
- **المضي بمسارات المقارنة** على المستويين الوطني والمحلي.
- **التشاورية:** من خلال اعتماد صيغ التشاور مع مجموعات أصحاب المصلحة، لرصد آرائهم وتوقعاتهم بشأن التنمية المستدامة. وفي طريق اعداد التقرير الطوعي وعملية الترويج للتنمية المستدامة عقدت عدد من الانشطة أهمها:
    - مؤتمر نتائج التقرير الطوعي الأول آب (أغسطس) 2019.

- مؤتمر وزارة التخطيط "المراجعة الشاملة لأجندة التنمية المستدامة واعداد خطة التعافي المستجيبة للآثار الصحية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19"، بغداد 21-22 تشرين الاول (أكتوبر) 2020.
- ورشة توطين اهداف التنمية المستدامة، 27-28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020.
- العمل على المستوى المحلي لإنتاج تقارير التنمية المستدامة على صعيد المحافظات.
- التشاورات الوطنية لإعداد تقرير العراق الطوعي الثاني للتنمية المستدامة 2021 في بغداد 15-16 اذار (مارس) 2021.
- التشاورات الوطنية نحو اعداد تقرير العراق الطوعي الثاني للتنمية المستدامة لعام 2021: مع المجتمع المدني (28 آذار/ مارس 2021).
- التشاورات الوطنية نحو إعداد تقرير العراق الطوعي الثاني للتنمية المستدامة لعام 2021: مع الاشخاص ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة (4 نيسان/ ابريل 2021).
- التشاورات الوطنية مع المجموعات الشبابية نحو إعداد تقرير العراق الطوعي الثاني للتنمية المستدامة لعام 2021 (6 نيسان/ ابريل 2021).
- التشاورات الوطنية مع القطاع الخاص نحو إعداد تقرير العراق الطوعي الثاني للتنمية المستدامة لعام 2021 (6 نيسان/ ابريل 2021).
- التشاورات الوطنية مع المجموعات النسوية نحو إعداد تقرير العراق الطوعي الثاني للتنمية المستدامة لعام 2021 (11 نيسان/ ابريل 2021).
- مشاورات خلية متابعة تحقق رؤية العراق وأهداف التنمية المستدامة 2030 في 24 (مايو) 2021

تحديات في طريق انجاز التقرير الثاني

برزت جملة من التحديات التي اعترضت انجاز التقرير الطوعي الثاني لعل أهمها:

- **تحدي البيانات**: إذ حدت الازمة الصحية والمالية من قدرة الجهاز المركزي للإحصاء على توفير مؤشرات التنمية المستدامة وأهدافها، مع ذلك زادت نسبة البيانات المتوفرة من 29% عام 2018 إلى 36% عام 2020، وهذا يعني تقلص فجوة البيانات بنسبة 7%. على الرغم من تعثر الجهود الاحصائية خلال عام 2020 بسبب جائحة كورونا وتداعياتها على الامن الإنساني (ينظر الشكل 2). لكن ذلك لا يمثل مستوى الطموح في زيادة القدرات التحليلية وتأشير الفجوات وتقويم كفاءة الإنجاز التنموي. مع وجود فجوة البيانات واستمرار تاثير الجائحة وتفاقم تداعياتها، فقد ارتبط بها تحد مهم يتعلق باختيار كيفية رصد آثار الازمة المركبة ونتائجها وتداعياتها.

شكل (2): فجوة البيانات بين عامي 2018 و2020

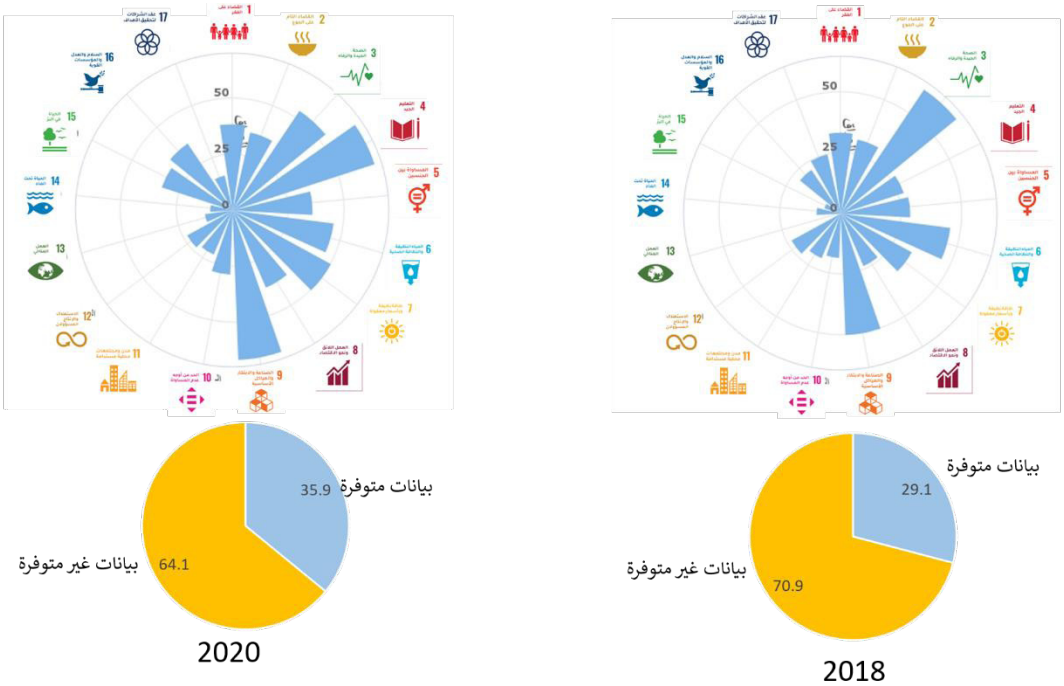

المصدر: قاعدة بيانات اهداف التنمية المستدامة الوطنية.

- **تحدي التواصل**: فرضت اجراءات التباعد المكاني، وتقييد السفر داخل البلاد وخارجها تحديا حدّ من قدرة شركاء التقرير وأصحاب المصلحة على التواصل فيما بينهم، لا سيما مع تفاوت القدرات في التعامل مع وسائل التواصل الجديدة.

أصحاب المصلحة والشركاء

إن معالجة الأزمة المركبة في ظل استحقاقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة تجعل التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة على الصعيدين المحلي والدولي على قدر عال من الأهمية، لا سيما ان احتياجات تمويل التنمية تعد من أهم المشكلات التي تستلزم التعاون الوثيق لتحقيق استجابة مناسبة لجسامة التحديات، وهو ما يتطلب تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، إذ يمكن بالشراكة مع القطاع الخاص توسيع فرص تحقيق النهوض من جديد، مع الاحتفاظ بمساحة مهمة لتأمين فرص العمل وتوفير أخرى جديدة.

استرجاع المسار

لم ينفك العراق واقتصاده وأمنه الانساني من حلقة الارتباط المغلق بدائرة الازمات الوطنية والدولية خلال المدة 2019-2021، بل اخذ يتلقى ارتداداتها غير الايجابية على مستوى الانسان والمجتمع والاقتصاد والسياسة.

دخل العراق عام 2020 بحكومة مستقيلة تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت محافظة بغداد وباقي محافظات الوسط والجنوب، والتي لم تتمكن القوى السياسية ولمدة ستة أشهر كاملة من تحقيق توافق على تسمية المرشح لمنصب رئيس الوزراء. وفي 6 ايار (مايو) 2020 نالت الحكومة التي شكلها السيد مصطفى الكاظمي ثقة البرلمان.

لقد واجهت الحكومة العراقية الجديدة ارث السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي مارستها الحكومات السابقة. إذ واجه البلد في الثلث الاخير من عام 2020 ازمة مالية عميقة حدت من قدرتها على الاستمرار بدفع رواتب الموظفين؛ مما جعلها امام أحد الخيارين اما الاستدانة أو تخفيض قيمة العملة الوطنية فلجأت للخيارين معا، الامر الذي عالجته وثيقة الاصلاح المالي (الورقة البيضاء) والتي اعدتها خلية الطوارئ للإصلاح المالي والتي تشكلت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (12) في 12 أيار (مايو) 2020.

لقد فاقمت الازمة الصحية ظروف الهشاشة ووسعت مساحة الصعوبات التي واجهت النظام الصحي وقدرته على ادارة مخاطر الازمة على الانسان والاقتصاد والمجتمع، فكانت الازمة سبباً في تفشي المرض وتزايد انعدام الامن الإنساني، وفي مقدمتها الغذائي واتساع معدلات الفقر والعنف وخاصة ضد النساء.

لقد تركت الجائحة تأثيرات ضاغطة في مستوى الاقتصاد الكلي المتأثر بتراجع اسعار النفط الخام عالمياً مولداً ازمة مالية في الموازنة العامة للدولة وحالة من الركود الاقتصادي؛ بسبب اجراءات الحظر الكلي والجزئي المزدوجة، فتعمق الاختلال البنيوي وازدادت تشوهات النظام الاقتصادي في ظل غياب سياسات اقتصادية فاعلة لتصحيح بنية الاقتصاد الوطني وتحفيز القطاع الخاص.

في ظل تعثر المسار التنموي وتفاقم الاوضاع شهد الشارع العراقي استمرار الاحتجاجات الشعبية التي بدأت منذ تشرين الاول (أكتوبر) 2019، إذ تمحورت احتجاجات الشباب حول نقص الخدمات وفرص العمل، ثم اتسع سقف المطالبات باتجاه المطالبة بالإصلاح السياسي والنظام الانتخابي. وعلى الرغم من عدم افراز الحراك لقيادة واضحة، إذ أنه اتخذ نهجاً وطنياً يهدف إلى تعزيز الحق في المساءلة وضمان تمثيل ديمقراطي حقيقي.

وفي مؤشرات التنمية البشرية لعام 2020 احتل العراق المرتبة (123) من اصل (189) دولة بحسب دليل التنمية البشرية، بعد ان سجل المرتبة (120) عام 2019 حيث انخفضت قيمة مؤشر التنمية البشرية المستدامة من (0.689) عام 2019 إلى (0.674) عام 2020، ولعل حزمة التحديات النابعة من عدم الاستقرار السياسي والضغوطات المالية التي لامست نسب انجاز اهداف التنمية المستدامة 2015-2030

في مجالات تشكل مرتكز اوضاع الناس كالحد من الفقر وتقديم خدمات الصحة والتعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين والحد من العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي اسهمت في تراجع نسب الانجاز وعدم المضي قدماً نحو تحقيقها.

ان العودة الى المسار تقوم على اعتماد الإجراءات التي رسمتها الوثائق الاتية:

- **الخطة الوطنية لإعادة النازحين**: فقد شكل استمرار وجود 1.5 مليون نازح في خيمهم وخارج مدنهم حافزا لدفع الحكومة إلى تبني خطة وطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم الاصلية المحررة عام 2020 بعد ان تم اعادة 415265 عائلة من النزوح الطارئ خلال المدة 2014-2021، وحققت محافظة الانبار اعلى نسبة عودة بلغت 84% تلتها محافظة صلاح الدين بنسبة 57.1% ثم محافظة نينوى بنسبة 55.7%.
- **الورقة البيضاء**: هي خارطة طريق تهدف إلى إصلاح الاقتصاد ومعالجة التحديات الخطيرة التي تواجهه والتي تراكمت على مدى السنوات الماضية بسب السياسات الخاطئة وسوء الادارة والفساد وغياب التخطيط، فضلا عن الاعتماد شبه الكلي على النفط بوصفه مصدرا أساسيا لإيرادات الدولة. وتضمنت خمسة محاور فضلاً عن تقويم الوضع الراهن وهي: تحقيق الاستقرار المالي المستدام، تحقيق إصلاحات اقتصادية كلية وفقا لأسس استراتيجية وإعطاء الأولوية للقطاعات الاقتصادية المنتجة وتوفير فرص عمل مستدامة، تحسين البنية التحتية الأساسية التي تسهم في نهوض قطاعات المستقبل، توفير الخدمات الأساسية وترشيد وتوجيه الرعاية الاجتماعية مع إعطاء الأولوية للشرائح الفقيرة وحمايتها اثناء عملية الإصلاح وبعدها، تطوير الحوكمة والبنية القانونية والإدارية لتمكين المؤسسات والافراد من تطبيق الإصلاح.

  إن مجمل هذه الحقائق تؤشر ضرورات تصحيح المسار التنموي للعراق، إذ تعد الممارسات الايجابية لتحقيق الاصلاح في هذه الوثيقة، والحد من تداعيات الجائحة من خلال السياسات الحساسة للازمات في وثيقة التعافي، والسعي لإنهاء ازمة النازحين من خلال الخطة الوطنية لإعادتهم كاستجابة لضرورات عدم ترك احد في الخلف، من الممكن ان توفر فرصة تاريخية لتغيير مسار التنمية على المستوى الوطني والمحلي، وضمن اطار رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030، وبتشاركية حقيقية من قبل جميع الفاعلين مع اعطاء الشباب الدور الريادي في هذا التغيير.
- **الوثيقة الوطنية للتعافي والحساسة لأزمة كوفيد 19**: وهي خطة تنفيذية تهدف الى الاستجابة السريعة والتعافي من اثار الازمة المركبة، يتم تنفيذها على مدى سنتين وتتماشى مع المبادئ الاساسية للأمم المتحدة التي جعلتها المسار المطلوب للتعافي وهي: الصحة اولاً، حماية الناس، الاستجابة الاقتصادية، الاقتصاد الكلي، والتماسك المجتمعي.

وتستهدف الوصول الى مرحلة التعافي التمويلي وصولاً الى التنمية المستدامة في الامد الطويل، من خلال سياسات الاستجابة الى الوصول الى أفضل مراحل التعافي، وبناء المنعة البشرية وادارة الازمة في ظل احتمالات استمرارها مع تقويم الأثر، والوصول الى اقصى درجات الجهوزية الممكنة في حال تحقق اسوأ السيناريوهات.

- **قرارات مجلس الوزراء الاستراتيجية:** ومنها على سبيل المثال القرارات المرتبطة بالالتزام بإنجاز الانتخابات المبكرة، وتعزيز إجراءات مكافحة الفساد، وإنجاز المشروعات الاستراتيجية ومنها ميناء الفاو الكبير.
- **التوكيد على الوثائق الدولية التي أعلن العراق الالتزام بها:** منها قرار مجلس الأمن الدولي (1325) الخاص بالمرأة والسلام والأمن، وما يتصل بإعمال حقوق الانسان، واتفاق باريس للمناخ الذي تمت المصادقة عليها بموجب القانون 31 لسنة 2020، اذ سيكمل العراق وثيقة المساهمات الوطنية العراقية NDC والتي ستكون من ضمن الخطط الأساسية التي سيعتمد عليها البلد في تنفيذ هذه السياسة لضمان تحقيق المرونة للقطاعات الوطنية الهشة ذات الأولوية خلال السنوات الثلاثة القادمة لتقليل المخاطر المحتملة وإيجاد وسائل ناجعة لإستدامة البيئة.

لقد اعتمدت الحكومة العراقية سلسلة من الإجراءات لتعزيز فرص التمكين والتقدم في أجندة التنمية المستدامة وأهدافها: الشمولية والوعي والمشاركة؛ المؤسسات الفاعلة واللامركزية؛ التخطيط والموازنة والمتابعة المتكاملة؛ ورسم إطار تمويل للمستقبل: وتعزيز الشراكات الانتقالية.

اعتبرت رؤية العراق ان الشمول والوعي والمشاركة هي المفتاح الرئيس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالوصول إلى ما هو أبعد و"عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب" وهما أيضا من المبادئ الرئيسة لبرنامج واهداف التنمية المستدامة لعام 2030. إذ لا يمكن تحقيق الأهداف والوصول الى

الغايات المثلى إذ كانت عملية التنمية شاملة، تشاركية لجميع القطاعات وفئات المجتمع. فضلاً عن توفير شبكات أمان اجتماعي، تعزز فرص التمكين لتحقيق الانصاف والمساواة في الوصول إلى الموارد التي يمكن أن تسهم في إرساء أسس التنمية الشاملة.

يعتمد نجاح أي خطوة في مسار التعافي واستدامة التنمية على بناء الثقة بالسلطات الرئيسة الثلاث. وهو مسار يعتمد على تحسن الأمن والحوكمة، والحدّ من الفساد وتقليص الحواجز التي تعيق الاستثمار، لا سيما الظروف المتاحة أمام الاستثمارات الأجنبية. فازدياد الاستثمارات يسهم في نمو الاقتصاد من خلال تعزيز فرص العمل ورفع الأجور. في المقابل، يتطلب مسار النهوض جسم اداري رشيق يحد من مستويات التوظيف المرتفعة، وهو ما يجعل العراق أكثر قدرة على الصمود والمنعة. ولا شكّ أن الوقت حان كي تشرع الحكومة العراقية، بمساعدة من شركائها الدوليين، بحشد الموارد والطاقات في إطار صفقة كبرى تمهد الطريق أمام مساءلة أفضل وحوكمة أكثر فعالية.

هيكلية التقرير

يتكون التقرير من خمسة فصول، تناول الأول منها المقدمة واستعرض القضايا العامة المتعلقة بعملية اعداد التقرير وغاياته. فيما تضمن الفصل الثاني تحليلا للسياق الوطني ما بين عامي 2019-2021، ومعالم الازمة المركبة التي مرت بها البلاد سياسيا وصحيا واقتصاديا، وتداعياتها الرئيسة على عملية انجاز اهداف التنمية المستدامة.

وتضمن الفصل الثالث عرضا موجزا للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف من المنظور الوطني، بالاعتماد على مصادر البيانات الوطنية والدولية لاسيما لوحات مؤشرات الأداء التنموي التي تنشرها الأمم المتحدة سنويا، بالتركيز على ستة أهداف أفرزت التشاورات الخاصة بالتقرير أولويتها بالنسبة للعراق في هذه المرحلة.

اما الفصل الرابع فقد تناول بالتحليل الموجز مشكلات اللامركزية الإدارية وتأثيراها في واقع التنمية المحلية والقيود التي أصبحت تفرزها في ظل الواقع الإداري الحالي.

وبهدف تسليط الضوء على الأداء التنموي المستدام للمحافظات تم اختيار سبع محافظات تشكل أكثر من نصف سكان العراق، عرضت في الفصل الخامس لتحليل تجربتها في تحقيق الأهداف، ومن أجل تقديم رصد لهذا الأداء فقد طور فريق الاعداد دليلين رقميين لقياس الإنجاز ركز الأول على الإنجاز المتحقق في مؤشرات كل من الأهداف بالمقارنة مع المعيار الدولي، أما الدليل الثاني فهو دليل المثابرة التنموية المحلي والذي يصف الإصرار التنموي في كل محافظة اعتمادا على ترتيب نجاحها في المؤشرات الخاصة بكل هدف.

الفصل الثاني

السياق الوطني والمحلي

الفصل الثاني: السياق الوطني والمحلي

تظهر لنا عدسة الزمن الممتدة ما بين عامي 2019 – 2021 تجليات الواقع عبر ظواهر وممارسات ايجابية و/او سلبية وتأثيراتها في مسار اهداف التنمية المستدامة في العراق والتي تبرز أهمية إعداد وكتابة التقرير الطوعي الثاني للعراق 2021 ومن اهمها:

الحراك الشعبي: نافذة المواطن للتغيير

في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) 2019 اندلع حراك اجتماعي فريد من نوعه في التاريخ السياسي المعاصر للعراق، وعاد ليتجدد في 25 تشرين الاول وما بعدها، بما جعله حراكاً أكثر شمولاً وعمقاً وقدرة على المطاولة فامتلأت بغداد وباقي المحافظات في الجنوب والوسط بآلاف الشباب والشابات المحتجين والباحثين عن عصر سياسي جديد لاستعادة الهوية الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء عقد اجتماعي جديد. وبشكل عام فقد أدى تردِّي الأوضاع الاقتصادية وضعف السياسات الاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة الى زيادة المطالب الشعبية والشبابية بإصلاحات حقيقية وشاملة وجذرية، ومحاربة الفساد، والحد من البطالة، وتحسين واقع الخدمات المقدمة للمواطنين، وببساطة إنَّهم يطالبون بحياة حرة وكريمة تلبِّي حقوقهم الأساسية وحاجاتهم وتطلعاتهم، وإن كانت في حدِّها الأدنى، وتعزِّز روابط انتمائهم وقيم المواطنة.

ارتبط هذا الحراك بفئة الشباب المطالبين بفرص العمل والخدمات العامة، وامتدت احتجاجاتهم للمطالبة بتغيير النظام السياسي والنظام الانتخابي الهادف إلى تعزيز الهوية الوطنية لتجسيد شعارهم (نريد وطن).

وقد تأرجحت الاحتجاجات بين العنف والسلم ادت إلى تعاظم ازمة الثقة بين المواطن والدولة، وفككت حلقات العقد الاجتماعي، وفاقمت من تداعياتها على اهلية استمرار الحكومة من خلال مطالبتها بتغيير الحكومة واجراء انتخابات مبكرة.

إطار (1): توطين اهداف التنمية المستدامة في الخطة الخمسية لوزارة الشباب والرياضة: النتائج والمؤشرات

في التقريرين اللذين قدمتهما وزارة الشباب الرياضة واللذين تمحورا حول استجابة استراتيجية الشباب لأهداف التنمية المستدامة عامي 2018 و2019، نفذت الوزارة بحسب التقرير الأول 1344 نشاطا، فيما أشار التقرير الثاني لعام 2019 الى توطين الاهداف في خطة الوزارة، الذي تضمن الاهداف والبرامج الممولة والمجانية التي نفذتها دوائر الوزارة والبالغ عددها 708 نشاط استهدفت 99589 شاب وشابة بواقع 81754 شاب و17835 شابة. وقد بلغت الانشطة المجانية (404) نشاط ضمن الخطة السنوية للوزارة لعام 2019، استهدفت 15049 شاب وشابة بواقع 8430 للذكور و6619 للإناث.

الهدف	الأنشطة المنفذة	عدد المستفيدين	ذكور	اناث
الهدف الثالث : الصحة والرفاه	112	40211	31767	8444
الهدف الرابع: التعليم الجيد والمنصف والشامل	454	54758	47263	7495
الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات	2	68	24	44
الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	2			
الهدف الثامن: العمل اللائق وتنشيط الاقتصاد	45	1114	799	315
الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود	4			
الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	2	270	120	150
الهدف السادس عشر: بناء السلام ومؤسسات قوية	87	3168	1781	1387
المجموع	708	99589	81754	17835

المصدر: مشاورات الشباب لإعداد التقرير الطوعي الثاني 2021.

وجـدير بالـذكر أن العـراق لـم يشـهد مثـل تلـك الاحتجاجـات السـلمية الـتي لـم تـدعو إليهـا أي جهــة حزبيــة أو حكوميــة أو دينيــة منــذ اعــلان النظــام الجمهــوري عــام 1958؛ ذلــك بــأنَّ أغلــب المحتجـين هـم مـن فئـة الشـباب الـذين ولـدوا ونشـأوا في كنـف النظـام الـديمقراطي الجديـد، ولـم يستشــعروا ظلــم الاســتبداد والدكتاتوريــة الــتي كانــت تحكــم البلــد، وهــم بالمقابــل عاشــوا معانــاة أخــرى، تمثَّلــت بصــدمة الاحــتلال وتبعاتــه وتداعياتــه، فضــلا عمــا أفرزتــه ثــورة المعلومــات والاتصــالات ومــا فاضــت بــه مواقــع التواصــل الاجتمــاعي مــن معلومــات وأخبــار، كانــت المحــرِّك الأســاس لانطــلاق تلــك الاحتجاجــات ووســيلة يســيرة ومتاحــة للتنســيق ورصِّ الصــفوف. وباختصــار: مثـل هـذا الحـراك جـيلا مختلفـا عمَّـن سـبقه، فكـرا وسـلوكا وتطلعـات، لـم يقبلـوا لأنفسـهم أن يكونـوا بعيدا عن مسرح الأحداث الجارية في العراق.

أسهمت التظاهرات والحراك الشعبي في احداث، تحوّل في التركيز من خطاب طائفي-إثني إلى نقاش جدي بشأن الوحدة الوطنية و" السلم المجتمعي". إذ ينتشر مفهوم السلم المجتمعي في الأراضي التي تمّت استعادتها من المجموعات الإرهابية وهو تحول يسهّل إصلاح النسيج الاجتماعي المهدد في المجتمعات المحلية. وهو مسار حول النظر إلى الاحتجاجات من اعتبارها تهديدا، إلى فرصة يمكن الاستفادة منها من أجل تعزيز التركيز على بناء الوحدة المجتمعية وتقليص تصورات الحرمان من الحقوق ضمن كل من جماعات تعاني الحرمان وجماعات الأغلبية الممثلة بشكل غير نافع.

لقد مثل الحراك الشعبي فرصة غير مسبوقة للتعبير عن التحدي الذي يمر به جيل من الشباب الذي يشعر بمرارة الحرمان، والتفاوت في مؤشرات التنمية ما شكل محطة محورية لعملية التغيير، اذاستقالت الحكومة فأعطت رسالة مباشرة للحشود المتدفقة لاسيما في المحافظات الجنوبية (ذي قار انموذجا) للتعبير عن ذاتها وتقليص مساحة الانحراف والسير بخطى ثابتة نحو الإصلاح والتغيير.

الازمة الصحية: جائحة كورونا (كوفيد -19)

جاءت جائحة كورونا لتعرقل مسارات التنمية المستدامة، ليس في العراق فحسب، وإنما في أغلب دول العالم ومناطقه، إذ أن أثر ذلك يتباين من بلد لآخر، ومن منطقة لأخرى، وكان العامل الحاسم في ذلك هشاشة الانظمة والمؤسسات وأوضاع الناس.

لقد عطلت الجائحة جهود التنمية المستدامة وألغت بعض مضامين التقدم المحرزة في المرحلة السابقة، وأثرت في الاقتصاد بشكل مباشر وغير مباشر، على الرغم من الاستجابة المبكرة لآثارها ومحاولة التخفيف منها عبر فرض الحظر والاغلاق والحجر الصحي في اذار (مارس) 2020، والتأكيد باهمية التباعد المكاني، الامر الذي أسهم في تخفيف الضغط المتوقع على النظام الصحي في حالة فقدان السيطرة على الاصابات، فضلا عن الاجراءات المتخذة في مجالات التعليم والتوجه نحو التعليم الالكتروني والمدمج الامر الذي أسهم من تقليل التجمعات التي تزيد من احتمالات انتشار الفيروس.

سُجِّلت أول إصابة في العراق في 24 شباط (فبراير) 2020، ولم تكن مفاجئة على أكثر من صعيد؛ بسبب قرب العراق من بؤر الفايروس في العالم، فالجميع كان يعتقد بأنَّ ظهور الفايروس في العراق وانتشاره هو مسألة وقت ليس إلا. وحتى نهاية كانون الاول (ديسمبر) 2020 بلغ عدد الإصابات (589943) إصابة

(1.5% من السكان) فيما بلغت الوفيات (12755) حالة (معدل الوفيات بكورونا 2% من مجموع الاصابات)، وتماثل للشفاء (528872) شخصا (89.6% نسبة الشفاء)[1]، ولمَّا تزل الأعداد تتزايد حتى دخل البلد في الموجة الثانية من الجائحة ابتداءً من شباط (فبراير) 2021 حتى وصلت الاصابات الاجمالية إلى (1201352) إصابة (3% من السكان) فيما بلغت الوفيات (16375) حالة، (1.4% من مجموع الاصابات)، وتماثل للشفاء (1116456) شخصا، فيما بلغ عدد الأشخاص الذين تلقوا اللقاح (594927) شخصا في نهاية شهر ايار (مايو) 2021.

شكل (3): تطور الاصابات بفيروس كورونا شهريا للمدة شباط (فبراير) 2020- ايار (مايو) 2021

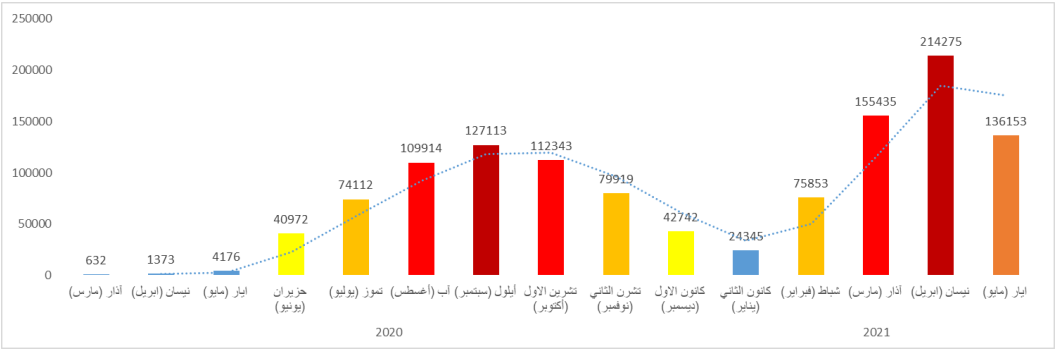

المصدر: تم اعداد الشكل بالاعتماد على:

- وزارة الصحة، الموقف الوبائي اليومي.

وعلى مستوى المحافظات كانت بغداد الاكثر تضررا من حيث عدد الاصابات والوفيات، وخلال عام 2020 بلغ مجموع الاصابات فيها 179 ألف اصابة مؤكدة، تليها البصرة فمحافظات الاقليم الثلاثة (اربيل، دهوك والسليمانية)، فواسط وكركوك وفيهما أكثر من 32 ألف اصابة مؤكدة، فيما سجلت الانبار اقل المحافظات من حيث عدد الاصابات. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2021 استمرت بغداد والبصرة في مقدمة المحافظات الأكثر تضررا بالجائحة تليها النجف فواسط وديالى (ينظر الشكل 4)

شكل (4) عدد الاصابات المؤكدة بفيروس كورونا بحسب المحافظة لغاية 31 ايار (مايو) 2021

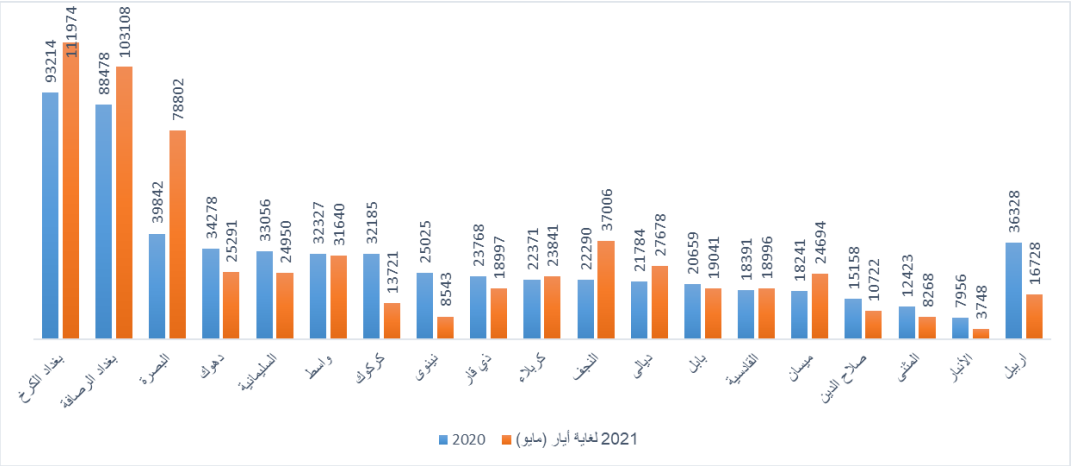

Sours: World Health Organization, COVID-19 Dynamic Infographic Dashboard Iraq 2020-2021, (https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiNjljMDhiYmItZTlhMS00MDlhLTg3MjItMDNmM2FhNzE5NmM4IiwidCI6ImY2MTBjMGI3LWJkMjQtNGIzOS04MTBiLTNkYzI4MGFmYjU5MCIsImMiOjh9)

الازمة الاقتصادية والمالية

لقد تزامن انتشار فيروس كورونا في البلاد مع انخفاض غير مسبوق في أسعار النفط الخام، وحدوث تدهور حاد في عائدات الصادرات النفطية التي تعتمد عليها الحكومة في تمويل الموازنة العامة بنسبة تصل إلى 95%، وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 40%.

لقد كان سعر النفط العراقي (خام البصرة الخفيف والثقيل ونفط كركوك) 63.03 دولار للبرميل في الشهر الاخير من عام 2019، وعندما سُجِّلت الإصابة الأولى في شباط (فبراير) 2020 كان متوسط سعره يتجاوز 49 دولارا للبرميل، إذ أنَّه بدأ بالانخفاض تدريجيا ليصل إلى 14.64 دولار في نيسان (ابريل) 2020، ليرتفع تدريجيا بعد ذلك حتى وصل 33.98 دولارا في منتصف العام، والى 48.88 في كانون الاول (ديسمبر). وبحسب البيانات الإحصائية الخاصَّة بوزارة النفط/ شركة تسويق النفط (سومو) [2]، فإنَّ مجموع الصادرات النفطية والإيرادات المتحقَّقة في عامي 2019 و 2020 ومطلع العام الحالي كانت على النحو الذي يبينه الشكل (6):

- في عام 2019 بلغت كمية الصادرات من النفط الخام (650.2) مليون برميل، وحقَّقت إيرادات بلغت قيمتها (75.527) مليار دولار، وقد بلغ معدل سعر البرميل الواحد 61.0 دولار.
- في عام 2020 بلغت كمية صادرات النفط الخام (1011.7) مليون برميل، بإيرادات بلغت (41.738) مليار دولار، بمعدل سعر البرميل الواحد بلغ (38.4) دولار.
- إن هذه المعطيات تظهر أن صادرات العراق تغيرت بنسبة 55.4%، فيما انخفضت عوائده بنسبة 46.8% نتيجة انخفاض السعر بنسبة 37.1%. (ينظر الشكل 7)

شكل (5): معدل سعر النفط العراقي المصدر بحسب الاشهر 2018-2021 (دولار أمريكي/ برميل)

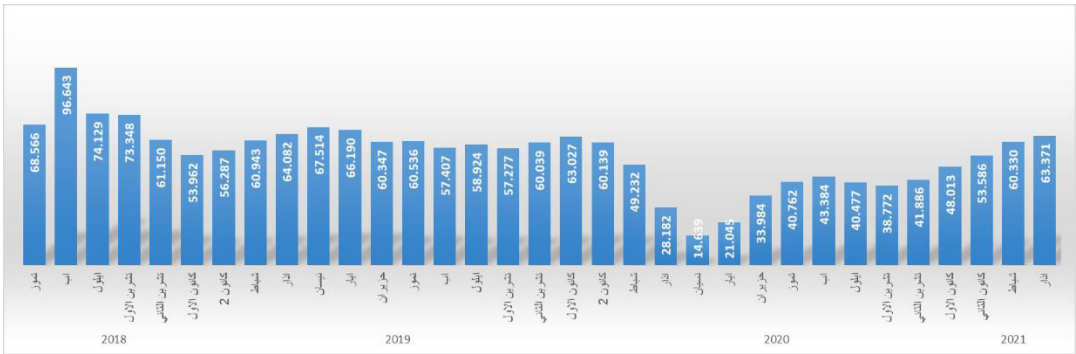

المصدر: وزارة النفط، (https://oil.gov.iq/?page=123) تمت الزيارة في 10 أيار (مايو) 2021

شكل (6): عوائد صادرات العراق النفطية بحسب الاشهر 2018-2021 (مليار دولار)

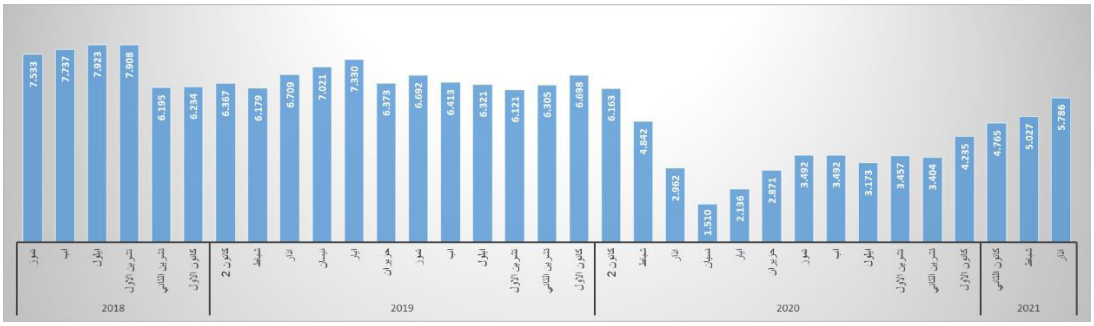

المصدر: وزارة النفط، (https://oil.gov.iq/?page=123) تمت الزيارة في 10 أيار (مايو) 2021

تداعيات الازمة المركبة

اثرت الجائحة وتداعياتها بشكل سلبي في المستوى المعيشي للمواطن العراقي ومن ثم على دخل الاسرة لاسيما الاسر التي يعمل افرادها في القطاع الخاص وفي أغلب الانشطة الاقتصادية والتنموية، وكان ذلك واضحاً على مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للفصلين الاول والثاني من عام 2020 عند مقارنته بفصول السنة المناظرة من عام 2019 (ينظر الجدول 1)، فقد تأثر الناتج المحلي بقوة بفعل الازمة، وكان الاثر اكبر بالنسبة للناتج النفطي الذي انخفض في الربع الثاني من سنة 2020 بنسبة 71% مقارنة مع الربع الاول من السنة نفسها، وذلك بسبب انخفاض سعر النفط من 64.7 دولارا لبرميل كمتوسط في الربع

الاول إلى 23.4 دولارا للبرميل كمتوسط في الربع الثاني، أما الانشطة غير النفطية فقد انخفضت بنسبة 16% في الربعين المشار اليهما.

جدول (1): الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لعام 2020 مقارنة مع عام 2019 (تريليون دينار)

السنة	الفصل	نشاط النفط الخام	باقي الانشطة	الناتج المحلي الاجمالي
2019	الاول	27.7	35.6	63.3
	الثاني	30.3	40.6	70.9
	الثالث	28.1	43.9	72
	الرابع	28.3	43.3	71.6
	المجموع	114.4	163.4	277.8
2020	الاول	20.5	32.6	53.1
	الثاني	8.8	31.8	40.6
	الثالث	15.1	38.1	53.2
	الرابع	16.4	35.5	51.8
	المجموع	60.7	138	198.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الاولية للناتج المحلي الإجمالي.

لقد خلفت الازمة المركبة أوضاعا وأزمات متواصلة شكلت تحديا صعبا لأغلبية الناس، نتيجة التأثيرات التي رافقتها، فضلا عن تأثيرها في مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلد، ويقدم الشكل الاتي تصورا لأبرز تجليات الازمة المركبة وتداعياتها وتأثيراها المحتملة في أهداف التنمية المستدامة.

شكل (7): الازمة المركبة وتداعياتها الرئيسة

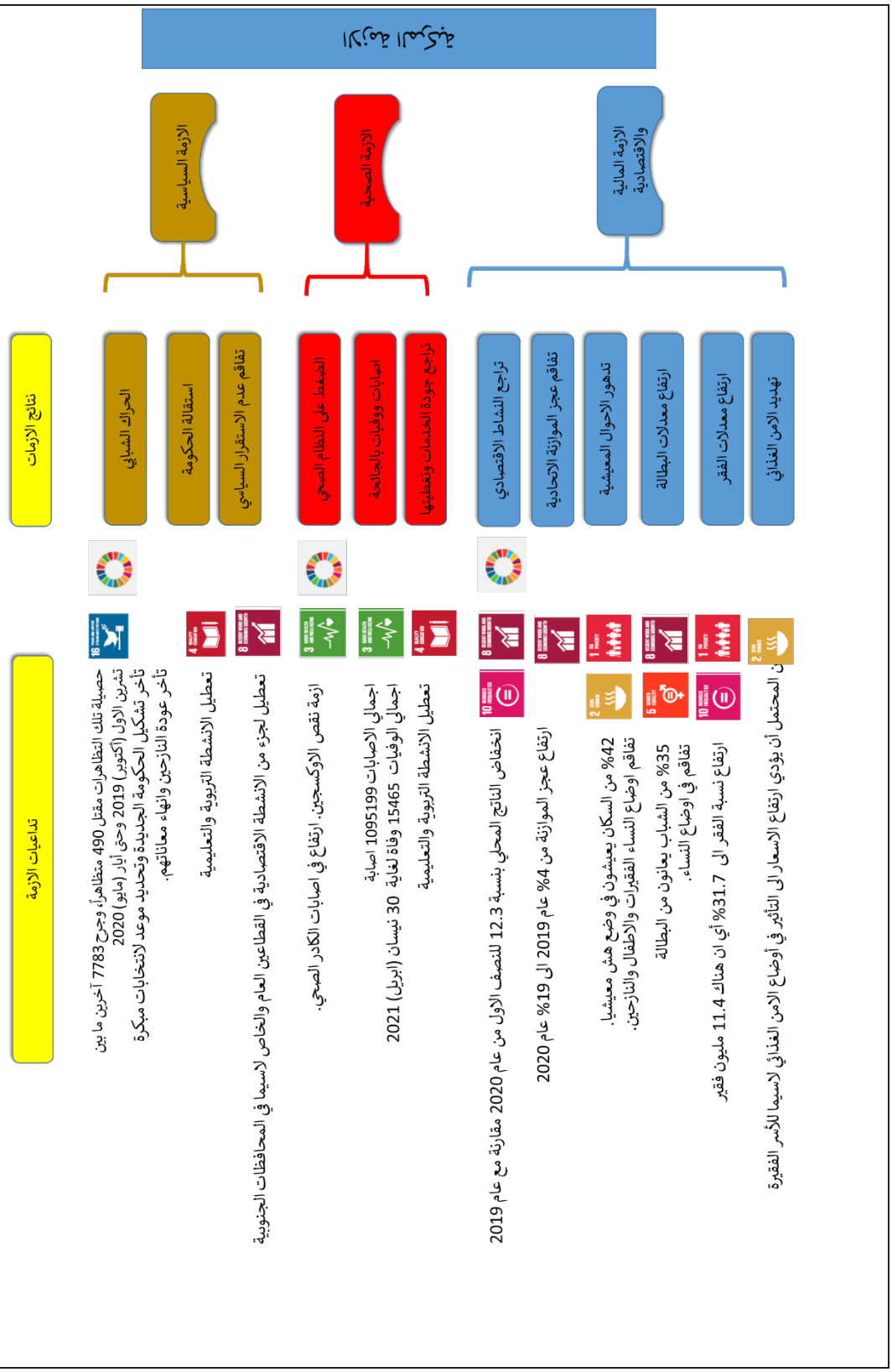

الاجراءات الحكومية

تم تشكيل خلية الازمة لمواجهة الجائحة وكان اول قرار لها هو ايقاف حركة التبادل التجاري في منتصف شهر آذار (مارس) وغلق خمسة منافذ برية مع إيران بشكل تام، ومن ثم حظر دخول الوافدين من 11 دولة وحظر سفر العراقيين إليها، باستثناء الوفود الرسمية والهيئات الدبلوماسية، ومن ثم قرار آخر بغلق أماكن التجمعات العامة كالمجمعات التجارية، دور السينما، دور العبادة، المقاهي، المطاعم، المسابح، قاعات المناسبات والمنتزهات، النوادي والمنتديات الاجتماعية حتى إشعار آخر. وفرضت حظر تجوال شامل في 17 آذار (مارس) ومن ثم قرار تعليق دوام المدارس والجامعات، وتقليص عدد العاملين في المؤسسات الحكومية إلى النصف، مع التناوب فيما بينهم باستثناء الأجهزة الأمنية والصحية والخدمية.

في 26 شباط (فبراير) صدر قرارٌ عن خلية الأزمة يقضي بتعطيل الدوام في المؤسسات التربوية والتعليمية كافَّة، وإغلاق دور السينما والنوادي والمقاهي والمنتديات...، لمدَّة عشرة أيَّام، في الوقت الذي بدأت فيه وتيرة الموقف الوبائي تزداد شدَّةً على نحوٍ متصاعد؛ ففي 5 آذار (مارس) قرَّرت العتبة الحسينية عدم إقامة صلاة الجمعة في مدينة كربلاء بسبب تفشِّي الوباء، وقرَّرت خلية الأزمة منع التنقُّل بين المحافظات، ابتداءً من 15 آذار (مارس) وحتى 25 منه، باستثناء حالات الطوارئ وتنقُّل الموظفين الذين تقرِّر دوائرهم ضرورة الحاجة إلى خدماتهم، فضلا عن نقل المواد الغذائية. وفي السابع عشر من آذار قرَّرت خلية الأزمة فرض حظرٍ للتجوال في بغداد، استمر حتَّى مساء يوم 24 آذار، وتعطيل الدوام الرسمي في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، واستثنت من ذلك الأجهزة الأمنية والخدمية والصحية، ووسائل الاعلام وحركة المواد الغذائية، وخوَّلت المحافظين صلاحيات فرض حظر التجوال في محافظاتهم. ومع تصاعد عدد الإصابات في العراق قرَّرت خلية الأزمة في 22 آذار (مارس) تمديد حظر التجوال لمرات عديدة حتَّى 28 آذار (مارس)؛ للحدِّ من انتشار الوباء. وفي 22 نيسان (ابريل) قرَّرت تخفيف إجراءات الحظر، بتحويل الحظر الكلِّي إلى حظر جزئي، يبدأ من الساعة السابعة مساءً حتى السادسة صباحا، تزامنا مع بداية شهر رمضان المبارك وتوقُّع تصاعد النشاط الديني والاجتماعي، فضلا عن عودة العمل في مؤسسات الدولة ودوائرها، بنسبة 25-50%.

بعدها تم التخفيف من قيود الحظر بتاريخ 21 نيسان (ابريل) وسمحت الحكومة بتجوال السكان خلال ساعات النهار عدا يومي الجمعة والسبت كان فيهما الحظر شاملاً، ثم خففت الحكومة القيود بشكل اوسع في منتصف آب (أغسطس)، وإلغاء أغلب القيود المفروضة للوقاية من تفشي فيروس كورونا كإعادة الأنشطة الرياضية، واستئناف الرحلات الجوية، وإعادة فتح المنافذ الحدودية البرية أمام حركة التبادل التجاري. ثم عادت إلى فرض الحظر في اعقاب ظهور الموجة الثانية من الاصابات في شباط (فبراير) 2021.

وفي منتصف شباط (فبراير) 2021 اعلنت وزارتا الاتصالات والصحة عن إطلاق التطبيق الإلكتروني الخاص بحجز المواطنين للقاح كورونا، والذي سجل معدلا تراكميا بلغ 351680 شخصا تلقوا اللقاح.

لقد ادت إجراءات الحظر والاغلاق إلى إيقاف أغلب الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما فرض مزيدا من الصعوبات لاسيما للفئات الفقيرة والهشة، إذ أنَّ إجراءات الحكومة لم تتضمن تعويض أصحاب الدخل المفقود، باستثناء الإعلان عن تقديم منحة مالية زهيدة جدا، بمبلغ ثلاثين ألف دينار، وقد بلغ عدد الأسر المتقدمة لمنحة الطوارئ الحكومية (2,758,694) أسرة؛ أي ما يعادل (13,017,339) شخصا، بحسب تصريح وزارة التخطيط[3]. في وقت بدأت الاوضاع الاقتصادية التي فرضتها الجائحة تؤثر في مجمل أوضاع السكان، انعكست بشكل مباشر وغير مباشر على جودة نوعية الحياة واستدامتها. ومن اللافت هو الاستجابة المجتمعية لتداعيات الجائحة وعدد المبادرات الإنسانية والتضامنية التي ظهرت (ينظر الاطار 2).

إطار (2): دور المجتمع المدني: حملة "العطاء عراقي" للاغاثة والتوعية للوقاية من فايروس كورونا

مارست المنظمات غير الحكومية دورا فاعلا ومهما خلال الجائحة، في تقديم الرعاية والمساعدات الاغاثية والبرامج التوعوية والوصول الى المناطق التي تعاني من شح الموارد وصعوبة الوصول اليهم. وعلى وفق التقرير الذي أصدرته دائرة المنظمات غير الحكومية في مجلس الوزراء والذي غطى 287 يوما من هذه الحملة فقد انطلقت في 22 آذار (مارس) 2020 وشاركت فيها 4700 منظمة غير حكومية تعمل في عموم العراق، بينها 18 منظمة أجنبية، ضمت 64706 متطوع ومتطوعة. وبلغ اجمالي المستفيدين 5655585 مستفيد يتوزعون على 2140 حيا سكنيا.

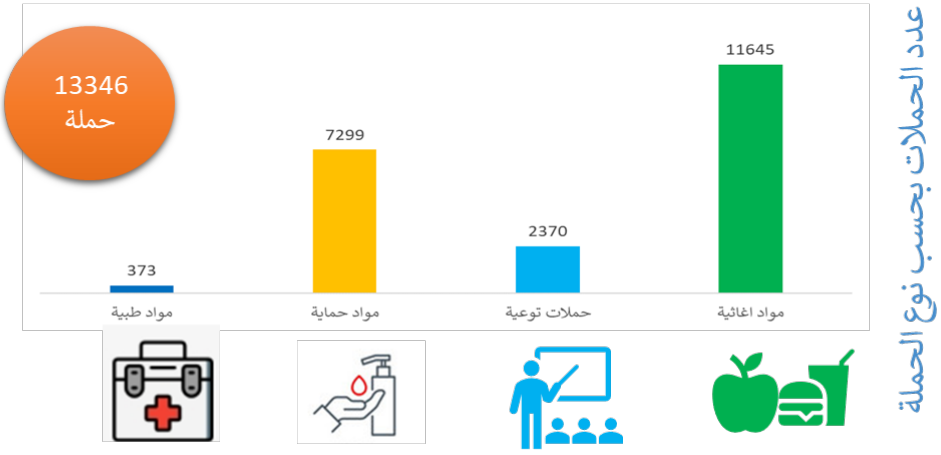

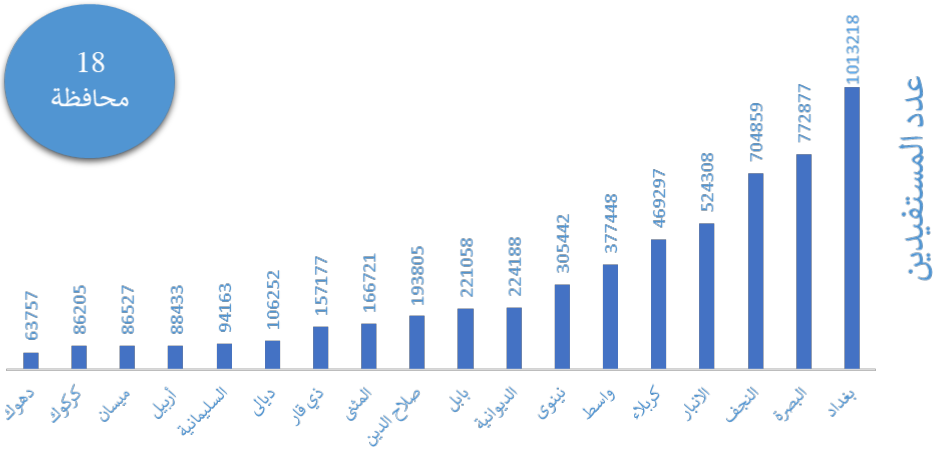

وبالمثل فإن للقطاع الخاص مبادراته في وقت الجائحة ومن هذه المبادرات:

- رابطة المصارف الخاصة العراقية: وهي تجمع من المصارف الخاصة غير الحكومية قامت بتمويل 5360 مشروعا صغيرا ومتوسطا في عام 2020 ضمن مبادرة (الواحد تريليون) التي أطلقها البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- المجلس الاقتصادي العراقي: نخبة من سيدات ورجال الاعمال والمستثمرين العراقيين والشركات المستثمرة والمنفذة للمشاريع في العراق. يُعنى بتنمية ودعم الاقتصاد والاستثمار والاعمار بصورة خاصة، وهو يهدف الى دعم ورعاية شريحة القطاع الخاص والمستثمرين وفقا لما أقره الدستور، نفذ المجلس عددا من المبادرات في مناسبات مختلفة وفي جائحة كوفيد أعلن المجلس عن (مبادرة الشفاء الوطنية) التي شملت:
    - تبرع بـ 4000 قنينة اوكسجين: توزعت على مستشفيات المحافظات كافة.
    - تجهيزات طبية للوقاية من فيروس كورونا (كمامات طبية بعدد 100 الف كمامة، كفوف بعدد 50 الف زوج).
    - بدلات وقائية للفريق الطبي حصرا عدد 300 بدلة واقية.
    - محرار ليزري طبي عدد 60 محراراً.
    - واقي وجه بلاستك للفرق الطبية حصرا بعدد 1400 واقي.
    - نظارات واقية للفرق الطبية حصرا بعدد 1340 نظارة.
    - كمامات kn95 للفرق الطبية حصرا 3000 كمامة.
    - اجهزة تعفير للمستشفيات والبنايات (رشاش 10 اجهزة).
- مبادرات بعض الشركات الخاصة ببناء وتجهيز مراكز الفحص السريع لفيروس كورونا.

مع ذلك فقد برز تباين كبير في الاستجابة للجائحة نفسها، والالتزام بقواعد الوقاية وقرارات خلية الازمة، وبحسب نتائج المسح السريع لاثر جائحة كورونا فيخدمات الصحة الانجابية في العراق (2020) تظهر تباينا في اعتماد اجراءات الوقاية الشخصية[4]:

- **الالتزام بالتباعد المكاني**: هناك 68% من الافراد ملتزمون بإجراءات التباعد الاجتماعي.
- **لبس الكمامات**: يلتزم حوالي 65% من الافراد الذين يزورون المؤسسات الصحية بلبس الكمامة بوصفها واحدة من أكثر اجراءات المواجهة الشخصية للجائحة شيوعا، وقد برر الافراد الذين لا يرتدونها بأسباب مختلفة تراوحت ما بين التضايق منها (43%)، وعدم القناعة بارتدائها (30%)، والصعوبات المالية التي ترتبط بعدم القدرة على شرائها (24%)، أو أسباب اخرى (3%).

- **الالتزام بنظافة اليدين**: افاد 76% من الافراد الذين يراجعون المؤسسات الصحية بالتزامهم بنظافة اليدين، وترتفع هذه النسبة مع زيادة المستوى التعليمي للأفراد
- **عدم استخدام الكمامة نفسها لأكثر من مرة**: فقد افاد 64% من الافراد انهم لا يعيدون استخدام الكمامة نفسها.

شكل (8): اجراءات الحكومة العراقية لمواجهة جائحة كورونا

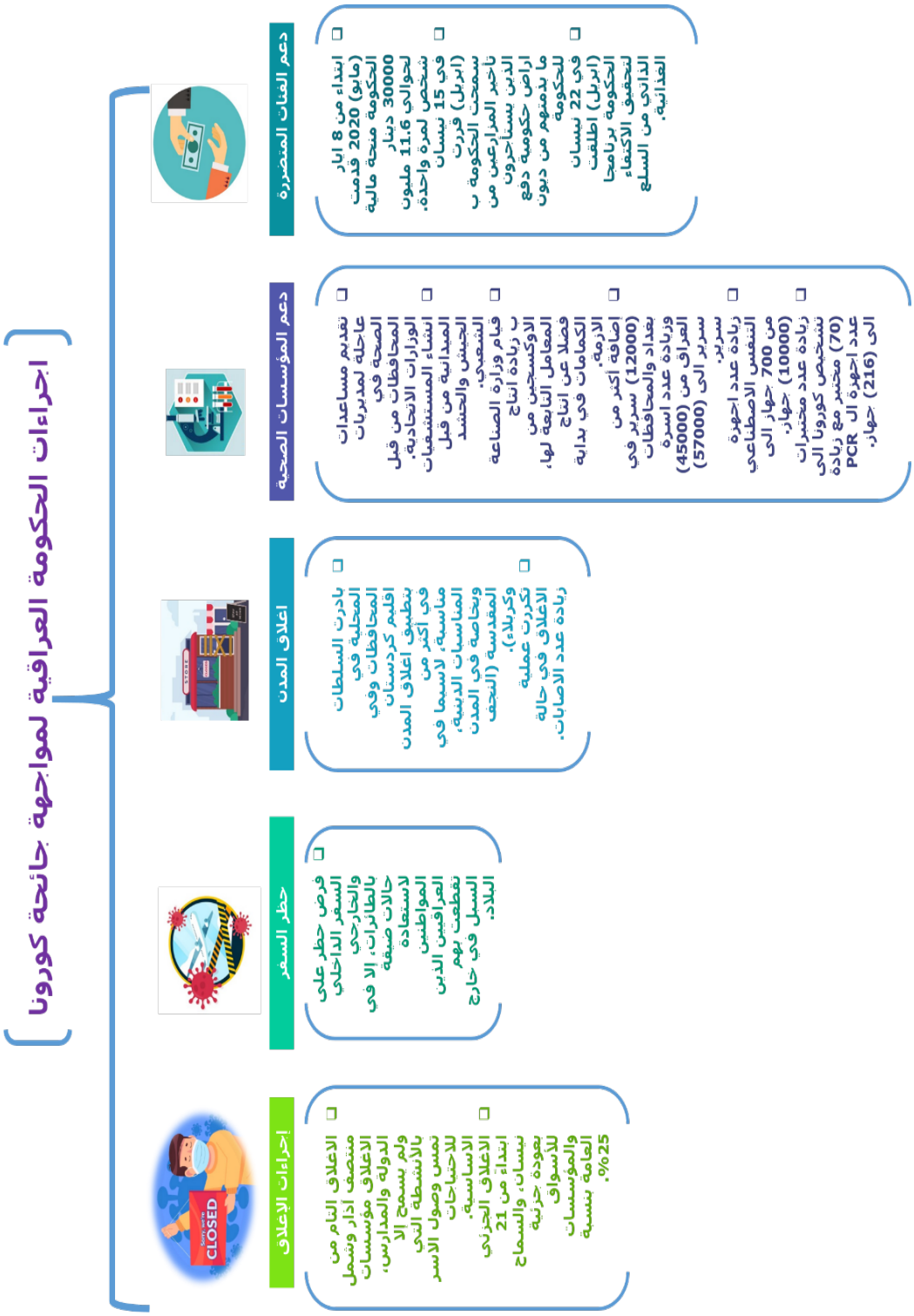

وبحسب تقويم أعده معهد لووي Lowy Institute بأستراليا يقيس متوسط الأداء بمرور الوقت للبلدان في إدارة جائحة COVID-19 في الأسابيع الـ 36 التي أعقبت الحالة المائة المؤكدة للفيروس، والذي شمل 98 دولة بناءً على توافر البيانات عبر المؤشرات الستة المستخدمة لبناء هذا المؤشر والتي تشمل: الحالات المؤكدة، الوفيات المؤكدة، الحالات المؤكدة لكل مليون شخص، عدد الوفيات المؤكدة لكل مليون شخص، الحالات المؤكدة كنسبة من الفحوصات، واختبارات لكل ألف شخص. فان اداء العراق كان متدنيا وجاء المرتبة 83 محرزا درجة تبلغ 25.2%، فيما جاءت نيوزلندا بالمرتبة الاولى بدرجة 94.4% تليها فييتنام بدرجة 90.8% وكانت البرازيل اخيرة بدرجة 4.3%[5].

جانب من المشاورات الوطنية لإعداد التقرير الوطني الطوعي

الفصل الثالث

التقدم في تحقيق الأهداف

الفصل الثالث: التقدم في تحقيق الاهداف

حقق العراق خلال المدة (2018-2020) تقدماً بسيطا بمقدار (9.4) نقطة في مؤشر التقدم بأهداف التنمية المستدامة، إذ حقق العراق خلال عام 2018 مؤشراً بلغ (53.7) وجاء في المرتبة 127 من أصل (156) دولة، وتقدم إلى المرتبة 113 من أصل (166) دولة بمؤشر بلغ (63.1) عام 2020. محافظا على ادائه فوق المتوسط في هذا المجال (ينظر الشكل الاتي). وهذا الأمر يرجع إلى المشاكل التي ما زال العراق يقع في دائرة التحدي بها مثل الفقر والبطالة. وبطبيعة الحال فإن هذا الاداء لا يبرز تأثير جائحة كورونا في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، لاسيما ما يرتبط بالفقر والعمل والبطالة.

حقق العراق درجات أنجاز متفاوتة بين مؤشرات الأهداف (17) في السنوات (2018-2020). ويمكن تحديد رتب إنجاز الأهداف في العراق من خلال ما يأتي:

- بحسب تقرير مؤشرات ولوحات المتابعة 2018 ظهر أن العراق قد أنجز الهدف الاول، وما زالت بقية الأهداف (2-17) تقع ضمن نطاق التحديات الملموسة والتحديات الكبيرة، وهذا الامر يعود إلى الاوضاع السياسية الراهنة والحرب ضد التنظيمات الإرهابية، فضلا عن المشكلات الاقليمية التي أخرت أحراز تقدم ملموس بالأهداف[6].
- وبحسب تقرير مؤشرات ولوحات المتابعة 2019 ظهر إن العراق قد واجه تحديات ملموسة على مستوى الهدف الاول نتيجة ارتفاع معدلات البطالة التراكمية وكذلك تراكم المشكلات والامراض الاجتماعية، وبقية الاهداف ما زالت تعاني من وجود تحديات كبيرة وملموسة على نطاق مؤشراتها عدا الهدف 10 الامر الذي يمكن ارجاعه إلى المشكلات الاقليمية والاجتماعية والامنية والسياسية التي ما زالت قائمة والتي شكلت حجر عثرة امام مسار تحقيق الاهداف أو التقدم في المؤشرات[7].
- بيّن تقرير مؤشرات ولوحات المتابعة 2020 ان العراق يواجه تحديات رئيسة في تسعة أهداف هي: 2 و3 و5 و8 و9 و10 و14 و15 و16، وتحديات كبيرة في ثلاثة أهداف هي: 4 و6 و11. فيما لا تزال التحديات قائمة في خمسة أهداف هي: 1 و7 و12 و13 و17.

شكل (9): مسار التقدم في أهداف التنمية المستدامة للعراق (2018-2020)[8]

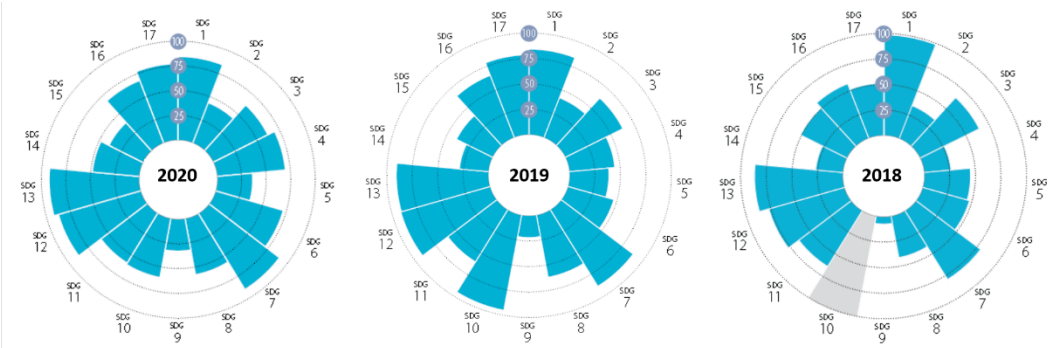

السنة	2018	2019	2020
مؤشر التقدم	53.7	60.8	63.1
الرتبة بين الدول	127	117	113
عدد الدول	156	162	166

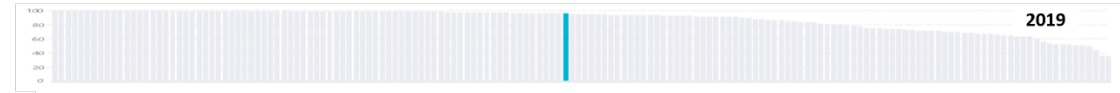

2020 لم يتم تحقيق أي هدف. تحديات رئيسة في تسعة أهداف. تحديات كبيرة في ثلاثة أهداف. تحديات قائمة في خمسة أهداف

2019 تم تحقيق الهدف (10) تحديات رئيسة في عشرة أهداف. تحديات كبيرة في هدفين. التحديات قائمة في اربعة أهداف

2018 تم تحقيق الهدف (1). تحديات رئيسة في تسعة أهداف. تحديات كبيرة في اربعة أهداف. تحديات قائمة في خمسة أهداف

والتحديات الكبيرة والملموسة والتي لا تزال تشكل عقبة أمام تحقيق تقدم في المؤشرات هي السمة الريعية ومعدلات البطالة الناتجة عن ضعف القدرة على توليد فرص العمل، وارتفاع معدلات الفقر نتيجة تفاقم الوضع الامني والاقتصادي، كذلك العجز المتنامي في الموازنة الاتحادية وضعف مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، وعبء المديونية، وضعف الأداء المؤسسي، والواقع السياسي والامني الذي ولد الصراعات والاضطرابات، والفساد المالي والاداري، وتأثير الولاءات الفرعية في معايير الكفاءة والانجاز، فضلاً عن جملة من التحديات البيئية مثل التصحر والتلوث ومشكلة ندرة المياه. والتي سوف نتناولها لاحقاً بشكل مفصل في موضوع التحديات التي يواجهها العراق في تحقيق التنمية المستدامة.

الهدف (1)
القضاء على الفقر

دليل الإنجاز التنموي المحلي

المحافظة	الهدف (1): القضاء على الفقر	الترتيب
السليمانية	0.925	1
اربيل	0.756	2
كركوك	0.699	3
دهوك	0.621	4
بغداد	0.549	5
بابل	0.536	6
النجف	0.475	7
كربلاء	0.441	8
البصرة	0.424	9
الأنبار	0.403	10
واسط	0.398	11
صلاح الدين	0.381	12
ديالى	0.342	13
ذي قار	0.319	14
المثنى	0.283	15
نينوى	0.273	16
القادسية	0.260	17
ميسان	0.255	18

دليل المثابرة التنموية المحلي

المحافظة	الهدف (1): القضاء على الفقر	الترتيب
ميسان	0.5313	1
السليمانية	0.5294	2
نينوى	0.2833	3
اربيل	0.2813	4
القادسية	0.1961	5
كركوك	0.1944	6
ديالى	0.1635	7
دهوك	0.1607	8
بغداد	0.1556	9
كربلاء	0.1458	10
صلاح الدين	0.1455	11
النجف	0.1339	12
الأنبار	0.1214	13
بابل	0.1167	14
البصرة	0.1056	15
واسط	0.0833	16
ذي قار	0.0742	17
المثنى	0.0732	18

تراجع في الانجاز التنموي

الغاية	المؤشر	البيانات
1-1: القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.	1-1-1: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)	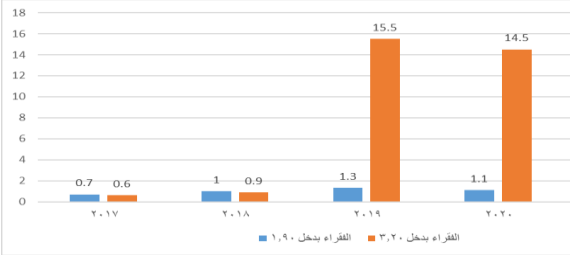
1-2: تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقًا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030.	1-2-1: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر	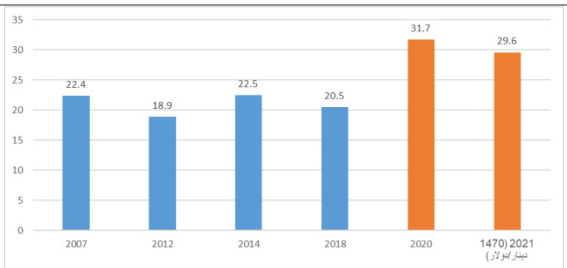
1-3: استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.	1-3-1: نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/نظم للحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية، كالأطفال، والعاطلين عن العمل، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والضعفاء.	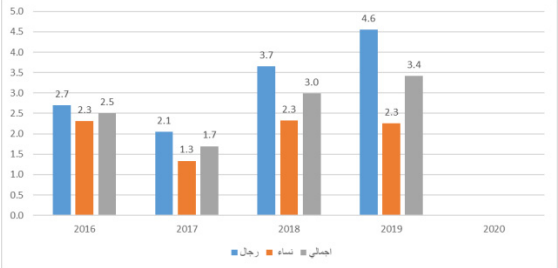

الهدف (1): القضاء على الفقر

على الرغم من المكاسب التي تحققت في إطار هذا الهدف عام 2018، والاقتراب من تحقيقه، الا ان الظروف الاستثنائية قادت الى تآكل تلك المكاسب وتراجع الانجاز التنموي فيه.

ينتشر الفقر وعدم المساواة على نطاق واسع في العراق، مع ادراك حقيقة أن الفقر يرتفع بشكل عام في البلدان الأقل نمواً، ولم يؤدِ جهد التصدي للفقر في العراق إلى معالجة هذه المشكلة واشكال الحرمان المتعددة، ولا الفوارق بين الريف ومناطق الحضر[9]. وقد ادت الازمات المتوالية إلى تآكل المكاسب التي تحققت في مجال خفض الفقر، فقد ادى انعدام الامن والازمة المزدوجة (2014) وأخيرا الازمة المركبة (2020) إلى الاطاحة بالمكاسب المتحققة وما كان يمكن أن تحققه استراتيجيتا التخفيف من الفقر منذ عام 2009. إذ نلحظ من خلال الجدول (2) الكيفية التي فاقمت فيها الصدمات من أوضاع الناس ودحرجتهم الى حافة الفقر ما زاد من أعدادهم بشكل ملحوظ، وبالمثل فان الازمة المركبة منذ عام 2020 قد ادت إلى مزيد من التدهور في الاوضاع المعيشية وصادرت المكاسب التي تحققت بعد القضاء على المجموعات الارهابية.

جدول (2): مؤشرات الفقر في العراق للسنوات 2007-2021

	السنة	خط الفقر (دينار)	نسبة الفقر (%)	عدد الفقراء (نسمة)
صدمة القاعدة وفقدان الامن	2007	76896	22.4	6.648
	2012	105500	18.9	6.465
ما قبل داعش	2014	105500	16.0	5.760
صدمة داعش	2014	105500	22.5	8.101
	2018	110880	20.5	7.370
صدمة كورونا	2020	111000	31.7	12.680
سيناريو التحويلات الاجتماعية العامة الثابتة (1190 دينار/دولار)	2020	111000	26.7	11.170
في حالة تغيير سعر الصرف (1470 دينار/دولار)	2021	115000	29.6	12.271

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

يبين الشكل (10) أن العراق سجل تراجعا كبيرا في مؤشر السكان تحت خط الفقر الدولي، 1.9 دولار يوميا و2.3 دولار يوميا، فقد زادت نسبة السكان تحت هذا الخط نتيجة تعثر السياسات الاجتماعية التي أدت الى زيادة الهشاشة وتأخر ايجاد حل لمشكلة النازحين.

شكل (10): نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي في العراق (2016-2021)

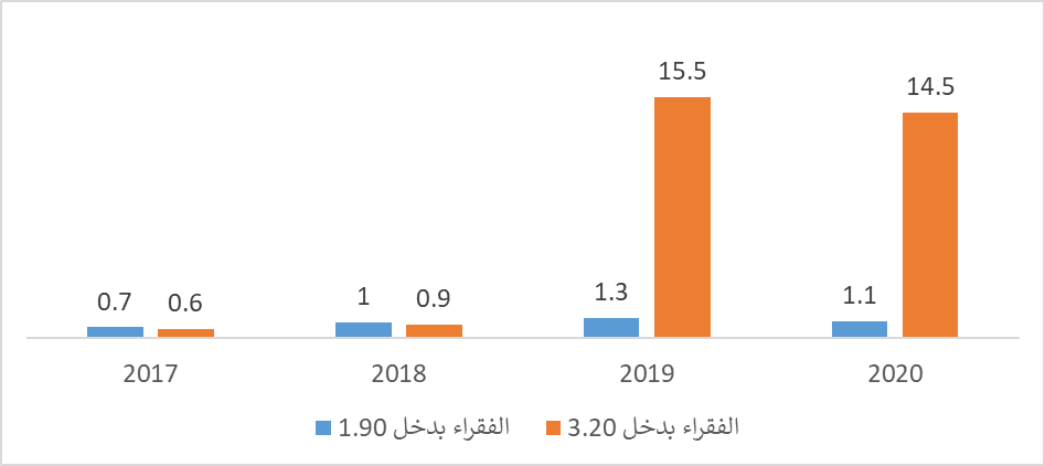

المصدر: مؤشرات ولوحات متابعة أهدف التنمية المستدامة، نيويورك، (2017-2020).

لقد جاء هذا التراجع خلال السنتين 2019-2020 نتيجة التحديات التي واجهتها الدولة في معالجة مسألة الفقر والبطالة وغيرها من القضايا الاجتماعية، الأمر الذي زاد من تعقيد الاوضاع وعدم إمكانية وضع حلول تُمكن من تحقيق التقدم المنشود، وبالمقارنة ففي عامي 2017 و2018 الذي حقق العراق مستويات مقبولة بدرجة كبيرة في مؤشرات انجاز الهدف الأول، وهذا الامر يعود إلى حزمة التدابير التي تضمنتها استراتيجية التخفيف من الفقر بما في ذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية، وتوسيع الحماية الاجتماعية(10).

مع ذلك فقد استفاد أكثر من 3.3 ملايين من استجابة المجتمع المدني العراقي والمجموعات التطوعية المحلية للجائحة، بما في ذلك من خلال توزيع سلال الغذاء. فقد استخدمت مجموعات المتطوعين التي يقودها الشباب بشكل رئيس وسائل مبتكرة ونفذت أنشطة للمساعدات الإنسانية والتعايش ورفع الوعي المجتمعي وتمكنت من الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان المحتاجين.

إطار (3): الصندوق الاجتماعي للتنمية: مأسسة إجراءات التخفيف من الفقر

كشفت التقويمات التي أجريت لإنجازات استراتيجيتي الفقر في العراق منذ عام 2009 أن هناك عوامل أدت الى تعويقها وتقليص العائد منها، ومن هذه العوامل: تأخر اقرار الموازنة وعدم استثمار تخصيصات الفقر بشكل أمثل، وضعف قدرات القائمين على التنفيذ، وعدم وجود اجراءات لمساءلة جهات التنفيذ المتلكئة، وعدم إعطاء مشاريع الاستراتيجية خصوصية تضاهي احتياجات الفقراء. لذا حصل الاجماع على أولوية تأسيس صندوق اجتماعي للتنمية.

- 262 مليون دولار: تمويل المشاريع المجتمعية والبنى التحتية والخدمات
- 3 مليون دولار: دعم أنظمة التمويل المتناهي الصغر والصغيرة بتكلفة
- 30 مليون دولار: بناء القدرات والتطوير المؤسسي بتكلفة

طلبت الحكومة العراقية بقرار مجلس الوزراء المرقم 270 سنة 2016 الحصول على دعم البنك الدولي في تصميم المشروع وتمويله بهدف دعم المبادرات بقيادة المجتمعات المحلية وتحسين الظروف المعيشية والفرص امام الفقراء والفئات الأكثر هشاشة والأولى بالرعاية. ومنذ أواخر عام 2016 عمل البنك الدولي بصورة وثيقة مع المختصين في الحكومة وقدم الدعم وتم توقيع اتفاقية قرض مشروع الصندوق في نيسان (ابريل) 2018 استناداً الى الممارسات الدولية الناجحة. وقدم البنك الدولي دعماً للحكومة للعمل بالصندوق بقرض قدره 300 مليون دولار امريكي على مدى خمس سنوات. ويعتمد الصندوق نهجا مرحليا بشمول المحافظات بمشروعاته.

الحزمة الأولى (2019)

- المجموعة الاولى
  - المرحلة (1): 61 مشروع بمبلغ 10.6 مليون دولار في: صلاح الدين، المثنى، ودهوك
  - المرحلة (2): 45 مشروع بمبلغ 11.0 مليون دولار في: صلاح الدين، المثنى، ودهوك

الحزمة الثانية (2020)

- المجموعة الاولى
  - المرحلة (1): 65 مشروع بمبلغ 19.8 مليون دولار في: نينوى، الانبار، ذي قار، والديوانية
- المجموعة الثانية
  - المرحلة (1): 65 مشروع بمبلغ 20.0 مليون دولار في: بغداد، السليمانية وميسان

من جهة أخرى، لا تزال نسبة كبيرة من السكان خارج تغطية برامج الحماية الاجتماعية، وهذا الامر مازال يمثل تحديا مؤسسيا واقتصاديا واجتماعيا على الصعيدين المحلي والوطني. ففي عام 2019 بلغت نسبة السكان المشمولين بالحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة فقط 3.4%، فيما تبدو النساء أقل حظا بمقدار النصف مما هو الحال بالنسبة للرجال (المؤشر 1-3-1)

شكل (11): نسبة الرجال والنساء المشمولين بالحماية الاجتماعية 2016-2020

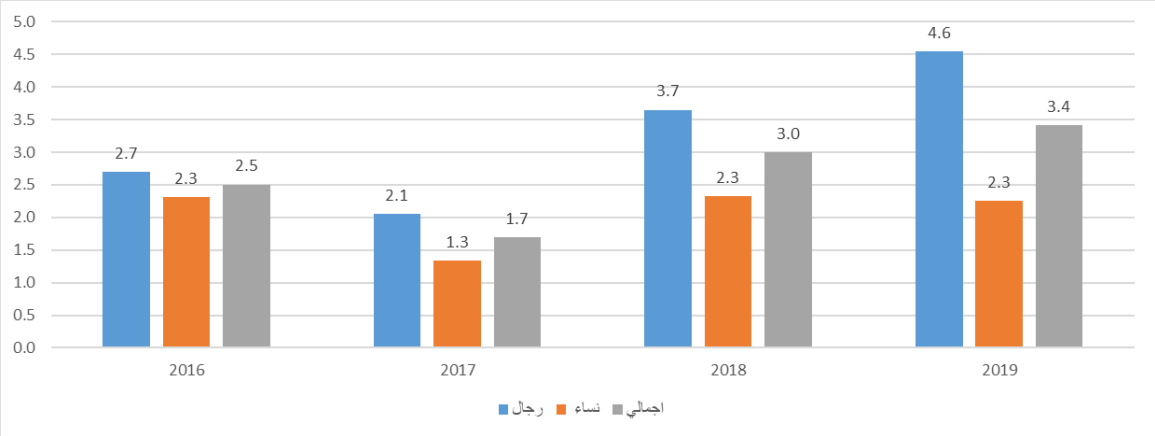

المصدر: محتسبة من بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

الهدف (3)
الصحة الجيدة والرفاه

الصحة الجيدة والرفاه 3

دليل الإنجاز التنموي المحلي

المحافظة	الهدف (3): الصحة الجيدة والرفاه	الترتيب
اربيل	0.500	1
ديالى	0.414	2
واسط	0.245	3
السليمانية	0.239	4
المثنى	0.236	5
كربلاء	0.217	6
نينوى	0.179	7
القادسية	0.171	8
ذي قار	0.138	9
دهوك	0.136	10
الأنبار	0.136	11
النجف	0.127	12
بغداد	0.114	13
بابل	0.110	14
صلاح الدين	0.106	15
كركوك	0.085	16
ميسان	0.083	17
البصرة	0.074	18

دليل المثابرة التنموية المحلي

المحافظة	الهدف (3): الصحة الجيدة والرفاه	الترتيب
السليمانية	0.5004	1
اربيل	0.4135	2
الأنبار	0.2450	3
دهوك	0.2386	4
المثنى	0.2358	5
كركوك	0.2170	6
بابل	0.1786	7
ميسان	0.1708	8
صلاح الدين	0.1384	9
كربلاء	0.1359	10
نينوى	0.1357	11
واسط	0.1272	12
ذي قار	0.1142	13
بغداد	0.1100	14
النجف	0.1061	15
القادسية	0.0850	16
البصرة	0.0835	17
ديالى	0.0740	18

ركود في الانجاز التنموي

2020 زيادة معتدلة

2019 زيادة ثابتة

2018 زيادة ثابتة

الهدف (3): الصحة الجيدة والرفاه

الغاية	المؤشرات	
3-1: خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة لكل 100000 من المواليد الأحياء.	3-1-1: نسبة الوفيات النفاسية.	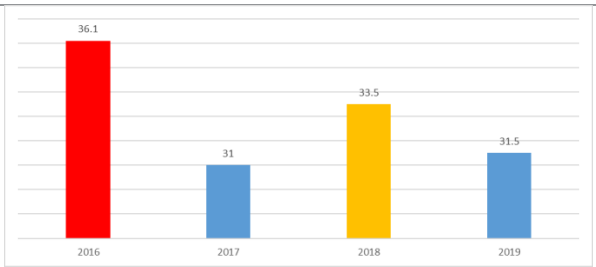
	3-1-2: نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة.	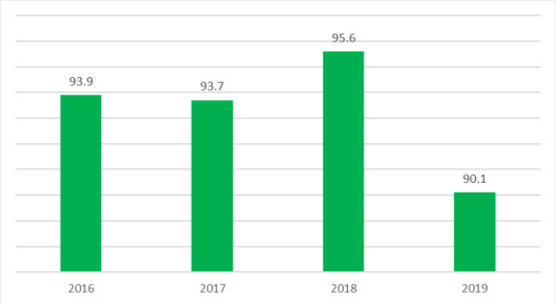
3-2: إنهاء وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها، بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 25 حالة وفاة على الأقل لكل 1000 مولود حي.	3-2-1: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	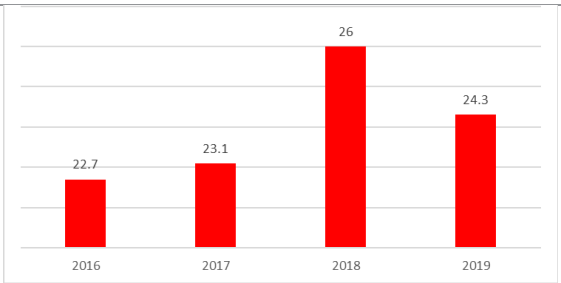
	3-2-2: معدل وفيات المواليد الرضع.	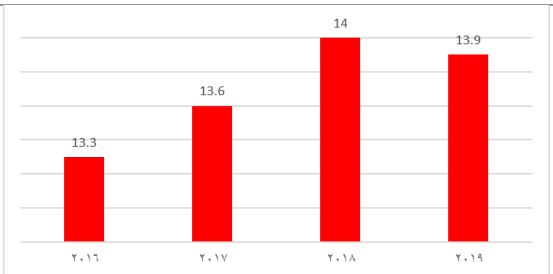

3-4: خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث بتوفير الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقلية، بحلول عام 2030.	3-4-2: معدل وفيات الانتحار.	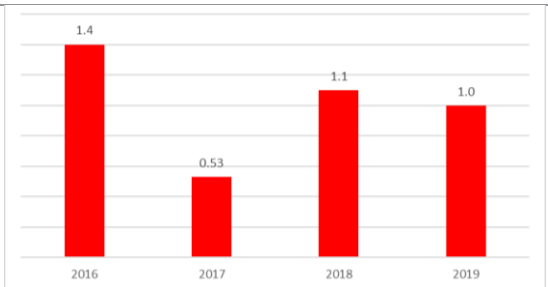
3-6: خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف بحلول عام 2020.	3-6-1: معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور على الطرق.	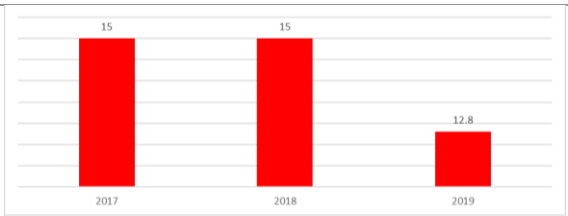

لاتزال هناك تفاوتات وتحديات كبيرة في الخدمات الصحية لا سيما بعد عام 2014 واحتلال المجموعات الإرهابية لعدد من المحافظات. من ثم أصبح هناك تباين كبير في التغطية الصحية الكاملة والشاملة في عموم البلاد. فضلاً عن إن النظام الصحي يركز غالباً على الخدمات العلاجية بنسبة اكبر من الرعاية الوقائية والاولية[11]. إذ ما زال العراق يواجه تحديات كبيرة تشكل عقبات جدية للمسار التنموي؛ ويعود هذا الامر إلى أزمات الصراع والنزوح التي قوضت الرعاية الاولية، لا سيما خدمات الصحة الانجابية والتلقيح، وتسببت هذه الازمات والصراعات إلى تفاقم انتشار الامراض، وتفاقم الازمة الاجتماعية.

النظام الصحي وأزمة كورونا

فرضت ازمة كورونا مزيدا من الضغط على النظام الصحي نتيجة زيادة الطلب على الخدمات الصحية، في ظل نقص الموارد البشرية والمادية وضعف البنى التحتية، وعلى الرغم من أن هذا النظام لم يكن ملبياً لمتطلبات اللوائح الصحية الدولية، لاسيما تلك المتعلقة بالاستجابة للمخاطر الصحية والاوبئة، فقد بيّن تقويم أجري في عام 2019، لرصد مدى توفر الادوية العلاجية والمنقذة للحياة لقائمة ضمت 531 مستحضرا دوائيا، إن 12% من الادوية الاساسية توفرت بشكل كامل في المؤسسات الصحية بما فيها الادوية المنقذة للحياة وتلك المستخدمة في علاج الحالات الشائعة، في حين أن نصف الادوية غير متوفر في المستشفيات والمراكز الصحية طوال سنة 2018[12]. وبحسب تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020 فأنَّ معدل كثافة الاخصائيين الصحيين لكل 10000 نسمة من السكان كان منخفضاً ولم يتغير بالشكل المطلوب خلال المدة 2016-2019، وعلى سبيل المثال فقد بلغ معدل كثافة الاطباء لكل 10 الاف نسمة من السكان 9 اطباء عام 2019، مقارنة بعدد الأطباء في النمسا البالغ 52 طبيبا لكل 10 الاف من السكان، و49 في النرويج، 43 في سويسرا والمانيا والسويد و30 في المملكة المتحدة و26 في الولايات المتحدة الامريكية و25 في اليابان و19 في تركيا بحسب بيانات عام 2019[13]. لذا فقد فرضت الازمة مزيدا من التحديات في الوفاء باحتياجات المرضى، سواء المصابين بفيروس كورونا، أم من غيرهم، بسبب نقص الموارد البشرية والمادية والمالية، وعدم كفاية المباني الصحية، لاسيما المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية. مع ذلك فقد استجابت وزارة الصحة للازمة الصحية عبر تكثيف الجهد واستنفارها لخدمة المرضى على الرغم من نقص الموارد المادية والبشرية. (ينظر الشكل 12)

ان تركيز الانفاق على الجانب التشغيلي واهمال الجانب الاستثماري قد ادى ذلك إلى تضييق فرص مواكبة الزيادة في الطلب على الخدمات الصحية، وتحسين مستويات الجودة فيها.

شكل (12): اجراءات وزارة الصحة في مواجهة جائحة كورونا خلال عام 2020

تراجع في خدمات الصحة الإنجابية في ظل كورونا

على وفق معطيات المسح السريع لاثر جائحة كورونا على خدمات الصحة الإنجابية، فرضت عملية مواجهة الجائحة وتداعياتها تحديا اضافيا بالنسبة للنساء، فقد تراجعت بشكل كبير خدمات الصحة الانجابية بسبب نقل أو غياب الملاكات الصحية خلال الجائحة، مع ذلك استمرت بعض الخدمات مثل صالات الولادة وصالات العمليات والردهات النسائية، عدا بعض المحافظات التي شهدت اغلاق صالة

الولادة لمدة تقارب الشـهر. مع ذلك فإن هناك تأثيرات للجائحة في خدمات الصـحة الانجابية المقدمة من المؤسسات الصحية للنساء. (ينظر الشكل 13)

شكل (13): تأثير الجائحة في خدمات الصحة الانجابية المقدمة من المؤسسات الصحية

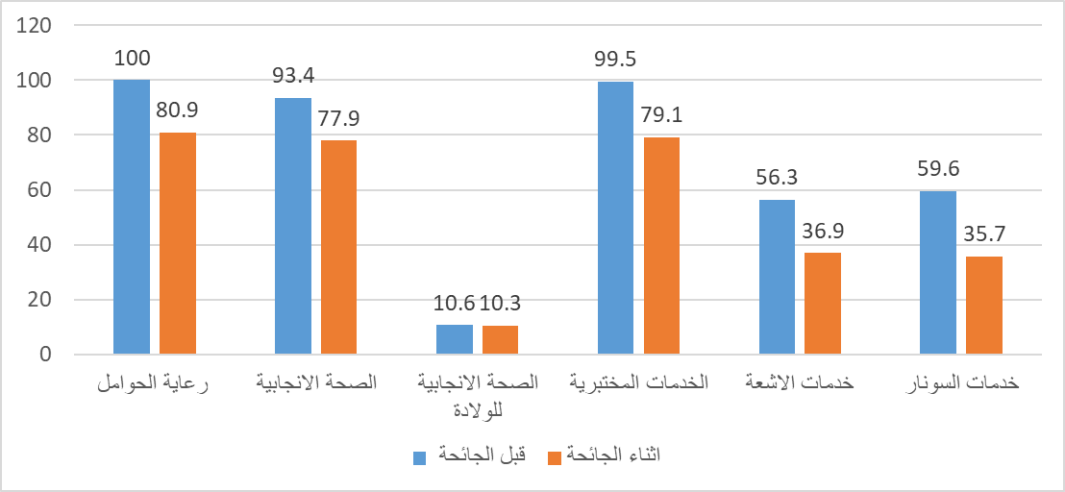

المصـدر: الجهـاز المركـزي للاحصـاء وآخـرون، المسـح السـريع لاثـر جائحـة كورونـا في خـدمات الصـحة الانجابيـة في العراق، تشرين الثاني، 2020، ص10

تلتزم السياسة الصحية في العراق 2014-2023 بالاستثمار في المشاركة المجتمعية والدعم التطوعي للاستعداد للطوارئ مع التركيز على بناء القدرات البشرية والنظم المتكاملة المستدامة. وخلال الازمة الصحية كان المتطوعون مع الهلال الأحمر العراقي يسهمون في رفع الوعي في المجتمعات والمدارس حول كيفية الحد من مخاطر فيروس كورونا والبقاء بصحة جيدة وحماية الآخرين. تم الوصول إلى أكثر من 400 عائلة داخل مخيم معسكر سعد للنازحين في محافظة ديالى من قبل فريق المتطوعين المحليين لتزويدهم بمعدات الوقاية الشخصية مثل القفازات والمعقمات. وأطلقت وزارة الصحة العراقية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (WHO) حملة توعية بعنوان "صحتك مهمة" في المناطق المكتظة بالسكان والمعرضة للمخاطر في ذي قار وميسان والبصرة وواسط والسليمانية. قدم 650 متطوعًا مجتمعيًا بما في ذلك الشرطة المجتمعية التي تعمل تحت إشراف الشركاء المنفذين لمنظمة الصحة العالمية، والجمعية الطبية العراقية الموحدة ووزارة الشباب والرياضة الدعم للحملة. وزعت الفرق أكثر من 360 ألف من مواد المعلومات والتعليم والاتصال ومعدات الحماية الشخصية على ما يقرب من 5 ملايين شخص في المحافظات الخمس.

وحشدت وزارة الصحة في إقليم كردستان بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية أكثر من 400 متطوع من المجتمعات المحلية للوصول إلى أكثر من 800 ألف شخص وقامت بعدة حملات توعية حول فيروس كورونا في إقليم كردستان حول أهمية ارتداء الكمامات، والتباعد المكاني والحفاظ على نظافة اليدين. وتم

تدريب المتطوعين وحشدهم لتقديم حزمة من الإمدادات تحتوي على كمامات ومواد تعليمية مثل النشرات واللافتات والملصقات وغيرها من العناصر المرئية. ومن أجل تعزيز قطاع الصحة في إقليم كردستان حشدت وزارة الصحة مع المركز المشترك لتنسيق الأزمات متطوعين طبيين (أكثر من 60% منهم من النساء) من خريجي كليات الطب من محافظات الإقليم[1].

جانب من المشاورات مع المجتمع المدني
بغداد / المنصور ميليا

[1] United Nations Volunteer Programme (UNV) 2021Voluntary National Review Iraq Information, p.

الهدف (4)
التعليم الجيد

دليل الإنجاز التنموي المحلي

المحافظة	الهدف (4): التعليم الجيد	الترتيب
اربيل	1.000	1
ديالى	0.458	2
السليمانية	0.297	3
البصرة	0.257	4
كربلاء	0.214	5
دهوك	0.194	6
النجف	0.162	7
بابل	0.151	8
الأنبار	0.130	9
ميسان	0.120	10
المثنى	0.111	11
بغداد	0.108	12
نينوى	0.103	13
القادسية	0.100	14
واسط	0.093	15
ذي قار	0.092	16
كركوك	0.088	17
صلاح الدين	0.082	18

دليل المثابرة التنموية المحلي

المحافظة	الهدف (4): التعليم الجيد	الترتيب
السليمانية	1.0000	1
اربيل	0.4583	2
دهوك	0.2972	3
ديالى	0.2568	4
كركوك	0.2139	5
كربلاء	0.1937	6
واسط	0.1621	7
بغداد	0.1507	8
نينوى	0.1303	9
البصرة	0.1196	10
المثنى	0.1109	11
ذي قار	0.1085	12
بابل	0.1033	13
ميسان	0.1001	14
الأنبار	0.0927	15
صلاح الدين	0.0921	16
القادسية	0.0882	17
النجف	0.0820	18

عدم توفر معلومات رصد الانجاز التنموي

2020 عدم توفر معلومات

2019 عدم توفر معلومات

2018 عدم توفر معلومات

الهدف (4): التعليم الجيد

الهدف	المؤشرات	البيانات
4-2: ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان، بحلول عام 2030، فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي.	4-2-1: نسبة الأطفال تتروح اعمارهم بين 24-59 شهرا هم ماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة، والتعلم، والرفاه النفسي والاجتماعي، بحسب الجنس.	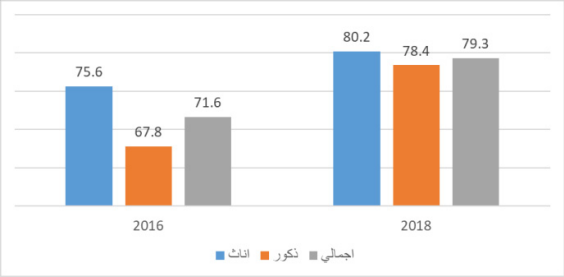
	4-2-2: معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنس.	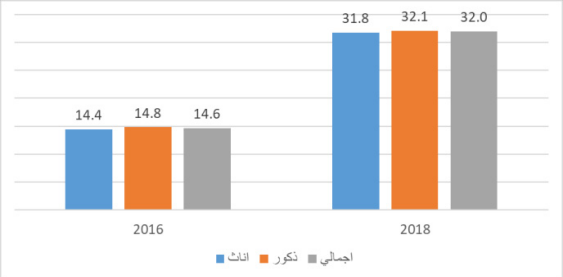
4-3: ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.	4-3-1: معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب الجنس.	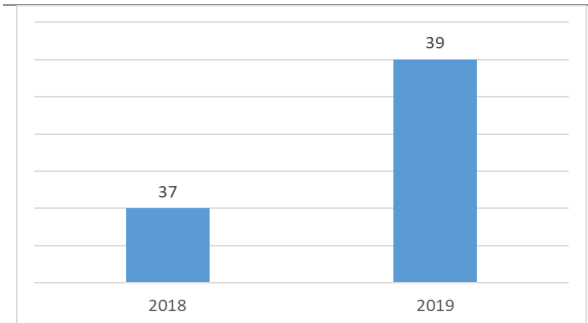
4-ج: تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بوسائل منها التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.	4-ج-1: نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة بحسب المستوى التعليمي.	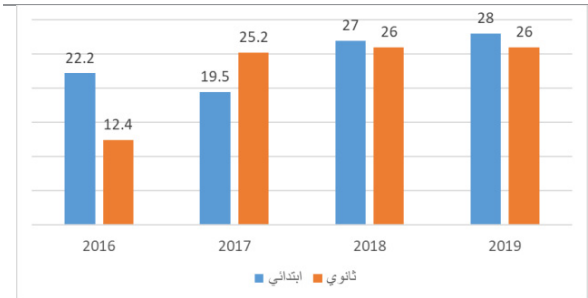

لم يحقق العراق القدرة الكاملة على احداث التحول المنشود في مجال التعليم على الرغم ما يشهده من زيادة في معدل الالتحاق بالمدارس، ويعاني العراق من اتباع اساليب التعليم المتأخرة نوعاً ما والاساليب القديمة، وكذلك انعدام المساواة في فرص التعليم. وهو أمر ناجم بشكل رئيس عن تدهور في البنى التحتية التعليمية التي تحد من المؤهلات التي يمكن إن يحقق العراق تقدما بها[14].

التعليم والجائحة: تهديدات وفرص

فرضت الجائحة تهديدا لملايين الاطفال الذين اضطروا إلى الانقطاع عن مدارسهم، فضلا عن مئات الالاف من طلبة الكليات والمعاهد الذين انقطعوا بدورهم عن الدوام. وبالفعل فقد انخفض معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية من 94% الى 90%، العامين الدراسين 2019/2018 و2020/2019 مع ذلك فقد ارتفع معدل الالتحاق الصافي للمرحلتين المتوسطة (من 57% الى 58% للعامين الدراسيين على التوالي) والاعدادية (من 28% الى 32% للعامين الدراسيين على التوالي)[15].

جاءت جائحة كورونا في وقت يعاني فيه قطاع التربية والتعليم من أزمة معقدة نتجت عن: الاوضاع التاريخية لتطور نظام التعليم المبني على تلبية رغبة الاسر في تعليم ابنائها دون الالتفات إلى ربط مخرجات التعليم بحاجات سوق العمل. من جهة ثانية فان الاوضاع المالية ادت إلى تراجع الانفاق على التعليم والنقص الحاد في الاستثمار في البنى التحتية (المدارس والجامعات). ومن جهة ثالثة فرضت الاوضاع الامنية منذ عام 2003 مزيدا من حالات التسرب للأطفال بعيدا عن المدارس تحت وطأة تراجع الاستقرار وتزايد العمليات الارهابية.

ومع بدء اجراءات الاستجابة لمواجهة الجائحة توقف الدوام الرسمي في جميع المدارس والكليات والمعاهد، فاجبر عشرة ملايين طالب وطالبة على البقاء في بيوتهم. وكان الحل السريع الذي تم تقديمه للطلاب هو التعلم عن بعد، سواء من خلال الإنترنت أو من خلال القنوات التلفزيونية المخصصة لهذا الغرض.

ومن جهتها حاولت وزارتا التربية والتعليم العالي تبني تجربة التعلم عن بعد، فقد استخدم (48985) أستاذا في الجامعة منصات مختلفة للتواصل مع الطلبة، وتلقى أكثر من (33500) تدريسي تدريبا في التعليم الحكومي والأهلي بنسبة تصل 70% على التعليم الإلكتروني وألياته وطراق اعتماده وتنفيذه.

لقد تجاوزت الوزارتان الطبيعة المعقدة لهذه العملية، من توفير المحتوى القابل للأتمتة ودعم المعلمين والاساتذة، وتوفير التوجيه للأسر والطلبة والتغلب على صعوبات الوصول إلى الإنترنت. لذا فقد فرض التعليم المنزلي اعباء اسرية جديدة للعائلات، والطلاب ويمكن توقع تفاقم الوضع بسبب ضيق الوقت أو الموارد المالية أو بسبب تواضع المستويات التعليمية للوالدين.

ويتباين الاثر بحسب أوضاع الاسر فمن غير المعروف كيفية تعامل الاسر الفقيرة مع تأثيرات كورونا التعليمية، إذ ان الامر المفروغ منه انها اقل قدرة على منح أبنائها وبناتها الادوات التي تساعدهم في الانخراط في مجال التعليم الالكتروني، أو توفير ادوات الوقاية الفعالة.

ومع ارتفاع نسبة الفقر في ظل الجائحة نتوقع تأثيرا سلبيا للأولاد والبنات الذين سيبتعدون عن المدارس. ومن المتوقع أن يتباين تأثير الجائحة للريف والحضر مع تباين الأوضاع فيهما.

على أن مشاكل اخرى يمكن تلمسها ترتبط بجودة التعليم فقد أدت الجائحة إلى عدم تمكن الأطفال من أداء الامتحانات لا سيما في التعليم ما قبل الجامعي وبشكل الكتروني في التعليم الجامعي ومن غير الواضح تأثير ذلك في التحصيل الدراسي للطلبة الذين انتقلوا إلى مراحل اعلى من دون اكتساب المعارف التي كانت تؤهلهم لذلك، وقد ادت الجائحة أيضا إلى فقدان الطلبة لواجباتهم اليومية في المدرسة. فضلا عن مشاكل الاندماج الاجتماعي فالمدرسة والجامعة والمعهد هي مؤسسات للتنشئة والدمج الاجتماعي وليست مجرد مؤسسات لتلقين المعارف والعلوم، وفي ظل التعليم الالكتروني ستفقد المؤسسات التعليمية الكثير من وظائفها التربوية والاخلاقية.

وهناك مخاوف من الابقاء على المكاسب التي تحققت في أوقات سابقة، لاسيما تلك المكاسب المتعلقة بالفتيات.

ويحتمل ان يتأثر خريجو الجامعات بشدة من جائحة كورونا، لا سيما انهم قد انقطعوا عن الدراسة في المرحلة النهائية من دراستهم، وهم سيتخرجون في بداية ركود اقتصادي كبير، وتشير الدلائل إلى أن ظروف السوق السيئة عند دخول سوق العمل ستجعلهم يقبلون وظائف منخفضة الأجر ان توافرت في الاصل.

ان هذا المسار يتطلب تحسين جودة التعليم عن بُعد، كَمُكَمِّل للتعليم الحضوري من خلال:

- تكريس تقويم مدى تأثير تجربة التعليم المدمج في العراق على مكتسبات التلاميذ والطلبة، ووضع برنامج لترسيخ تلك المكتسبات.
- تقويم مسار المنظومة التربوية على مستوى: مرونة الإطار الزمني، والمناهج، المنصات الملائمة، والوحدات الرقمية القائمة على هندسة خاصة تتلاءم مع كل نمط من أنماط التعليم.
- بناء منظومة تعليمية أكثر مرونة وقدرة على التحول السريع إلى التعليم المدمج خلال الأزمات.
- الاستفادة من الأزمة لإحداث تحول عميق في المنظومة التربوية: والتعليمية الدور الجديد للتعليم المدمج، أنظمة التعلم المدمجة، والتعليم الإلكتروني، وانخراط الأبوين وأولياء الأمور والمدرسين والمتعلمين.

إطار (4): التعليم الدامج والمساوي للأشخاص ذوي الاعاقة والاحتياجات التعليمية الخاصة (2019-2028)
من اجل تحقيق فرص تعليمية أفضل للأطفال وتوضيح الخطوات والاجراءات المرجو تحقيقها لتطوير الوضع الراهن لذوي الاعاقة وعملا بالمادة 33 من اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة وما رافق ذلك من إطلاق للأهداف الاممية اهداف التنمية المستدامة 2030 التي تضع الدمج التربوي والمساواة في صلب اولوياتها.. وهذا يتطلب حشد الجهود واتخاذ الاجراءات اللازمة سعيا من اجل تحقيق اهدافها. شاركت دائرة التنمية البشرية في اعداد إطار تطوير التعليم الدامج للأشخاص ذوي الاعاقة بالشراكة مع الوزارات ذات العلاقة مثل وزارة التربية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية فضلا عن منظمات المجتمع المدني

المعنية بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، بدعم من المجلس الثقافي البريطاني والاتحاد الاوربي، والعمل جارٍ حاليا على وضع خطة تنفيذية للسنتين القادمتين حول الموضوع.

ويقصد بالدمج التربوي التعليم الشامل الذي يوفر لجميع المتعلمين ومن بينهم ذوي الاعاقة والاحتياجات التعليمية الخاصة البيئة التعليمية المرحبة والداعمة للجميع باختلافاتهم والمؤمنة لفرص التعليم المساوي العادل بصرف النظر عن نوع اعاقتهم وقدراتهم وحدة الاعاقة أو العمر... في صفوف نظامية بحيث يتلقون تعليما ذا جودة ملائم لمستوى استعداداتهم الفردية، الامر الذي يجعل فرص التعلم متساوية بين جميع المتعلمين. وذلك من خلال تحديد وازالة المعوقات التي قد تواجه ذوي الاعاقة من ناحية الالتحاق بالتعليم او الوصول الى المدارس والصفوف التعليمية ومن ثم المشاركة الفاعلة في العملية التربوية.

ان النظر إلى هذه الفئة من زاوية القدرة على استغلال المهارات لديهم، وعدم النظر إليهم من زاوية العجز، وإتاحة الفرصة لهم لتسهيل دمجهم في المجتمع والقيام بتعليمهم وتأهيلهم وتدريبهم، وتنمية مهاراتهم من التوجهات والمعايير المهمة في قياس تقدم المجتمعات ورقيها.

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، التدخلات والانجازات الحكومية لتحقيق مسارات التنمية المستدامة للأشخاص ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة، 2021.

اطار (5): اكتمال مشروع المليون شجرة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الهدف (5)
المساواة بين الجنسين

5 المساواة بين الجنسين

دليل الإنجاز التنموي المحلي

دليل المثابرة التنموية المحلي

المحافظة	الهدف (5): المساواة بين الجنسين	الترتيب
دهوك	0.578	1
اربيل	0.470	2
ديالى	0.428	3
السليمانية	0.380	4
بابل	0.359	5
واسط	0.315	6
النجف	0.282	7
المثنى	0.276	8
ميسان	0.274	9
الأنبار	0.268	10
القادسية	0.268	11
كركوك	0.135	12
البصرة	0.128	13
كربلاء	0.127	14
ذي قار	0.103	15
نينوى	0.101	16
بغداد	0.087	17
صلاح الدين	0.078	18

المحافظة	الهدف (5): المساواة بين الجنسين	الترتيب
كربلاء	0.5784	1
السليمانية	0.4701	2
اربيل	0.4278	3
دهوك	0.3800	4
بغداد	0.3589	5
الأنبار	0.3151	6
واسط	0.2821	7
المثنى	0.2762	8
البصرة	0.2738	9
نينوى	0.2683	10
ميسان	0.2676	11
القادسية	0.1352	12
ديالى	0.1277	13
كركوك	0.1268	14
صلاح الدين	0.1030	15
بابل	0.1012	16
ذي قار	0.0872	17
النجف	0.0781	18

زيادة ثابتة في الانجاز التنموي

2020 زيادة ثابتة

2019 زيادة ثابتة

2018 زيادة ثابتة

الهدف (5): المساواة بين الجنسين

الهدف	المؤشرات	البيانات
5-3: القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال، والزواج المبكر، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.	5-3-1: نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة، واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الخامسة عشرة وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة.	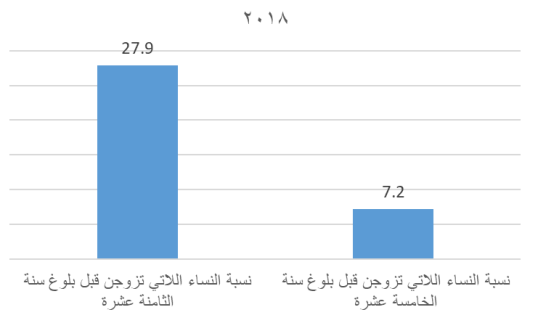
5-5: ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.	5-5-1: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية، و (ب) الحكومات المحلية.	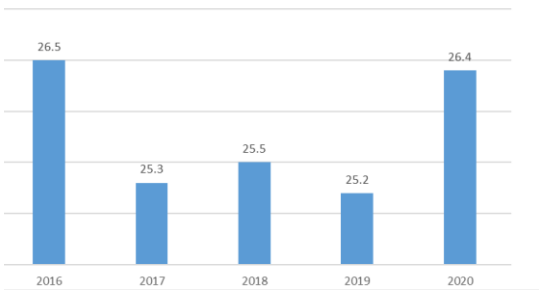
5-ب: تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.	5-ب-1: نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، بحسب الجنس.	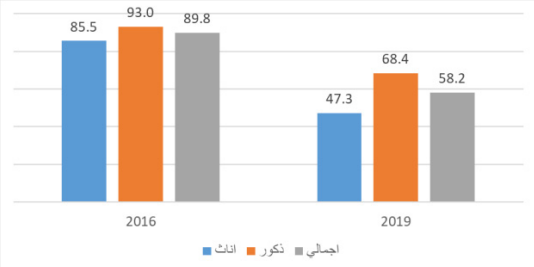

الهدف (5): المساواة بين الجنسين

ما زال العراق يواجه حواجز بنيوية تشكل عقبة امام تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، ولا تزال المرأة تواجه تحديات كبيرة في المشاركة الاقتصادية لا سيما الشابات منهن، وهذا الامر يعود إلى منظومة القيود المجتمعية والاقتصادية التي تحول دون حصولهن على استقلاليتهن وتمتعهن بحقوقهن، واضطلاعهن بدور فعال في صنع القرار الخاص بهن وباسرهن وبمجتمعهن. ويمكن تحليل مؤشرات هذا الهدف في العراق من خلال الجدول (3) الذي يوضح إن العراق ما زال يواجه تحديات كبيرة على مستوى جميع المؤشرات باستثناء المؤشر الاخير لهذا الهدف، ويعود السبب إلى إن العراق ما زال يواجه مشكلات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تتعرض لها داخل أو خارج الاسرة، وكذلك مشكلات التزويج المبكر وارتفاع حالات الطلاق والعنوسة، فضلاً عن عقبات الفرص امام تمكين المرأة في مجال العمل الاداري في المؤسسات العامة والخاصة.

جدول (3): مؤشرات الهدف (5) المساواة بين الجنسين في العراق (2016-2020)

المؤشر	2017	2018	2019	2020
المطالبة بتنظيم للأسرة مبني على الطرق الحديثة (% النساء المتزوجات أو المرتبطات التي تتراوح أعمارهن بين 15-49)	45.6	19.2	59.3	54.6
نسبة متوسط سنوات الدراسة للإناث إلى الذكور في الفئة العمرية 25 سنة فأكبر	69.4	69.2	69.2	69.8
نسبة مشاركة الاناث إلى الذكور في القوى العاملة	21.5	25.3	25.5	17.1

Sources: Stiftung, B., & SDSN. (2018). SDG Index and Dashboards Report 2018. Global responsibilities: implementing the goals. P. 238–239; Sachs, J., Schmidt–Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G. (2019): Sustainable Development Report 2019. New York: Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network (SDSN). P. 238–239; Sachs, J., Schmidt–Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G., Woelm, F. 2020. The Sustainable Development Goals and COVID–19. Sustainable Development Report 2020. Cambridge: Cambridge University Press. P. 260–261

مع ذلك فقد اتخذت الحكومة العراقية خطوات ذات دلالة مهمة في تعزيز مشاركة المرأة، ففي أواخر عام 2020 تم انجاز خطة العمل الوطنية الثانية لتنفيذ ومتابعة قرار مجلس الأمن الدولي (1325) الخاص بالمرأة والسلام والأمن الذي اعتمد في31 تشرين الأول (أكتوبر) 2000، وتغطي الخطة الأعوام 2021-2024، وركزت على زيادة نسبة عدد النساء العاملات في برامج الاغاثة الانسانية، وإعادة الاعمار، وايجاد

نساء قادرات ومؤثرات في إدارة المفاوضات وبناء السلام. ويعد العراق أول الدول العربية التي تبنت تنفيذ هذا القرار الامي، بما يسهم في تعزيز المشاركة الفاعلة وتمكين المرأة في تحقيق السلام واستدامته. وجاءت هذه الخطة لتتوج جهود التعاون بين 33 مؤسسة ووزارة حكومية على المستوى الاتحادي والاقليم، وأكثر من 60 منظمة غير حكومية، فضلا عن الدعم الدولي.

وعلى صعيد آخر الفت الحكومة في آذار (مارس) 2021 لجنة عليا للأشراف على تمكين المرأة في العملية السياسية وانتخابات مجلس النواب، وهي تعكف على اعداد خطة عملها التي من المؤمل ان تعلن عنها مطلع حزيران (يونيو) 2021.

يبقى الاستثمار وتوسيع نطاق التحول في المجالات الرئيسة التي تسعى لتحقيقها أهداف التنمية المستدامة قاصراً مالم يعطي أولوية للسياسات والبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي، بما في ذلك سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، والعمل أيضًا على معالجة الأشكال الجديدة من عدم المساواة والاستثمار في قدرات الدولة والمجتمع لضمان معالجة مشكلات عدم المساواة بين الجنسين بشكل منهجي في سياقات الأزمات وما بعد الأزمات، وفي مقدمة ذلك أزمة الاوبئة.

قانون الحماية من العنف الاسري

لقد أدت الجائحة إلى زيادة عدد النساء المعنفات بالمقارنة مع المدة المناظرة لها في السنة السابقة، فقد زاد عدد النساء المعنفات من 1713 حالة إلى 3626 حالة خلال الاشهر السبعة التي شملها التقويم (اذار/ مارس حتى نهاية ايلول/ سبتمبر 201—2020)، وكانت طلبات النساء المعنفات تتوزع ما بين الحماية من المعنفين أو المساعدة المالية أو طلب الملاذات الامنة[16].

وبحسب دراسة أعدتها دائرة تمكين المرأة التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء[17] بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) حول أثر جائحة كورونا في زيادة حوادث العنف المبنية على النوع الاجتماعي، وقد صنّفَ التقرير العنفَ القائم على النوع الاجتماعي على أربعة أشكال: حوادث العنف المنزلي، الاغتصاب، التحرُّش الجنسي للقاصرين، الانتحار المُرتبط بإيذاء الزوج. وقد حددت الدراسة ثمانية عوامل رئيسة سببت في زيادة هذا العنف هي: الممارسات التقليدية الضارة، والزواج المبكر، والنزوح المطوّل، والفقر، والموارد المالية المحدودة، ونقص الأمان والأمن، وشيوع العلاقات غير المتوازنة بين الجنسين، وظروف عدم الإستقرار السياسي.

أما أهم ما توصلت اليه الدراسة:

- إنّ التحرُّشَ الجنسي (الإساءة العاطفية) والاستغلال الجنسي من قبل الغُرباء بلغ نسبة 3% لكلٍ منهما، فضلا عن أن ما يقارب (2.9) مليون عراقي بحاجة إلى خدمات الحماية، ومن بين هؤلاء تم تحديد (1.29) شخصا هم عرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- أفاد 65% من نقاط تقديم الخدمة عن زيادة أو تفاقم في واحد أو أكثر من أنواع العنف المبني على النوع الإجتماعي في مناطق تدخلهم أثناء أزمة الوباء، وأنّ حوالي 94% من الحوادث التي تم

الإبلاغ عنها تتعلق بالعنف المنزلي التي يقال أنها ارتكبت من قبل الزوج أو أفراد الأسرة الآخرين، وسجلت محافظات: نينوى، وديالى، وكركوك، ودهوك أعلى أعداد.

- تم الإبلاغ عن (123) محاولة انتحار تتعلق بحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء والفتيات، وتم الإبلاغ، بشكل كبير، عن هذه الحالات في كل من محافظات: نينوى، وديالى، وكركوك.
- أشار 94% من المشمولين من الفئات المُستهدفة الى موضوع النُدرة المالية وقلة الموارد، بما في ذلك نقص أو فقدان سبل العيش أو الدخل. وأشار 92% من أفراد العيّنة إلى الإجهاد الناجم عن إجراءات الحظر، وأفاد 73% من المستفيدين إن الافتقار إلى المرافق والشبكات الاجتماعية هي الأسباب الرئيسة لزيادة حالات العنف المنزلي المُبلّغ عنها.

الهدف (8)
العمل اللائق والنمو الاقتصادي

العمل اللائق والنمو الاقتصادي 8

زيادة ثابتة في الانجاز التنموي

2020 زيادة معتدلة

2019 زيادة ثابتة

2018 زيادة ثابتة

دليل الإنجاز التنموي المحلي

المحافظة	الهدف (8): العمل اللائق والنمو	الترتيب
اربيل	0.700	1
ديالى	0.464	2
المثنى	0.420	3
واسط	0.278	4
ميسان	0.270	5
بابل	0.256	6
البصرة	0.172	7
صلاح الدين	0.169	8
دهوك	0.127	9
الأنبار	0.113	10
السليمانية	0.105	11
النجف	0.103	12
كركوك	0.095	13
نينوى	0.094	14
بغداد	0.093	15
ذي قار	0.082	16
كربلاء	0.076	17
القادسية	0.060	18

دليل المثابرة التنموية المحلي

المحافظة	الهدف (8): العمل اللائق والنمو	الترتيب
السليمانية	0.7000	1
اربيل	0.4641	2
المثنى	0.4196	3
الأنبار	0.2778	4
البصرة	0.2698	5
بغداد	0.2556	6
ديالى	0.1722	7
النجف	0.1692	8
كربلاء	0.1275	9
نينوى	0.1127	10
دهوك	0.1048	11
واسط	0.1025	12
القادسية	0.0951	13
بابل	0.0939	14
ذي قار	0.0930	15
صلاح الدين	0.0821	16
كركوك	0.0756	17
ميسان	0.0602	18

الهدف (8): العمل اللائق والنمو الاقتصادي

الهدف	المؤشرات	البيانات
8-1: الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً.	8-1-1: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	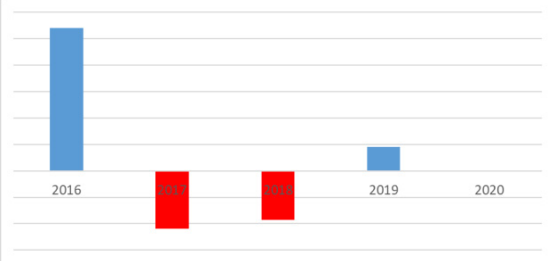
8-5: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030.	8-5-2: معدل البطالة، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة	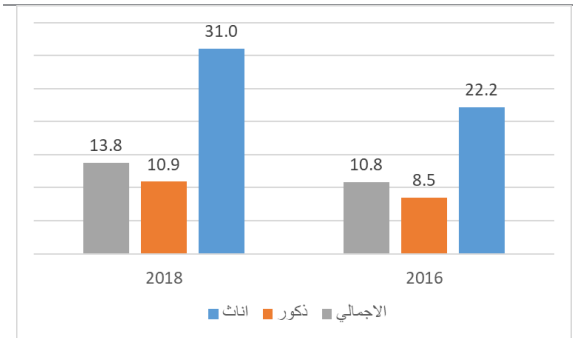
8-7: اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، بحلول عام 2025.	8-7-1: نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر.	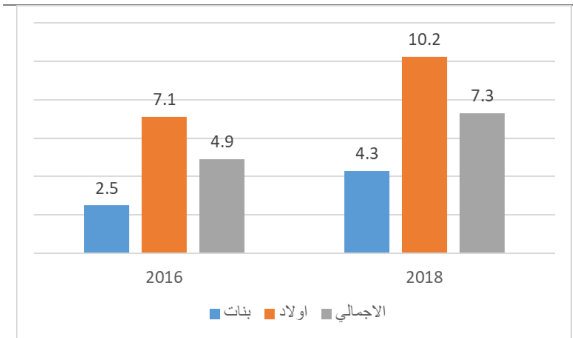
	8-10-2: نسبة البالغين (15 سنة فأكثر) الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة.	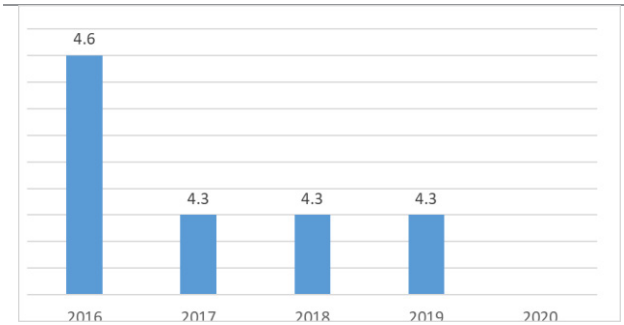

لم يحقق العراق النمو الاقتصادي المرجو لتأمين متطلبات توفير فرص العمل المنتجة واللائقة، إويشهد التخطيط الاقتصادي حالة تفكك في منظومة وضع السياسات وعزلة السياسات الاجتماعية وهياكل الحوكمة التي من الممكن إن تحقق المساواة في الفرص وتحقيق الازدهار الاقتصادي. إذ إنه يعتمد اعتماداً مفرطاً على النفط وتراجع القطاعات الانتاجية الاخرى (الزراعية، الصناعية،...الخ)، فضلاً عن المشاكل التي يواجهها سوق العمل، كل هذه الامور شكلت حاجزا امام جهود التقدم في تحقيق النمو المستدام في العراق(18).

وما زال الاقتصاد يواجه تحديات كبيرة؛ وهذا يعود إلى الريعية التي تعد متلازمة الاقتصاد واعتماده على النفط بنسبة تبلغ (95%) في الناتج المحلي الاجمالي، هذا امر اثر في معدلات النمو التي تشهد تباطؤ وتراجع خطير، وتراجع القطاعات الاخرى وزيادة معدلات البطالة لا سيما إن القطاع الريعي يعد ذا قوى عمل قليلة مقارنة بالنسبة للقطاعات الاخرى، هذه المشاكل هي نتاج سلسلة من المتغيرات لاسيما ما يتعلق بالوضع الامني منذ احتلال المجموعات الإرهابية لعدد من المناطق والمحافظات وتراجع الوضع الامني وتهريب النفط الذي حصل على المستوى الاقليمي، فضلاً عن إن مخاطر اسعار النفط العالمية تعد المهدد الاول الذي تؤثر في ناتج العراق المحلي نتيجة اعتماده على هذا القطاع الواحد ما يجعله عرضة لمخاطر كثيرة على مستوى الاقتصاد الكلي.

ان العراق بحاجة الى تطبيق برنامج اصلاح اقتصادي-اجتماعي متكامل، يبدأ بتحسين فرص تدريب الشباب وخفض معدل البطالة في أوساطهم، والتحفيز الفوري طويل الأمد للاستثمارات الدولية والمحلية، وتطوير البنية التحتية وإعادة الإعمار. ويمكن لمقاربة مدروسة تحقيق هذه الأهداف الثلاثة دفعة واحدة وإذا ما حظيت هذه الإجراءات بثقة دولية كافية وبدعم كافٍ من الشركاء المحليين، يمكن الحصول على مزيج من الاستثمارات من القطاعين العام والخاص لإنشاء شركات مستثمرة/ وصناديق استثمار. في الوقت الذي يمكن تحويل رأس المال المتبقي نحو خطة مركّزة لتطوير البنية التحتية.

إطار (6): البنك المركزي العراقي والاسهام في الهدف الثامن من اهداف التنمية المستدامة
أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة تريليون دينار للإسهام في زيادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، عبر توفير فرص عمل للشباب، وإنتاج السلع والخدمات محليا. وتتراوح قيمة القروض ما بين 5-50 مليون دينار. ولغاية 24 ايار (مايو) 2021 بلغ اجمالي مبلغ القروض الممنوحة ضمن المبادرة 515.6 مليون دينار. وجه 33% منها نحو القطاع التجاري، و 24% نحو القطاع الخدمي، و 20% لكل من القطاع الصناعي والسكني. وفي مواجهة الجائحة تداعياتها بادر البنك المركزي الى تخفيض سعر الفائدة الى 1% للمشاريع الكبيرة.

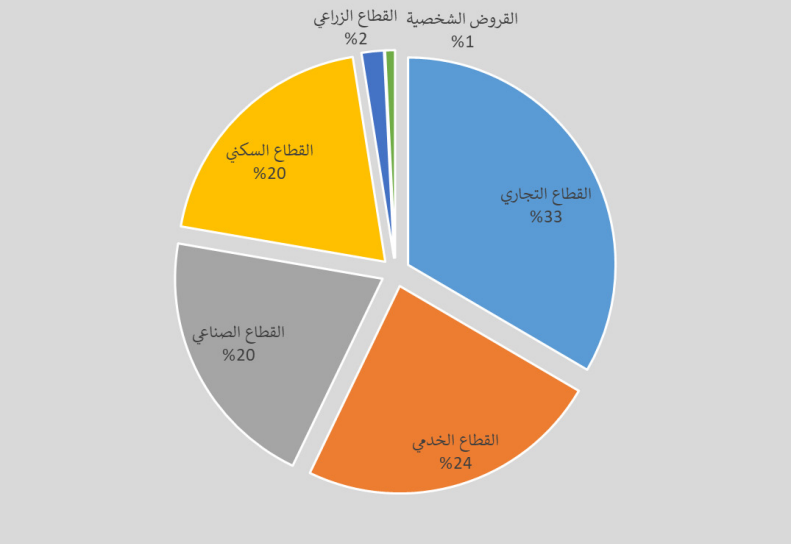

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الخاص بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2020، ص 6

الهدف (16)
السلام والعدل والمؤسسات القوية

السلام والعدل والمؤسسات القوية 16

عدم توفر معلومات رصد الانجاز التنموي

2020 زيادة معتدلة

2019 زيادة ثابتة

2018 زيادة ثابتة

دليل الإنجاز التنموي المحلي

المحافظة	الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات	الترتيب
اربيل	0.511	1
ديالى	0.456	2
كربلاء	0.438	3
دهوك	0.437	4
البصرة	0.397	5
نينوى	0.262	6
المثنى	0.235	7
السليمانية	0.231	8
بابل	0.128	9
صلاح الدين	0.127	10
كركوك	0.107	11
ذي قار	0.094	12
النجف	0.091	13
بغداد	0.085	14
القادسية	0.084	15
ميسان	0.079	16
واسط	0.074	17
الأنبار	0.074	18

دليل المثابرة التنموية المحلي

المحافظة	الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات	الترتيب
السليمانية	0.5111	1
اربيل	0.4556	2
كركوك	0.4375	3
كربلاء	0.4370	4
ديالى	0.3972	5
بابل	0.2619	6
المثنى	0.2351	7
دهوك	0.2315	8
بغداد	0.1275	9
النجف	0.1268	10
القادسية	0.1067	11
صلاح الدين	0.0942	12
واسط	0.0910	13
ذي قار	0.0849	14
ميسان	0.0837	15
البصرة	0.0786	16
الأنبار	0.0745	17
نينوى	0.0741	18

الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية

الغاية	المؤشرات	البيانات
16-1: الحد بقدر كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.	16-1-1: عدد ضحايا القتل العمد لكل 100000 نسمة، بحسب العمر ونوع الجنس.	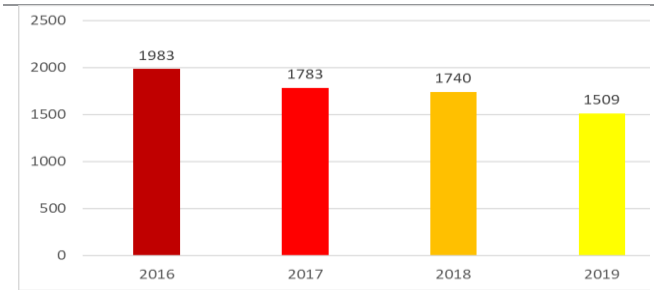
	16-1-2: الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل 100000 نسمة، بحسب العمر والجنس والسبب.	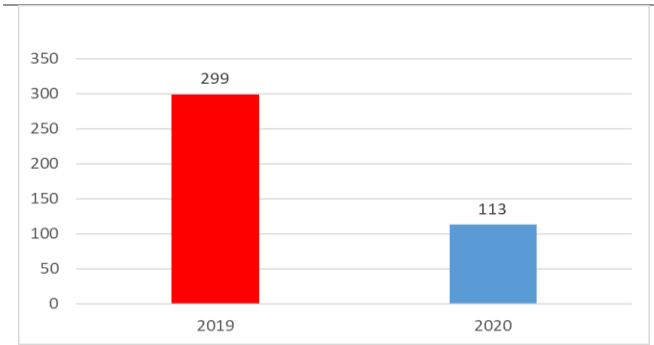
	16-1-3: نسبة السكان الذين تعرضوا (أ) للعنف البدني و (ب) النفسي و(ج) الجنسي خلال الاثني عشر شهرا السابقة.	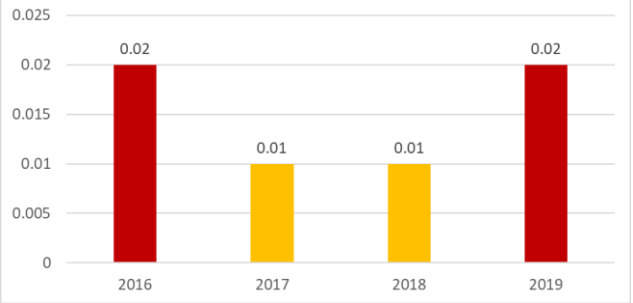
16-2: إنهاء ما يتعرض له الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف والتعذيب.	16-2-2: عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 100000 نسمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال.	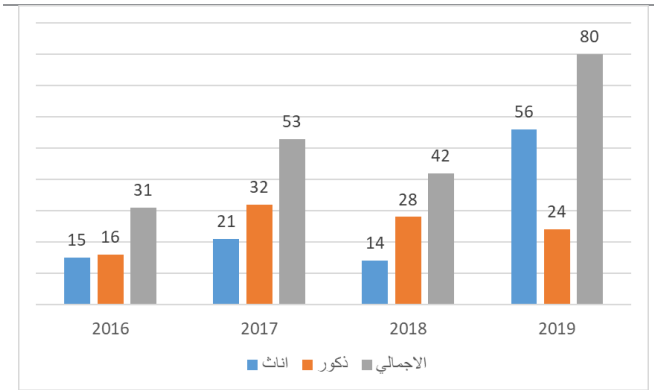

يعاني العراق على مستوى هذا الهدف من مشاكل عدة تتمثل بالدرجة الاولى في ضعف سيادة القانون، فضلاً عن ظروف القتل والتهجير والنزوح لنسبة كبيرة من السكان، هذه العوامل حدت من القدرة على تحقيق التقدم في هذا الهدف نتيجة الفساد في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وضعف المشاركة السياسية لجزء كبير من فئات المجتمع(19). ومن خلال مؤشرات الجدول (4) يمكن إن يتبين إن مؤشرات سيادة القانون وكفاءة الحكومة في العراق ضعيفة جداً ولا سيما بعد تزايد الاحتجاجات والتظاهرات والعنف الحكومي لردع الاحتجاجات، أما فيما يخص العنف ضد الاطفال والمرأة فقد شهد العراق اتساعا في العنف الاسري للنساء والفتيات والاطفال وما يرافقه من عقوبات جسدية ونفسية. أما المحتجزون غير المحكوم عليهم فقد شهد العراق تقدما ملموسا في هذا المؤشر ويرافقه تحديات ملموسة نسبياً، اما الفساد الاداري والمالي المنتشر بمساحة واسعة في مؤسسات الدولة فقد اثر في جميع القطاعات سواء الخاص أو العام. فضلاً عن المشاكل في أعلاه فقد يعاني العراق من جرائم القتل المتعمد والاغتيالات وقد جاء في تقرير التنمية المستدامة العربي إن العراق يحتل المرتبة الثانية بعد جزر القمر في معدل جرائم القتل المتعمد والاغتيالات، فضلاً عن الوفيات المرتفعة الناتجة من المعارك والحروب الداخلية مع داعش التي زادت من نسبة الوفيات في المعارك[20].

جدول (4) مؤشرات الهدف السادس عشر (السلام) للتنمية المستدامة في العراق 2019

المؤشرات	القيمة
جرائم القتل (لكل 100،000 من السكان).	9.9
الموقوفون غير المحكوم عليهم (%).	0.3
السكان الذين يشعرون بالأمان يمشون بمفردهم ليلاً في المدينة التي يعيشون فيها (%).	60.4
تسجيل المواليد لدى السلطة المدنية الأطفال دون سن الخامسة (%).	99.2
مؤشر مدركات الفساد (0-100).	18
الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين 5 و 14 عاماً المتورطين في عمالة الاطفال (%).	4.7
مؤشر حرية الصحافة (أسوأ 0-100).	56.6

Source: Sachs, J. D., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G., & Woelm, F. (2020). Sustainable development report 2020., p. 260

إطار (7): تضميد الجراح: الناجيات من قبضة الارهاب

إقرار قانون الناجيات الايزيديات

اقر مجلس النواب قانون (الناجيات الايزيديات)، الذي من شأنه انصافهن وتعويضهن ماديا ومعنويا، وتأمين حياة لائقة وكريمة لهن، وإعادة تأهيلهن. وتشمل بنود القانون: تقديم رواتب شهرية لهن ولأطفالهن، توفير الفرص الاقتصادية، وتقديم الاسناد النفسي والصحي اليهن.

ومن اجل انفاذ القانون تم تأسيس مديرية عامة لرعاية شؤون الناجيات ترتبط بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ويكون مقرها محافظة نينوى.

وجاء في الأسباب الموجبة للقانون انه جاء بغية معالجة الاضرار السلبية المترتبة الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي ضد الايزيديين وباقي المكونات من مسيحيين وتركمان وشبك "ومن أجل منح الحقوق للناجيات والمشمولين بأحكام هذا القانون وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع وكجبر ضرر وتعويض لما لحق بهم وبالناجيات على وجه الخصوص وحمايتهم وحماية مناطقهم". وقد صدر القانون ونشر في الجريدة الرسمية في 15 آذار (مارس) 2021.

مشروع علاجي واستشفائي شامل للناجيات الازيديات

استقبلت دائرة المنظمات غير الحكومية ان العاصمة بغداد في 28 أيلول (سبتمبر) 2020 أول مجموعة من الناجيات الايزيديات اللواتي حررن من التنظيمات الارهابية ضمن مشروع علاجي واستشفائي شامل أطلقته الدائرة. على ان تشمل زيارة الناجيات برنامجا علاجيا واجتماعيا برعاية الامانة العامة لمجلس الوزراء ووزارات الصحة والنقل والهجرة والمهجرين وهيئة الاعلام والاتصالات والمجلس الاعلى للمرأة في اقليم كردستان وعدد من المنظمات الفاعلة.

17
عقد الشراكات
لتحقيق الاهداف
عدم توفر معلومات رصد
الانجاز التنموي
2020
زيادة معتدلة
16 PEACE, JUSTICE AND STRONG INSTITUTIONS
2019
زيادة ثابتة
16 PEACE, JUSTICE AND STRONG INSTITUTIONS
2018
زيادة ثابتة
16 PEACE, JUSTICE AND STRONG INSTITUTIONS

الهدف (17): عقد الشراكات لتحقيق الاهداف

الغاية	المؤشرات	البيانات
17-1: تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.	17-1-1: مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر.	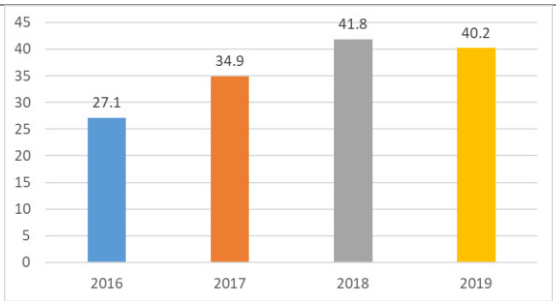
	17-1-2: نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية.	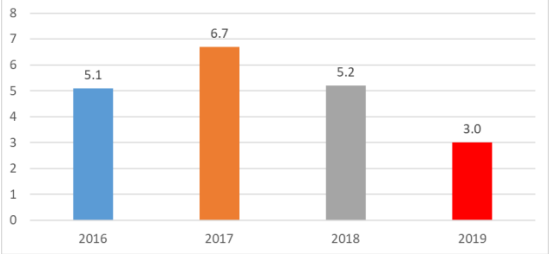
17-8: التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لمصلحة أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	17-8-1: نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت.	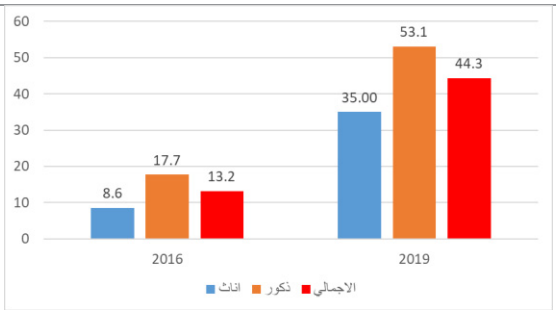

يواجه العراق تحديات جسيمة في توظيف وسائل التنفيذ على الصعيد الوطني، فما زالت القدرات شبه محدودة، نتيجة إن الهيكل الاقتصادي العراقي غير مدعوم بشكل كبير من الوحدات العالمية. إذ إن عدم المساواة بين الناس والمناطق التي يشهدها العراق وضعف جهود نقل الخبرات والاحتياجات ما زالت تواجه تحديات مؤسسية جسيمة، وهذا يعود إلى ضعف القدرة اللازمة لمعالجة تعبئة الموارد ومعالجة الاولويات العابرة لحدود العراق مثل الامن الغذائي والمائي وغير المناخ والسلام وغيرها[21]. كذلك على اعتبار إن واقع العراق الاقتصادي يتمثل بالريعية فما زالت الضريبة عنصرا محدودا ومنخفض الحصيلة فقد بلغت (2.95%) عام 2019 من الناتج المحلي الاجمالي.

الفصل الرابع :

اللامركزية والتنمية المحلية المستدامة:

التحدي المسؤول

الفصل الرابع: اللامركزية والتنمية المحلية المستدامة: التحدي المسؤول

اللامركزية والطريق الى حوكمة التنمية المحلية المستدامة

تعد تجربة العراق مع اللامركزية تجربة حديثة وان كان القانون (159) الصادر عام 1969 قد اسس (الادارات المحلية)، إذ ان هذه الادارات كانت تحت سلطة الحكومة المركزية وتأتمر بأمرتها. ثم تشكل اقليم كردستان واخذ يتمتع (بالحكم الذاتي) الذي أسس شكلاً من اشكال الفيدرالية في العراق. وفي عام 2005 ومع التصديق على الدستور العراقي تحول العراق الى نظام اتحادي لتعلن المادة (116) من النهج التشاركي في السلطة.

"يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لا مركزية وادارات محلية".

دستور العراق 2005/ المادة (116)

وقد تم التعبير عن اللامركزية تشريعياً ولأول مرة من خلال قانون (21) لسنة 2008 والذي أطلق عليه قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم وأصبح معروفاً باسم (قانون المحافظات) ويسري على (15) محافظة من مجموع 18 محافظة باستثناء محافظات اقليم كردستان الثلاث (اربيل، دهوك، السليمانية)، وتضمن القانون أكثر من 50 مادة. وقد عّدل هذا القانون ثلاث مرات، يمكن عد التعديلين الأول والثاني انتصارا للامركزية فيما تضمن التعديل الثالث تراجعا عن هذا المبدأ، لجهة خفض عدد المقاعد وإلغاء مجالس النواحي وإعادة ربط بعض الدوائر بالوزارات الاتحادية.

شكل (14): مسارات تعديل قانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008

لامركزية الوزارات الثمان

تقرر تنفيذ اللامركزية على مستوى 8 وزارات اتحادية مع منح المحافظات سلطات فنية وقانونية وادارية تمارسها على مستوى المديريات الخاصة بهذه الوزارات (التربية، الصحة، البلديات والاشغال العامة، الزراعة، الاعمار والاسكان، العمل والشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة، المالية). وقد أذعنت السلطات المحلية لعدم امتثال وزارة المالية للقانون 21 بما يوائم القصد الفعلي وتمحور الاعتراض حول مدى قدرة الحكومات المحلية على تدبير عوائد مالية على المستوى المحلي. علماً ان قانون المذكور يمنحها سلطة جباية الضرائب والرسوم ما دامت متسقة مع قوانين الحكومة الاتحادية.

وبموجب التعديلات المتعاقبة لقانون (21) توسعت السلطات لتشمل السلطات القانونية، واصبحت سياسات الحكومة المحلية ومجالس المحافظات تسمو على السياسات الاتحادية التي تدار بالنهج التشاركي بين المستويين، وهذا أدى الى تمكين المحافظات من تفعيل التشريعات واللوائح والانظمة والتدابير الادارية الخاصة على مستوى المحافظة، وبذلك سعت الى ترجمة جوهر فكرة اللامركزية في تحويل الوزارات الثمان من خلال (مأسسة فكرة ان تقديم الخدمات العامة من مسؤولية السلطات المحلية).

وهنا علينا ان نتساءل.. هل نجحت اللامركزية في تحقيق اهدافها؟

إن نجاح أجندة اللامركزية التي ظهرت بعد عام 2003 تؤشر بانها ضرورة لبناء التوازن الداخلي في السلطة، بما يضمن تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بالحد من خطر وصول نظام سلطوي دكتاتوري للسلطة مرة ثانية، وان باقي الاهداف الفرعية توجه الاطار القانوني المنظم لتفويض السلطات المحلية كأداة سياسية وتنموية تقع عليها مسؤولية احتواء النزاعات دون الوطنية وتلبية مطالب السكان في الخدمات الأساسية، والذين اخذ سخطهم يتزايد بسبب سوء الخدمات المقدمة إذ اعتبرت السبب الاول في اذكاء الاحتجاجات الشبابية في المحافظات الجنوبية وبغداد، ما يدلل على ان منطق اللامركزية في مجال التنمية وتقديم الخدمات وتطوير البنى التحتية كان منطقاً منعزلاً عن المسار اللامركزية في التطبيق.

التنمية المحلية المستدامة... قيود وكوابح

على مدى عقود مضت انتهجت مجموعة من السياسات التنموية لم تراع مبدأي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توزيع استثماراتها بين محافظات العراق؛ ما عمق من الثنائية المكانية وساعد على اتساع فجوة التفاوت المكاني بين الحضر والريف داخل المحافظة الواحدة، بدلالة تراجع مؤشرات التنمية البشرية والاستدامة والعدالة الاجتماعية، والتي تتجسد من خلال حقائق وارقام تعكس تباين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمحافظة في مواجهة تحديات كبيرة مثل:

- ريعية الاقتصاد العراقي.
- ضعف القاعدة الانتاجية (زراعة - صناعة).
- تراجع اهمية القطاع السياحي وأثره الايجابي في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات.

- غياب اسس ومعايير التمكين والانصاف.
- ارتفاع معدلات البطالة والفقر والحرمان ونقص في التغذية.
- عدم الوصول الى الخدمات مع تردي جودة نوعيتها.
- ارتفاع معدلات الامية والتسرب من التعليم الاساس والاعدادي.
- ضعف برامج التأهيل والتدريب.
- انعدام تكافؤ الفرص وبخاصة للنساء والفتيات وتحديداً المرأة الريفية.

لهذه الاسباب وتفاقم حدة الاختلالات البنيوية في الاقتصادات المحلية تبرز ضرورة تبني خطط وبرامج وطنية في التنمية المحلية.

لذا تبنت خطط التنمية المحلية بوصفها منظورا استراتيجيا إذ انطلقت خطة التنمية الوطنية 2010-2014 في رؤية مفادها خلق تنمية محلية تتكافأ فيها فرص الحصول على الخدمات والبنى الاساسية في جميع محافظات العراق، وتقليل الفجوة بين الريف والحضر والاستثمار الافضل للموارد الطبيعية والامكانات النسبية للأقاليم والمحافظات بما يحقق توازن تنموي مع الحاجات والامكانات والميزة النسبية لمختلف محافظات العراق ويسهم في الحد من ثنائية التنمية المكانية.

وبالمثل فان خطة التنمية الوطنية 2013-2017 انطلقت من رؤية واحدة لتحقيق تنمية محلية من خلال تعبئة الموارد البشرية والمالية للمحافظات او الاقاليم وتهدف هذه الخطة الى:

1. تقليل التباين بين المحافظات من خلال التوزيع العادل للاستثمارات بما يحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات وفقاً للمعايير التخطيطية والكفاءة الاقتصادية.
2. تعظيم واستغلال الامكانات والميزة النسبية للمحافظات.
3. حفز القطاع الخاص للاستثمار في المناطق الاقل نمواً.
4. تبني معيار مستويات الحرمان ومستويات التفاوت التنموي بين المحافظات كأساس في عملية توزيع الاستثمارات ضمن الموازنات السنوية.
5. تعزيز المشاركة واللامركزية في ادارة التنمية من خلال:

- استمرار برنامج تنمية الاقاليم للمحافظات وزيادة نسبة تخصيصات البرنامج الى الموازنة الاستثمارية للدولة.
- اتاحة مسؤولية المشاريع المحلية بالمحافظات كالخدمات التربوية والماء والصرف الصحي.
- تعزيز دور الادارات المحلية في القرارات التي تصدر من الوزارات الاتحادية والتي لها مساس مباشر بالمشاريع التي تخدم المحافظة.

وسعت خطة التنمية الوطنية 2018-2022 الى تأشير المحافظات التي عانت من مشاكل امنية كمحافظات (كركوك، صلاح الدين، الانبار، نينوى، ديالى) وحددت التحديات التي تواجهها واهمها: تغير الهوية الاقتصادية لهذه المحافظات، مشكلة النازحين والمهجرين، انهيار البنى التحتية ووقف المشاريع

وتراجع الوضع الاقتصادي، مشكلة الانفلات المجتمعي والصراعات العشائرية، تدهور الانتاج الزراعي والحيواني والصناعي في المحافظة، وارتفاع معدلات البطالة ومستوى الفقر. في حين شخصت الخطة التحديات التي تعاني منها باقي المحافظات وخاصة الجنوبية منها ومن أهمها: قلة الصلاحيات الادارية والمالية الممنوحة للإدارات المحلية والتي تحد من اتخاذ القرارات، ونقص التشريعات ذات الصلة بتنظيم النشاط الاقتصادي وتردي بيئة الاستثمار وضعف دور القطاع الخاص، وعدم كفاية الحصة المائية للمحافظات الجنوبية ما ينعكس سلباً على تلبية احتياجات السكان والقطاع الزراعي.

وعليه تبنت هذه الخطة مجموعة من أولويات الاهداف تمحورت من خلال الاتي:

- النهوض بواقع المحافظات غير المتضررة من العمليات الارهابية.
- اعادة اعمار وتنمية المحافظات المتضررة من العمليات الارهابية بما يضمن تحقيق الاتي: اعمار المناطق المحررة، واعادة النازحين والمهجرين، ومعالجة المشاكل الاجتماعية ورفع شعار السلم المجتمعي، والمشاركة مع القطاع الخاص في انجاز المشاريع المتوقفة.

وتسعى رؤية العراق (2030) الى اقامة مؤسسات ادارية فاعلة تضمن الحقوق السياسية والمدنية والانسانية والعدالة والمساواة لجميع المواطنين امام القانون، فضلاً عن تحقيق الحكم الرشيد ومواجهة تردي مؤشرات الحكم في البلد وخاصة تلك المرتبطة بالفساد والدولة الهشة من أجل ضمان تقديم الخدمات العامة بطريقة شاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة من قبل الدولة وسيقوي الحكم الرشيد العلاقة بين الدولة والمواطن وبين الحكومة المركزية والحكومات المحلية بما يضمن مسارا تنمويا وطنيا ومحليا مستداما، وقد حددت رؤية العراق اليات ضمان الحكم الرشيد بالاتي: تعزيز ثقافة التسامح والحوار والسلم المجتمعي، وتعزيز قيم المواطنة والحد من اوجه عدم المساواة، حلول مستدامة للهجرة الداخلية والنزوح والهجرة الى الخارج.

لقد جاء برنامج تنمية الاقاليم الذي بدأ عام 2006 استجابة لتنوع المحافظات وميزتها وخصائصها السكانية والاقتصادية والذي يتطلب توزيع الاستثمارات بما يحقق الاستغلال الامثل للموارد بما يراعي الميزة النسبية لكل محافظة وامكاناتها من الموارد الطبيعية والزراعية والمعدنية، ويفرض وجود مراكز تنموية رئيسية وفرعية (اقطاب النمو)، ويوفر الاساس الملائم للانطلاق نحو تصحيح الاختلالات البنيوية من خلال اعادة توزيع الاستثمارات جغرافياً لتكون اكثر توازناً وتكاملاً، وبما يتناسب مع الميزات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل محافظة.

وعليه يُعد برنامج تنمية الاقاليم بمثابة المرآة التي تعكس تحقيق التنمية المحلية والقائمة على اسلوبين:

- الموازنة بين معياري الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توزيع الاستثمارات وثمار التنمية.

- التركيز على الميزة النسبية في توزيع الانشطة والفعاليات الاقتصادية في المحافظات بما يعظم من عوائد استغلال الموارد المتاحة.

وجاء الإطار الاستراتيجي للتنمية الحضرية في محافظات العراق 2018 لتتويج تلك التوجهات وتحقيقاً للهدف (11) من اهداف التنمية المستدامة 2030، "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة" وبما يتفق مع اهداف الاجندة الحضرية التي يتبناها العالم ويسهم في ايجاد تنمية مكانية متوازنة لجميع المدن في المحافظات العراقية. ويدعم تحقيق اللامركزية والحكم الرشيد ويعزز المشاركة المجتمعية ويدخل ضمن متابعة وتنفيذ برنامج تنمية المناطق المحلية ودعم جهود المحافظات في ميدان التنمية بما يؤهلها لتولي مسؤولية التخطيط والتنفيذ لمشاريعها ذات الطبيعة المحلية وبكفاءة عالية ومن بين أبرز اهداف الإطار الاستراتيجي الاتي:

- ايجاد مناطق صناعية واستثمارية في المحافظات وخارج مراكز المحافظات.
- تفعيل الاستثمار في مناطق التجديد والتأهيل الحضري.
- وضع إستراتيجية وطنية للتنمية الحضرية والالتزام بمؤشراتها مع وضع برامج التنمية المكانية.

إن تحقيق هذه الاهداف والعمل بمسارها سيعزز من ممكنات تحقيق التنمية المحلية وايجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها محافظات العراق وبما يهدف الى خلق بدائل للتنمية والمدن المستدامة القادرة على مواجهة الظروف والتحديات كافة التي تمر بها تحقيقاً للهدف (11).

وبحسب دليل الإنجاز التنموي المحلي فان هذا الدليل تم قياسه باستخدام مؤشرين هما: السكن العشوائي ونسبة المخدومين بخدمات جمع النفايات، فقد حققت ديالى هذا الهدف، تليها أربيل فالسليمانية والانبار، ومن اللافت في هذا الدليل ان بغداد احتلت المرتبة (16) وجاءت النجف والمثنى في المرتبتين الأخيرتين تواليا. وعلى صعيد المثابرة التنموية فقد احتلت أربيل والسليمانية ودهوك المراتب الثلاثة الأولى، وتراجعت ديالى الى المرتبة الحادية عشرة، واستمرت المثنى بالمرتبة الأخيرة في هذا الدليل ايضا.

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

دليل الإنجاز التنموي المحلي

المحافظة	الهدف (11): مدن ومجتمعات محلية مستدامة	الترتيب
ديالى	1.000	1
اربيل	0.750	2
السليمانية	0.667	3
الأنبار	0.550	4
واسط	0.536	5
ذي قار	0.528	6
ميسان	0.161	7
بابل	0.150	8
القادسية	0.125	9
دهوك	0.101	10
البصرة	0.101	11
نينوى	0.101	12
صلاح الدين	0.099	13
كربلاء	0.092	14
كركوك	0.089	15
بغداد	0.080	16
النجف	0.077	17
المثنى	0.065	18

دليل المثابرة التنموية المحلي

المحافظة	الهدف (11): مدن ومجتمعات محلية مستدامة	الترتيب
اربيل	1.0000	1
السليمانية	0.7500	2
دهوك	0.6667	3
نينوى	0.5500	4
الأنبار	0.5357	5
صلاح الدين	0.5278	6
البصرة	0.1607	7
بغداد	0.1500	8
ميسان	0.1250	9
كربلاء	0.1010	10
ديالى	0.1010	11
بابل	0.1008	12
النجف	0.0992	13
كركوك	0.0919	14
القادسية	0.0889	15
ذي قار	0.0801	16
واسط	0.0767	17
المثنى	0.0646	18

وعلى الرغم من حداثة تجربة اللامركزية في العراق ورؤية الكثيرين أنه لايزال الوقت مبكرا في الحكم على نجاحها أو فشلها، فإنها تواجه تحديات جدية تستلزم مراجعة نقدية جادة للمتحقق فيها، وتشخيص مكامن النجاح والاخفاق، لضبط مساراتها وتعزيزها بما يخدم تحسين أوضاع الناس في جميع المحافظات.

الفصل الخامس

أداء المحافظات في التنمية المستدامة: قيود المثابرة

الفصل الخامس: أداء المحافظات في التنمية المستدامة: قيود المثابرة

التقدم في السباق المحلي

بهدف رصد التقدم المحرز بين المحافظات في مضمار التنمية المستدامة، فقد اعد فريق اعداد التقرير مقاربتين لقياس التقدم المحرز فيما بينها بُنيت على ما يتوفر من بيانات لـ 39 مؤشرا(*) من مؤشرات اهداف التنمية المستدامة للمحافظات التي اخذت اغلبها من المسح متعدد المؤشرات لسنة 2018:

- **مقاربة الإنجاز التنموي المقارن**: وفيها يتم قياس الانجاز المتحقق في كل هدف بالاعتماد على المؤشرات المتاحة وطنيا، ومقارنة الانجاز بالمعيار العالمي، أو المتوسط الوطني إذا كان الهدف العالمي متحققا. وعليه فان هذا الدليل يقيس الانجاز المتحقق بالمقارنة مع المؤشرات الدولية المتوافرة، وقد اعتمدت عملية القياس على مقارنة قرب الهدف أو ابتعاده عن المعيار العالمي، وتتراوح قيمة الانجاز بين 0-1، إذ يعني ارتفاع القيمة إنجازا اعلى، ويحتسب كل دليل فرعي بأخذ متوسط الانجاز المتحقق في مجموع المؤشرات، وبالمثل يحتسب الدليل العام.
- **مقاربة المثابرة التنموية**: وفيها تجري المقارنة على أساس القيمة الرتبية التي تحققت في اداء كل محافظة بحسب المؤشرات المتاحة، وفيها لا يتم النظر إلى طبيعة الانجاز ومدى قربه من المعيار العالمي، بل بالإنجاز المقارن مع المحافظات الاخرى. وقد تم تحويل الرتب المتحققة لكل محافظة في كل هدف إلى قيمة رقمية تحتسب على أساس (18/1)، وعليه فالمحافظة الاولى تأخذ قيمة 1/1=1 بوصفها قيمة رقمية للرتبة التي حققتها في المؤشر، أما المحافظات الاخيرة فتكون قيمة ترتيبها (18/1=0.0555)، ومن خلال اخذ المتوسط الحسابي لمجموع المؤشرات في كل هدف نحصل على دليل كل الهدف، ويحتسب الدليل العام كمتوسط لمجموع الأهداف، وكلما اقتربت القيمة من (1) تعني إنجازا أفضل للمحافظة.

جدول (5): مؤشرات دليل الانجاز التنموي والترتيب المقارن للمحافظات ومتوسط قيمة كل منهما

الهدف	عدد المؤشرات المتاحة	متوسط قيمة دليل الإنجاز التنموي المقارن	متوسط قيمة دليل المثابرة التنموية المقارن
الهدف (1): القضاء على الفقر	2	0.463	0.194
الهدف (2): القضاء على الجوع	4	0.285	0.198
الهدف (3): الصحة الجيدة والرفاه	6	0.616	0.184
الهدف (4): التعليم الجيد	6	0.498	0.209
الهدف (5): المساواة بين الجنسين	4	0.747	0.259
الهدف (6): المياه النظيفة والنظافة الصحية	2	0.620	0.196
الهدف (7): طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	2	0.724	0.392
الهدف (8): العمل اللائق والنمو الاقتصادي	3	0.867	0.204
الهدف (9): الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية	3	0.285	0.198
الهدف (10): الحد من عدم المساواة	2	0.773	0.196
الهدف (11): مدن ومجتمعات محلية مستدامة	2	0.753	0.293
الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية	3	0.565	0.217
الاجمالي	39	0.599	0.228

مؤشرات دليل الانجاز التنموي المحلي

وبحسب دليل الانجاز التنموي المحلي فان:

- حققت محافظات اقليم كردستان (السليمانية واربيل ودهوك) المراتب الثلاثة الاولى، تليها محافظة كركوك فبغداد.
- جاءت محافظة نينوى بالمرتبة الاخيرة، تسبقها محافظة الانبار، وكلاهما كانا قد شهدا خلال مدة انطلاق عملية التنمية المستدامة احداثا امنية جعلتهما يتأخران في الركب التنموي.

- مـع ذلـك نجـد أن المحافظـات باسـتثناء الاقلـيم والعاصـمة جـاء انجازهـا التنمـوي متقاربا، على الرغم من تباين الظروف التي مرت بها.
- ويبين الجدول الاتي خلاصة انجاز المحافظات في أهداف التنمية المستدامة بحسب المحافظة والهدف المنجز، وفيه يتضح أن أي من المحافظات لم تنجح في تحقيق ستة أهداف (الأهداف 1 و2 و5 و8 و9 و16)، وأن بعض محافظات الاقليم قريبة من انجاز الهدف الأول، فيما نجد 10 محافظات على المسار والخمسة المتبقية بعيدة عن الانجاز.

جدول (6): خلاصة أداء المحافظات في الاهداف

الهدف	تم الإنجاز (100%)	على طريق الإنجاز (66-99%)	على المسار (33-65%)	بعيد عن الإنجاز (32 فأقل)
الهدف (1): القضاء على الفقر	لا يوجد	السليمانية اربيل كركوك	دهوك، بغداد، بابل، النجف، كربلاء، البصرة، الأنبار، واسط، صلاح الدين، ديالى	ذي قار، المثنى، نينوى، القادسية، ميسان
الهدف (2): القضاء على الجوع	لا يوجد	اربيل	ديالى، كربلاء	السليمانية، بابل، نينوى، صلاح الدين، دهوك، ميسان، واسط، النجف، ذي قار، البصرة، بغداد، المثنى، الأنبار، كركوك، القادسية
الهدف (3): الصحة الجيدة والرفاه	اربيل	السليمانية		الأنبار، دهوك، المثنى، كركوك، بابل، ميسان، صلاح الدين، كربلاء، نينوى، واسط، ذي قار، بغداد، النجف، القادسية، البصرة، ديالى
الهدف (4): التعليم الجيد	السليمانية			جميع المحافظات الاخرى
الهدف (5): المساواة	لا يوجد		كربلاء، السليمانية، اربيل، دهوك، بغداد	الأنبار، واسط، المثنى، البصرة، نينوى، ميسان، القادسية، ديالى، كركوك، صلاح الدين، بابل، ذي قار، النجف

بين الجنسين				
الهدف (6): المياه النظيفة والنظافة الصحية	السليمانية		بغداد	اربيل، كربلاء، دهوك، ميسان، ذي قار، النجف، صلاح الدين، المثنى، كركوك، البصرة، القادسية، واسط، نينوى، ديالى، بابل، الأنبار
الهدف (7): طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	البصرة	القادسية	واسط، ميسان، بغداد، كربلاء، بابل، ديالى، اربيل، دهوك	المثنى، ذي قار، النجف، كركوك، صلاح الدين، السليمانية، الأنبار، نينوى
الهدف (8): العمل اللائق والنمو الاقتصادي	لا يوجد	السليمانية	اربيل المثنى	الأنبار، البصرة، بغداد، ديالى، النجف، كربلاء، نينوى، دهوك واسط، القادسية، بابل، ذي قار، صلاح الدين، كركوك، ميسان
الهدف (9): الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية	لا يوجد	السليمانية	بغداد	بابل، اربيل، دهوك، ميسان، ديالى، البصرة، النجف، كركوك، القادسية، الأنبار، واسط، نينوى، كربلاء، ذي قار، المثنى، صلاح الدين
الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية	لا يوجد	لا يوجد	السليمانية، اربيل، كركوك، كربلاء، ديالى	بابل، المثنى، دهوك، بغداد، النجف، القادسية، صلاح الدين، واسط، ذي قار، ميسان، البصرة، الأنبار، نينوى

وبشكل عام كان الأداء في التنمية المستدامة المحلية متوسطا معبرا عنه بقيمة متوسط دليل الإنجاز البالغة 0.628، مع وجود تباين في انجاز الأهداف إذ تبلغ اعلى نسب الإنجاز في الهدف (8)، وأدناها في الهدف (2). وهذا التباين يمكن أن يعزى الى تأثير نوعية المؤشرات

(معدل النشاط الاقتصادي، معدل البطالة وعمالة الأطفال) التي اعتمدت في القياس وعتبات الإنجاز المستندة الى المتوسط الوطني (النشاط الاقتصادي) والمعيار العالمي (5% البطالة) وعدم وجود عمالة أطفال. ان هذا الضعف في الإنجاز التنموي بحاجة الى وقفة مراجعة لتفسيره ومواجهة أسبابه واقتراح الحلول له.

مؤشرات دليل المثابرة التنموية المقارن المحلي

ان ضعف الإنجاز التنموي تطلب البحث عن تفسير في البيانات نفسها، وقد تم تصميم هذا دليل المثابرة التنموية المقارن المحلي ليؤشر استدامة سعي المحافظات في تحقيق الإنجاز التنموي وقد بين الدليل:

- ان محافظات اقليم كردستان (السليمانية، أربيل، دهوك) احتلت المراتب الثلاثة الاولى.
- احتلت كربلاء المرتبة الرابعة تليها بغداد، وهذا أمر لافت إذ يؤشر حجم الجهود التي تبذلها كل محافظة في تحقيق الاهداف معبرا عنها بالرتبة المتحققة في الانجاز.
- احتلت محافظة ذي قار المرتبة الاخيرة تسبقها النجف، وهو مؤشر قد يفسر ارتفاع وتائر الاحتجاجات في هاتين المحافظتين احتجاجا على تدني الأداء التنموي فيهما، وزيادة الوعي الشعبي للنهوض بواقع المحافظات.
- يكشف وقوع 13 محافظة (جميع المحافظات باستثناء كربلاء وبغداد) تحت الوسط الحسابي للدليل عن التقاعس في تحقيق الإنجاز التنموي.

جدول (7): ترتيب المحافظات بحسب قيمة دليلي الإنجاز والمثابرة التنموية المحليين

المحافظة	دليل الإنجاز التنموي العام	الترتيب
السليمانية	0.686	1
اربيل	0.645	2
دهوك	0.624	3
كركوك	0.606	4
بغداد	0.603	5
النجف	0.583	6
كربلاء	0.580	7
البصرة	0.570	8
بابل	0.564	9
ميسان	0.563	10
صلاح الدين	0.560	11
ذي قار	0.559	12
واسط	0.550	13
المثنى	0.549	14
ديالى	0.548	15
القادسية	0.543	16
الأنبار	0.520	17
نينوى	0.514	18

المحافظات	دليل المثابرة التنموية	الترتيب
السليمانية	0.563	1
اربيل	0.447	2
دهوك	0.285	3
كربلاء	0.271	4
بغداد	0.263	5
ديالى	0.219	6
ميسان	0.214	7
البصرة	0.209	8
المثنى	0.202	9
كركوك	0.199	10
بابل	0.184	11
القادسية	0.175	12
نينوى	0.171	13
الأنبار	0.169	14
واسط	0.159	15
صلاح الدين	0.150	16
النجف	0.116	17
ذي قار	0.111	18

المحافظات السبعة: تفاوت الإنجاز واختلاف الاسباب

من أجل تسليط الضوء على أسباب تفاوت الإنجاز التنموي وضعفه بين المحافظات، فقد تم اختيار سبع محافظات لمراجعة أدائها بشكل أكثر عمقا وهذه المحافظات تشكل بمجموعها 58% من سكان العراق بحسب اسقاطات عام 2019، و54% من اجمالي مساحة العراق. فضلا عن أنها تولد أغلب الناتج المحلي الإجمالي. وهذه المحافظات هي: نينوى، السليمانية، الانبار، بغداد، كربلاء، ذي قار، والبصرة.

خريطة (1): سكان المحافظات السبعة (2019)

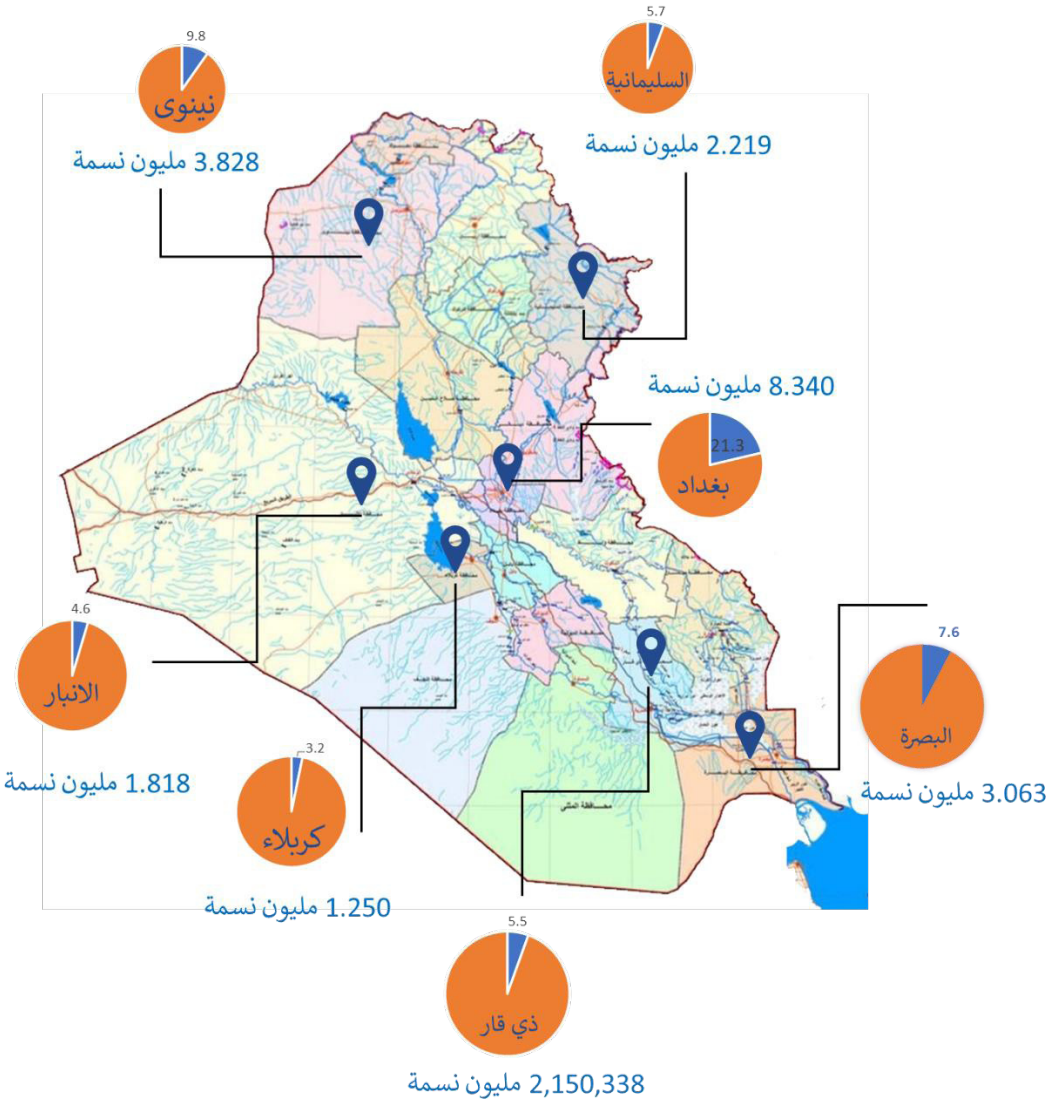

هناك أسباب عدة تقف وراء هذا الأداء المتواضع لأغلب المحافظات منها:

- حداثة التجربة اللامركزية وعدم تكامل البنى القانونية والإدارية والسياسية الداعمة، إذ ما تزال البيئة القانونية تدعم المركزية أكثر من اللامركزية. ولم تقدم أي من المحافظات غير المنتظمة بإقليم

انموذجا للإدارة اللامركزية يصلح لان يكون قصة نجاح في هذا المجال، بل ان اغلب المحافظات استمرت بالعمل بالأسلوب التقليدي نفسه، ولم تستثمر الفضاء التشريعي الجديد.

- افتقار السلطات المحلية الى الخبرات الكافية على الصعيدين القانوني والإداري، والفهم الناضج للقانون الإداري وهرمية السلطة وإدراك موقعهم فيها؛ بسبب ضعف الثقافة القانونية لأغلب أعضاء مجالس المحافظات. وهو أمر تكشفه تكرار الاستفسارات التي قدمتها مجالس المحافظات لتفسير بعض بنود القانون من المحكمة الاتحادية.
- الافتقار للخبرة لإدارة الموارد الكبيرة التي أصبحت في عهدتها، فضلا عن تنامي مخاطر الفساد الإداري والمالي، لاسيما ان إجراءات تدعيم الشفافية والمحاسبة لم تتواكب في تطورها. وعلى وفق بيانات الموازنة الاتحادية لعام 2021 فان في بغداد 247028 موظفا يشكلون 7.6% من اجمالي عدد الموظفين، فيما تبلغ حصتها من الموازنة 2.3%، وفي ذي قار 83800 موظف وتبلغ حصتها من الموازنة 0.7%، والبصرة 77037 موظفا، وتبلغ حصتها من الموازنة 1%، إذ ان محافظة نينوى تفتقر الى العدد الكافي من الموظفين. مع ذلك يقل عدد موظفي محافظتي نينوى والانبار 3464 و2978 موظفا على التوالي بسبب عدم تحويل مؤسسات التربية والصحة الى هاتين المحافظتين بموجب إجراءات نقل الصلاحيات.
- التنافس السياسي داخل المحافظات فقد انتقل التنافس على المستوى الاتحادي ليأخذ أبعادا محلية، تخص كل محافظة، الامر الذي فرض عدم استقرار في المؤسسات داخل المحافظات، فعلى سبيل المثال شهدت محافظتان منها (نينوى والبصرة) تغييرا للمحافظين خمس مرات خلال السنوات الأربع الماضية، وشهدت محافظات أخرى، محاولات حثيثة للسيطرة على المؤسسات الخدمية في المحافظة للأحزاب الفائزة في الانتخابات، فكانت بعض الإدارات الخدمية والتخطيطية تتغير بسرعة بعيدا عن معايير الكفاءة والخبرة الامر الذي أربك عملها.
- الافتقار الى الخبرات التخطيطية والالتزام بأهداف التنمية المستدامة على الرغم من المحاولات الحثيثة للحكومة الاتحادية والمنظمات غير الحكومية لإلفات نظرها الى اجندة التنمية المستدامة 2030، التي ما تزال بعيدة عن انشغالات اغلب المحافظات والادماج في البرامج الفعلية التي تنفذها في محافظاتها.

الأداء الفردي للمحافظات

نعرض فيما يأتي للأداء الفردي للمحافظات السبعة بحسب مزيج من مؤشرات الرصد لأهداف التنمية المستدامة، فضلا عن نتائج دليلي الإنجاز التنموي المحلي والمثابرة التنموية المحلي اللذين اعدا لأغراض هذا التقرير.

بغداد: الحفاظ على الدور الحضاري للعاصمة

كانت بغداد ولا تزال في قلب الازمات لا بل ان ازماتها ممتدة أفقياً وعمودياً، فالفساد وغياب دولة القانون والتدخلات الخارجية وعدم كفاءة تخصيص الموارد وهدرها وريعية الاقتصاد جميعها تمثل حزمة

اسباب تفسيرية لتدني مؤشرات التنمية البشرية واتساع عمق الفجوات التنموية والمكانية وانخفاض جودة نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وغياب منهج الحق في التنمية وباقي حقوق الانسان والتي اسهمت جميعها في اذكاء الاحتجاجات الشبابية في بغداد وباقي المحافظات مطالبين بوطن ذي هوية وطنية عابرة للطائفية والوصول الى الخدمات ذات الجودة العالية مع توفير فرص العمل للخرجين كافة بما يعزز من كرامتهم الانسانية ويضمن حقهم في الحياة الآمنة.

هذه الحقائق جعلت من نسبة الفقر في بغداد تبلغ 17.9% وهي اقل من المؤشر الوطني 20.1%، في حين بلغ معدل البطالة 9.3% وهو اقل ايضاً من المؤشر الوطني 13.8%، والحال لا يختلف كثيراً إذا تابعنا نسبة البطالة بين الشباب والتي بلغت 15.7% وهي اقل من المؤشر الوطني 24.2%.

كان لقوة التحديات وتنوع الازمات من ازمة صحية الى اقتصادية ومالية تأثيراً واضحاً في معدل وفيات الاطفال الرضع الذي بلغ 24.1 وفاة وهو اعلى من المؤشر الوطني 19.6 وفاة، وترتفع نسبة وفيات الامهات لكل 100000 ولادة حية لتصل الى 35.8 وفاة وهي اعلى من المؤشر الوطني 31.5 وفاة.

إذ ان تداعيات الاثر في المؤشرات التعليمية اقل حدة، بلغت نسبة الامية 7.5% وكانت نسبتها بين الاناث 10.4% وهي اعلى مقارنة بالذكور. وحققت معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم نسباً قريبة من المؤشر الوطني واحياناً اعلى منه، فمعدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي بلغ 98% في حين بلغ المؤشر الوطني 94%، اما معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي بلغ 69% وهو اعلى من المؤشر الوطني 58%.

هذه الحقائق الرقمية يمكن تفسيرها من خلال دليل الانجاز التنموي الذي جاءت بغداد بتراتيبية (5) من اجمالي المحافظات الـ (18) وبقيمة (0.603) والذي اكده لنا دليل المثابرة التنموية والتي احتلت فيه الترتيب (5) وبقيمة (0.263).

لوحة الأداء التنموي للعاصمة بغداد

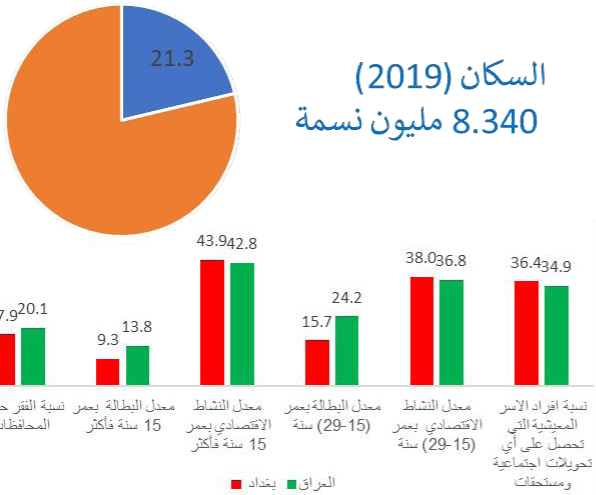

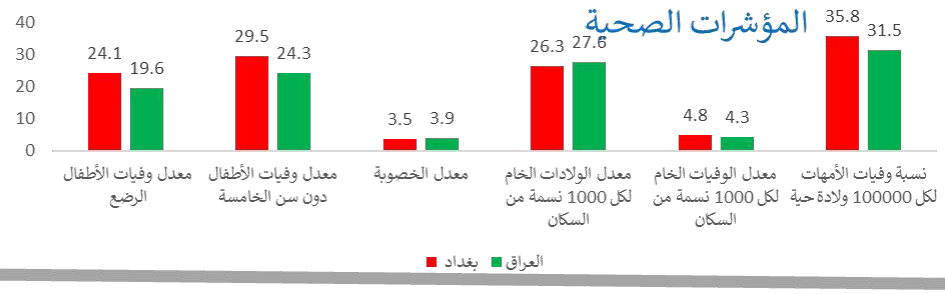

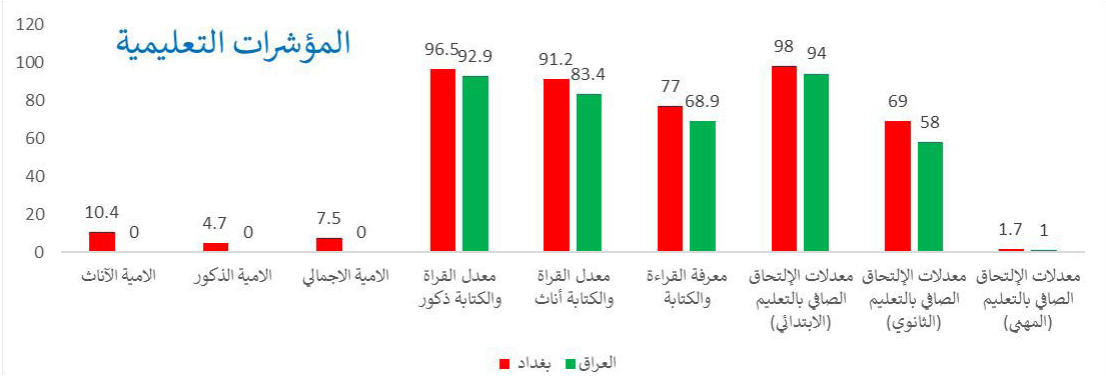

الترتيب	دليل المثابرة التنموية	المحافظات
1	0.563	السليمانية
2	0.447	اربيل
3	0.285	دهوك
4	0.271	كربلاء
5	0.263	بغداد
6	0.219	ديالى
7	0.214	ميسان
8	0.209	البصرة
9	0.202	المثنى
10	0.199	كركوك
11	0.184	بابل
12	0.175	القادسية
13	0.171	نينوى
14	0.169	الأنبار
15	0.159	واسط
16	0.150	صلاح الدين
17	0.116	النجف
18	0.111	ذي قار

الترتيب	دليل الإنجاز التنموي العام	المحافظة
1	0.686	السليمانية
2	0.645	اربيل
3	0.624	دهوك
4	0.606	كركوك
5	0.603	بغداد
6	0.583	النجف
7	0.580	كربلاء
8	0.570	البصرة
9	0.564	بابل
10	0.563	ميسان
11	0.560	صلاح الدين
12	0.559	ذي قار
13	0.550	واسط
14	0.549	المثنى
15	0.548	ديالى
16	0.543	القادسية
17	0.520	الأنبار
18	0.514	نينوى

دليل الإنجاز التنموي للمحافظات بحسب الاهداف

بغداد

السعي لاستثمار الفرص التنموية

رؤية محافظة بغداد لتحقيق التنمية المستدامة

- تلبية الاحتياجات الإنسانية من أجل تحقيق السلام، والبيئة السليمةوتوفير المياه والغذاء والمسكن والتعليم، وفرص العمل المفيدة والمجدية.

- تحسين جودة الخدمات الصحية والتركيز على الرعاية الاولية.

- تحسين جودة الخدمات التعليمية وزيادة فرص الأولاد والبنات في التعليم.

- خلق اقتصاد مستقر ومرت ينشأ عبر الاستخدام الفعال وتنمية جميع موارد المجتمع

- تحقيق التنمية المستدامة للقطاعات الاقتصادية عبر تعزيز الإمكانات الصناعية والتجارية ودعم القطاع الزراعي الذي يشكل جزء مهما في الاقتصاد الإقليمي ويسهم في تحسين الاقتصاد ونوعية الحياة المعيشية في المدينة واقليمها

- ان استمرارية العمل الزراعي يبقي الاقتصاد قويا ويحسن من البيئة ويدعم الحياة الاسرية بتوفير الاحتياجات الغذائية على المستويين الإقليمي والوطني

- تحقيق العدالة الاجتماعية الاتية والمستقبلية في توزيع الموارد المحدودة بما يضمن التنمية المستدامة.

- الحفاظ على سلامة البيئة الطبيعية والاشراف الدقيق على إعادة التأهيل، والحد من النفايات.

- تفعيل دور المجتمعات المحلية في التنمية المستدامة، وتعزيز قدراتهم الذاتية بما يؤمن لهم إيجاد الحلول للمشكلات البيئية والتنموية.

السليمانية: تفوق في المثابرة والانجاز

تميزت المحافظة بتطبيق إجراءات الحوكمة الرشيدة، وكان قرار إنشاء أنظمة الرصد والرقابة المالية والتقويم من بواكير الخطوات التي اتخذتها الحكومة المحلية في المحافظة، إذ شكلت الأساس الذي تم بواسطته رسم خيارات التنمية أو السياسات والبرامج التي تم تنفيذها في أجواء من الحرية في التعبير والمشاركة والحراك الاجتماعي، دون تغافل عن نظام التقويم المستمر لجميع المشاريع والخطوات التنموية بشفافية ومساءلة ومسؤولية مجتمعية تشاركية.

ويسمح نظام الرصد والتقويم أيضًا بمراقبة الظروف المتغيرة، إذ يشير الى تدابير التنمية الجديدة عند الحاجة إلى تصميم اطر جديدة من الاستراتيجيات وخطط التنمية والسياسات. فضلاً عن ان وجود نظم رصد وتقويم متسقة وفعالة اسهمت في توفير البيانات والمعلومات والأدلة المطلوبة لإجراء تقويم لتساقط الأثر.

ولعل أبرز ملامح تجربة المحافظة التركيز على مشاريع البنى التحتية (التعليم والصحة والخدمات-الماء والكهرباء والصرف الصحي ومشاريع النقل)، وضعت شعار التخطيط السليم في خدمة المواطن، حيث تنتشر هذه الخدمات على امتداد الحضر والريف لتصل الى ابعد نقطة في أعماق الريف، ويبلغ عدد القرى المعمرة 2248 قرية في عموم المحافظة. تميزت المحافظة بالبيئة النظيفة حيث تعد من أنظف محافظات العراق وانفقت فيها مليارات الدولارات لتحسين البيئة وحملات التشجير، وتنخفض فيها المشكلات الاجتماعية ونسبة الجرائم والانحرافات السلوكية.

وتتميز المحافظة بالبعد الثقافي والانفتاح الفكري وارتفاع المستويات التعليمية حيث شهدت زيادة في الالتحاق بالتعليم بمراحله كافة والتعليم العالي خصوصاً ليصل عدد الجامعات فيها 12 جامعة.

حققت المحافظة تقدماً في بعض من مؤشرات التنمية البشرية مقارنة بالمؤشر الوطني، حيث بلغت نسبة وفيات الامهات لكل 100.000 ولادة حية 22.6 مقارنة بـ 31.5 على مستوى العراق، في حين بلغ معدل الوفيات الخام لكل 1000 نسمة من السكان 2.2 مقارنة بـ 4.3 على مستوى العراق. إذ أنها تحتاج الى تحقيق تقدماً في مؤشراتها التعليمية حيث بلغت نسبة الامية فيها 24% وكانت بين الاناث اعلى بنسبة 34.4% مقارنة بالذكور 13.4% وحققت تقدماً في تخفيض نسبة الفقر بين سكانها الى 6.7% مقارنة بالمؤشر الوطني 20.1% ومن المتوقع انخفاض هذه النسبة بعد ان تم إطلاق صندوق التنمية الاجتماعي في المحافظة في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) 2020 سعياً الى اشراك السكان المحليين الفقراء في مشاريع الصندوق وتحويلهم الى منتجين، علماً ان نسبة الاسر التي تحصل على تحويلات اجتماعية تقدر بـ 22.4%. وبلغ معدل النشاط الاقتصادي للشباب بعمر (15-29 سنة) نسبة 44.7% وهو اعلى من المؤشر الوطني البالغ 36.8% ومع ذلك لا تزال نسبة البطالة مرتفعة بين الشباب وبنسبة 27.7% وهي اعلى من المؤشر الوطني 24.2%.

لوحة الأداء التنموي لمحافظة السليمانية

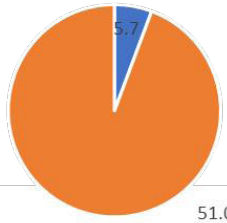

السكان (2019)
2.219 مليون نسمة

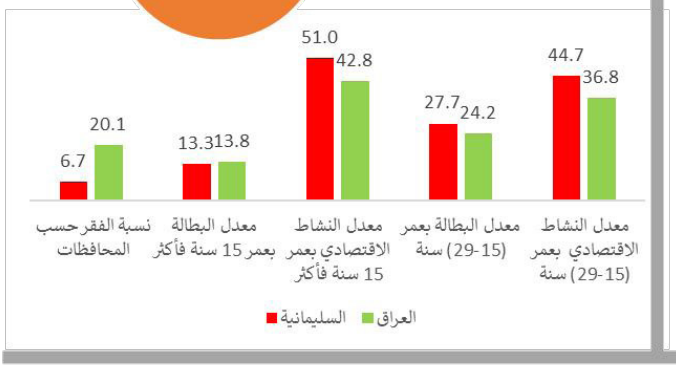

محافظة السليمانية

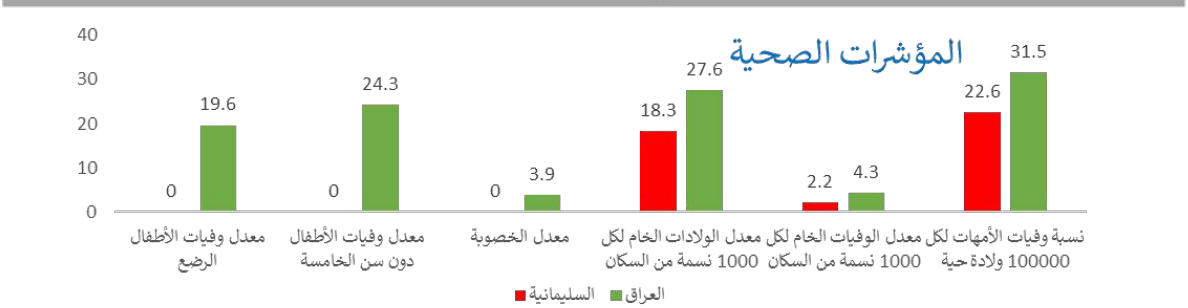

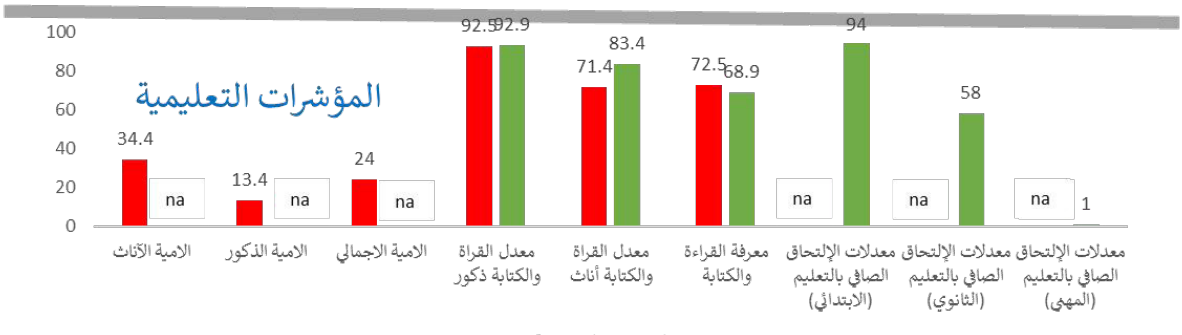

الترتيب	دليل المثابرة التنموية	المحافظات
1	0.563	السليمانية
2	0.447	اربيل
3	0.285	دهوك
4	0.271	كربلاء
5	0.263	بغداد
6	0.219	ديالى
7	0.214	ميسان
8	0.209	البصرة
9	0.202	المثنى
10	0.199	كركوك
11	0.184	بابل
12	0.175	القادسية
13	0.171	نينوى
14	0.169	الأنبار
15	0.159	واسط
16	0.150	صلاح الدين
17	0.116	النجف
18	0.111	ذي قار

الترتيب	دليل الإنجاز التنموي العام	المحافظة
1	0.686	السليمانية
2	0.645	اربيل
3	0.624	دهوك
4	0.606	كركوك
5	0.603	بغداد
6	0.583	النجف
7	0.580	كربلاء
8	0.570	البصرة
9	0.564	بابل
10	0.563	ميسان
11	0.560	صلاح الدين
12	0.559	ذي قار
13	0.550	واسط
14	0.549	المثنى
15	0.548	ديالى
16	0.543	القادسية
17	0.520	الأنبار
18	0.514	نينوى

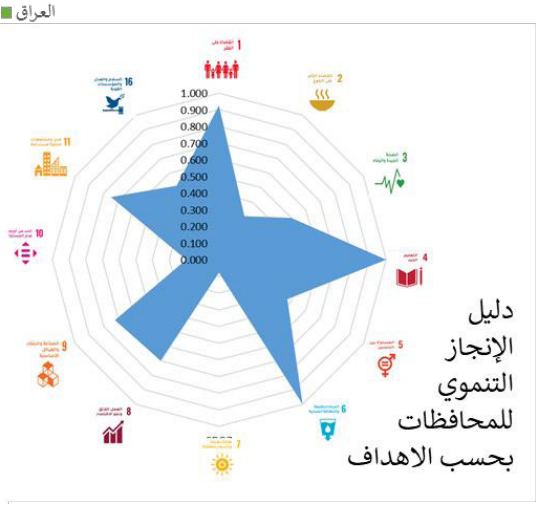

السليمانية

الإنجاز الاول

الإنجاز التنموي في السليمانية

حققت السليمانية المرتبة الأولى على وفق دليل الإنجاز التنموي الذي اعد لأغراض المقارنة في هذا التقرير على وفق البيانات التي تم جمعها الاهداف ال 12 المرصودة عام 2018.

تمكنت من تحقيق الإنجاز الكامل في ثلاثة أهداف هي

- الهدف (1): القضاء على الفقر.
- الهدف (4): التعليم الجيد.
- الهدف (6): المياه النظيفة والنظافة الشخصية.

كانت قريبة من تحقيق هدفين هما:

- الهدف (8): العمل اللائق والنمو الاقتصادي.
- الهدف (9): الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية.
- الهدف (11): مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

كان أداؤها متوسطا في هدفين:

- الهدف (3): الصحة الجيدة.
- الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية.

مع ذلك فقد كان أداؤها دون المتوسط في بقية الأهداف الاربعة التي شملها القياس:

- الهدف (2): القضاء على الجوع.
- الهدف (5): المساواة بين الجنسين.
- الهدف (7): الطاقة النظيفة.
- الهدف (10): الحد من أوجه عدم المساواة.

ذي قار: كسر جدار التراجع

تعاني محافظة ذي قار من أزمات ممتدة ومتنوعة من أزمة مياه ومشاكل الكهرباء وتوفير خدمات البلدية للسكان وفجواتها التنموية الى ازمة التظاهرات والاحتجاجات الشبابية بسبب ارتفاع معدلات البطالة بنسبة 18.7% مقارنة بالمعدل الوطني 13.8%، وارتفاع معدلات الفقر بنسبة 33.9% مقارنة بالمعدل الوطني 20.1%.

هذا الواقع المتردي للمحافظة تفسره لنا تراجع مؤشرات التنمية البشرية حيث نجد ارتفاع معدل وفيات الاطفال 23.4 مقارنة بالمعدل الوطني 19.6، وارتفاع معدل وفيات الامهات الى 59 ولادة لكل 100000 ولادة حية مقارنة بالمعدل الوطني 31.5 والحال لا يختلف عند قراءة المؤشرات التعليمية للمحافظة حيث ترتفع نسبة الامية 17.9% من اجمالي سكان المحافظة وتحصد الاناث النسبة الاعلى 25.9% مقارنة بالذكور 10.1%.

والحصيلة التنموية لواقع متأخر ومؤشرات نسب متدنية وتخلخل منهج اللامركزية الادارية وضعفه انخفاض نسبة الانجاز التنموي للمحافظة والتي جعلها تحتل المرتبة (12) من بين 18 محافظة في دليل الانجاز التنموي وبقيمة 0.559. في حين احتلت الترتيب الاخير في دليل المثابرة التنموية وبقيمة (0.111).

ومع ذلك نجد للمحافظة قصة نجاح تفتخر بعنوانها المتمثل (شباب ذي قار يقود التغيير) وبنتائجها التي ادت الى تغيير الحكومة المحلية لأكثر من مرة وتغيير قانون الانتخابات وتشكيل صندوق اعمار ذي قار وزيادة تخصيصاتها في موازنة 2021 وفقاً لقرار (142) والخاص بذي قار محافظة منكوبة.

لوحة الأداء التنموي لمحافظة ذي قار

السكان (2019)
2,150,338 مليون نسمة

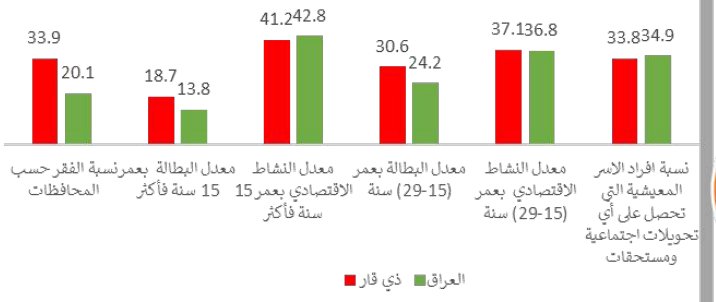

محافظة ذي قار

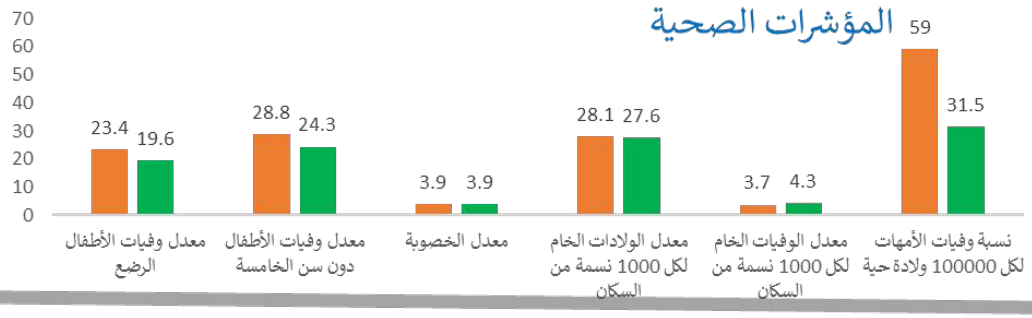

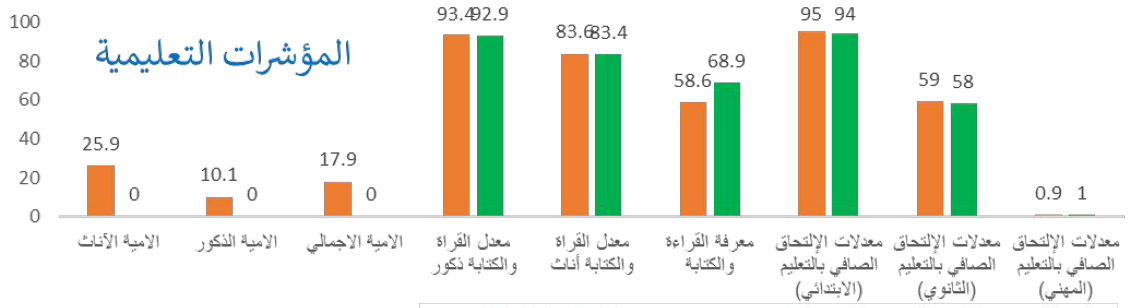

الترتيب	دليل المثابرة التنموية	المحافظات
1	0.563	السليمانية
2	0.447	اربيل
3	0.285	دهوك
4	0.271	كربلاء
5	0.263	بغداد
6	0.219	ديالى
7	0.214	ميسان
8	0.209	البصرة
9	0.202	المثنى
10	0.199	كركوك
11	0.184	بابل
12	0.175	القادسية
13	0.171	نينوى
14	0.169	الأنبار
15	0.159	واسط
16	0.150	صلاح الدين
17	0.116	النجف
18	0.111	ذي قار

الترتيب	دليل الإنجاز التنموي العام	المحافظة
1	0.686	السليمانية
2	0.645	اربيل
3	0.624	دهوك
4	0.606	كركوك
5	0.603	بغداد
6	0.583	النجف
7	0.580	كربلاء
8	0.570	البصرة
9	0.564	بابل
10	0.563	ميسان
11	0.560	صلاح الدين
12	0.559	ذي قار
13	0.550	واسط
14	0.549	المثنى
15	0.548	ديالى
16	0.543	القادسية
17	0.520	الأنبار
18	0.514	نينوى

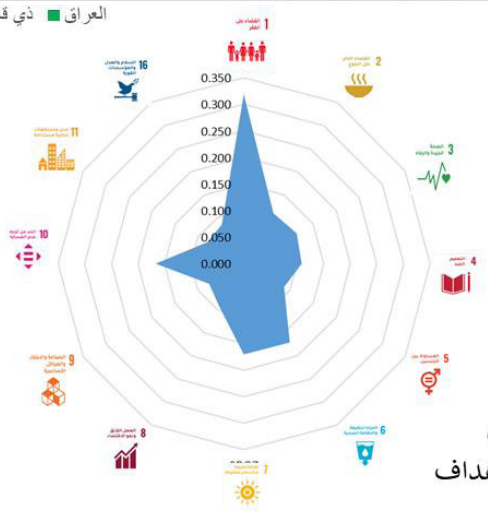

دليل الإنجاز التنموي للمحافظات بحسب الاهداف

ذي قار
الشباب يقود التغيير

الحراك الشبابي المثمر

عبر الحراك الشبابي الاحتجاجي عن الطبيعة المدمجة للمشكلات التنموية والخدمية والنفسية التي يعاني منها سكان المحافظة وباقي المحافظات الا انها حققت قصة نجاح في حصاد ثمار هذا الحراك من خلال :

- الاستعداد المتأصل للفعاليات السياسية والشعبية.
- التمسك بالهوية الوطنية العراقية لتعلو على الهويات الفرعية.
- التمسك بالدولة ودعوتها للقيام بدورها التنموي ومسؤوليتها الاجتماعية ولتكون دولة للجميع ودولة قانون ومؤسسات.
- ابراز الوحدة العراقية عبر المناطق والطوائف والمذاهب والفئات الاجتماعية.
- هذا الرصيد فتح الباب للبناء عليه وعدم تجاهله والشباب اداة البناء والتغيير والتنمية.

النتائج

- تغيير الحكومة المحلية، وتعديل قانون الانتخابات.
- تأسيس صندوق اعمار محافظة ذي قار وادراج مبالغ إضافية في موازنة 2021.
- استحداث جامعة الشطرة.
- تفعيل مشروعات تشغيل الشباب.
- مشروعات اقتصادية متنوعة سياحية وزراعية وصناعية.

البصرة: عاصمة الاقتصاد الواعدة

حددت الحكومة المحلية في البصرة مسارها التنموي على وفق رؤية بصرية للتنمية المستدامة لعام 2030، مضمونها تحقيق الرفاهية ومستويات المعيشة الجيدة وضمان رعاية صحية تسود الجميع مع نظام تعليمي عالي في ضوء نظام مؤسساتي وامن مجتمعي يتمتع به الانسان لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وبذلك اقتربت في ادارتها للتنمية من الاطر الواعية بالمخاطر والتخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات بحوكمة تنموية عالية المستوى.

نجد مع التخطيط السليم والسعي الى حوكمة التنمية المحلية للمحافظة تحسناً ملموساً في مؤشراتها التنموية وتقليصا في فجواتها الكمية والنوعية مقارنة مع المؤشر الوطني، حيث بلغت نسبة الفقر في المحافظة 16.2% وهي اقل من المعدل الوطني للفقر 20.1%.

بلغ معدل البطالة 7.6% وهو ايضاً اقل من المعدل الوطني 13.8% وتتميز بانخفاض معدل البطالة بين الشباب (15-29) سنة والذي بلغ 16.5% مقارنة بالمعدل الوطني 24.2% كما يتميز سكانها بمعدل نشاط اقتصادي قريب جداً من المعدل الوطني اذ بلغ 41.5% في حين بلغ المعدل الوطني 42.8% إذ ان مؤشرات التنمية البشرية على العكس تماماً في المؤشرات التنموية اذ ترتفع سلباً مقارنة بالمؤشرات الوطنية ولعل سوء الخدمات وتراجع اداء الحكومات المحلية في تحسين جودتها يعد سبباً تفسيراً لسلبية المؤشرات حيث بلغ معدل وفيات الاطفال الرضع 24.7 وفاة وهو اعلى من المعدل الوطني 19.6 وفاة، كما بلغ معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة 29.5 وفاة وهو الاخر اعلى من المعدل الوطني 24.3 وفاة، والحال لا يختلف كثيراً اذا ما تابعنا نسبة وفيات الامهات لنجد انها تبلغ 39.3% في حين بلغت وطنياً 31.5%. اما لوحة المؤشرات التعليمية فتؤكد ان نسبة الامية في المحافظة بلغ 11.8% وكانت النسبة مرتفعة بين الاناث 15.8% في حين بلغت بين الذكور 7.8%، اما معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي والثانوي فإنها اعلى من المعدل الوطني.

ان التصميم المرتبط بالإرادة جعل للبصرة تمييزاً في الاداء والانجاز التنموي فاحتلت المرتبة (8) في دليل الانجاز التنموي وبقيمة (0.570) واصطفت بالتراتيبية نفسها (8) في دليل المثابرة التنموية وبقيمة (0.209)، لتعلن منهج الحق في التنمية لكل مواطن بصري.

لوحة الأداء التنموي لمحافظة البصرة

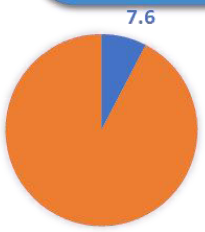

السكان (2019)
3.063 مليون نسمة

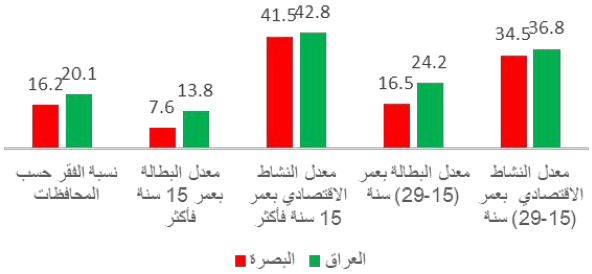

المؤشرات الصحية

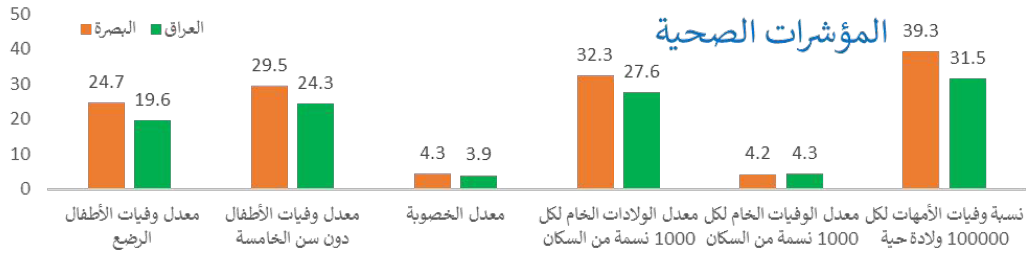

المؤشرات التعليمية

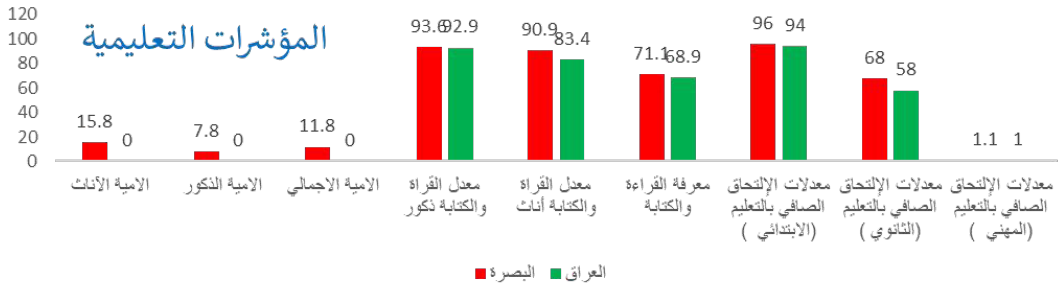

الترتيب	دليل الإنجاز التنموي العام	المحافظة
1	0.686	السليمانية
2	0.645	اربيل
3	0.624	دهوك
4	0.606	كركوك
5	0.603	بغداد
6	0.583	النجف
7	0.580	كربلاء
8	0.570	البصرة
9	0.564	بابل
10	0.563	ميسان
11	0.560	صلاح الدين
12	0.559	ذي قار
13	0.550	واسط
14	0.549	المثنى
15	0.548	ديالى
16	0.543	القادسية
17	0.520	الأنبار
18	0.514	نينوى

الترتيب	دليل المثابرة التنموية	المحافظات
1	0.563	السليمانية
2	0.447	اربيل
3	0.285	دهوك
4	0.271	كربلاء
5	0.263	بغداد
6	0.219	ديالى
7	0.214	ميسان
8	0.209	البصرة
9	0.202	المثنى
10	0.199	كركوك
11	0.184	بابل
12	0.175	القادسية
13	0.171	نينوى
14	0.169	الأنبار
15	0.159	واسط
16	0.150	صلاح الدين
17	0.116	النجف
18	0.111	ذي قار

البصرة
التصميم من اجل التنمية المستدامة

رؤية البصرة 2030

تنطلق رؤية البصرة من الانسان فهو محور التنمية المستدامة ووسيلتها وهدفها لذلك تسعى الى تحقيق الرفاهية ومستويات المعيشة الجيدة وضمان رعاية صحية تسود الجميع مع نظام تعليمي عالي في ضوء نظام مؤسساتي راقي مجتمعي يتمتع به الانسان لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

---

1 القضاء على الفقر

تحقيق الرفاهية ومستويات المعيشة

- انهاء الفقر في المحافظة
- تعزيز نظام الحماية الاجتماعية
- توفير سكن مستدام لمليون نسمة.
- مدينة النخيل

3 الصحة الجيدة والرفاه

رعاية صحية تسود الجميع

- زيادة الاهتمام بالواقع الصحي

4 التعليم الجيد

قطاع تعليمي عالي

- تعميم التعليم للأولاد والبنات
- تحسين واقع المؤسسات التربوية والتعليمية

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

نمو اقتصادي مستدام

- مشروع ميناء الفاو الكبير
- مدينة الفاو الصناعية
- الميناء الأكبر في الخليج بقدرة 99 الف طن سنويا
- مدينة صناعية مستدامة

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

مجتمع آمن

- مشروع ميناء الفاو الكبير
- مدينة الفاو الصناعية
- الميناء الأكبر في الخليج بقدرة 99 الف طن سنويا
- مدينة صناعية مستدامة

نظام مؤسساتي

كربلاء: السياحة الدينية نموذج محفز للتنمية

على الرغم من الضغوط الكبيرة التي تشهدها محافظة كربلاء في مواسم الزيارات الدينية، والتي عكست صورة حضارية للتنظيم والاستيعاب والارتقاء بالمؤشرات. فقد حققت المحافظة تقدماً ملحوظاً في مؤشرات التنمية المستدامة ولعل بناء القدرات واستقرار الخبرات للملاكات التخطيطية والتنفيذية فيها تشكل نقطة البداية الاساسية في تقديم قرارات رصينة وواعية بالتحديات والمخاطر والامراض الاجتماعية، حيث عملت بخطوات مرنة للحد من مخاطر الازمات وتعزيز فرص تكييف اقتصادها ومجتمعها، وبمراجعة اللوحة الاحصائية لمؤشراتها نجد إن نسبة الفقر فيها 11.1% وهو اقل من المعدل الوطني 20.1% وبلغت نسبة التحويلات الاجتماعية فيها 43.3% وهو اعلى من المعدل الوطني 34.9%. واستمر معدل البطالة بالانخفاض ليصل الى 6.7% وهو اقل من المعدل الوطني للبطالة 13.8%.

هذا الواقع افرز نتائج تنموية ايجابية على مستوى مؤشرات التنمية المستدامة، اذ نجد انخفاض نسبة وفيات الاطفال الرضع 18.3 وفاة مقارنة بالمعدل الوطني 19.6 وفاة ولم تشكل الامية سوى 10.3% كانت نسبة الذكور 5.5% وهي اقل من نسبة امية الاناث 15.2%، في حين تميل نسب معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي للارتفاع 63% مقارنة بالمعدل الوطني 58% وكذلك بالنسبة لمعدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي 96% مقارنة بالمعدل الوطني 94% وفقاً لهذه الادلة الرقمية اشر دليل الانجاز التنموي حصول المحافظة على الترتيب الخامس من اجمالي المحافظات الثمانية عشر وبقيمة (0.580)، وهذا ما يفسره لنا مثابرتها التنموية الجادة في التخطيط والتنفيذ وحوكمة السياسات وبناء القدرات فاحتلت المرتبة الرابعة في دليل المثابرة التنموية وبقيمة (0.271) بعد محافظات الاقليم.

لوحة الأداء التنموي لمحافظة كربلاء

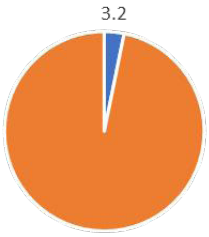

السكان (2019)
1.250 مليون نسمة

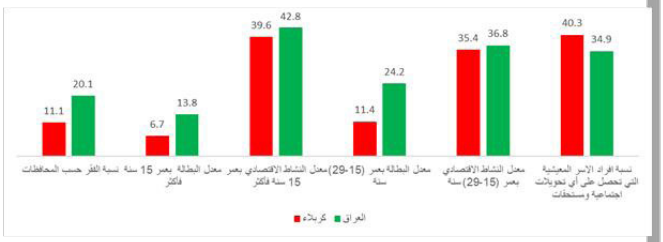

المؤشرات الصحية

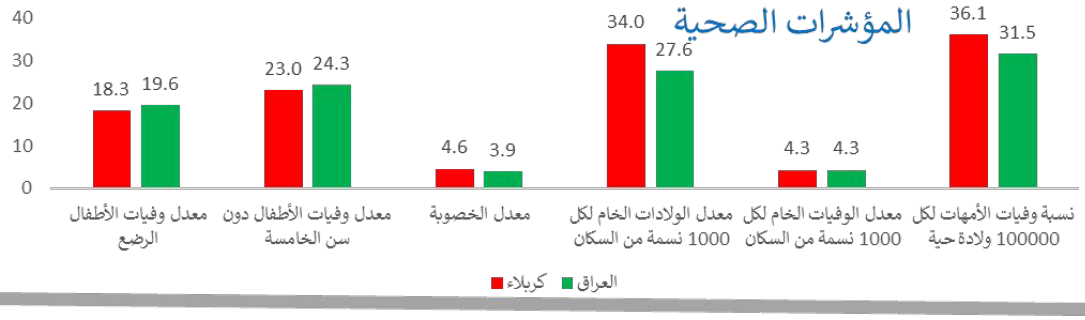

المؤشرات التعليمية

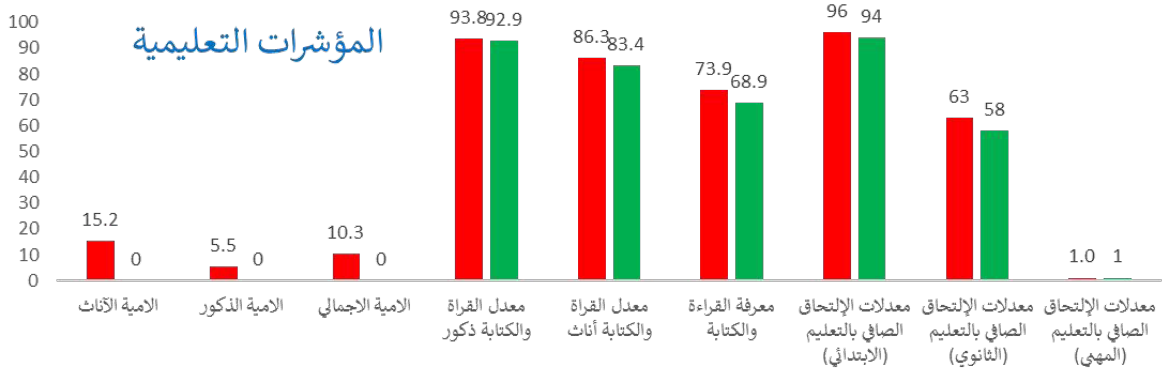

المحافظة	دليل الإنجاز التنموي العام	الترتيب
السليمانية	0.686	1
اربيل	0.645	2
دهوك	0.624	3
كركوك	0.606	4
بغداد	0.603	5
النجف	0.583	6
كربلاء	0.580	7
البصرة	0.570	8
بابل	0.564	9
ميسان	0.563	10
صلاح الدين	0.560	11
ذي قار	0.559	12
واسط	0.550	13
المثنى	0.549	14
ديالى	0.548	15
القادسية	0.543	16
الأنبار	0.520	17

المحافظة	دليل المثابرة التنموية	الترتيب
السليمانية	0.563	1
اربيل	0.447	2
دهوك	0.285	3
كربلاء	0.271	4
بغداد	0.263	5
ديالى	0.219	6
ميسان	0.214	7
البصرة	0.209	8
المثنى	0.202	9
كركوك	0.199	10
بابل	0.184	11
القادسية	0.175	12
نينوى	0.171	13
الأنبار	0.169	14
واسط	0.159	15
صلاح الدين	0.150	16
النجف	0.116	17

كربلاء

التميز في اعداد تقرير التنمية المستدامة المحلي

مناقشة التقرير في ندوة موسعة

قصص نجاح

- الالتزام بزخم المشاركة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- القدرة على استيعاب ملايين الناس خلال المناسبات الدينية.
- الحزام الأخضر الذي يلف المدينة.

الانبار: استثمار روح المبادرة والانجاز

لاتزال تعاني الانبار من تركة التعرض للإرهاب بعد التغيير عام 2003، وكانت نتيجة ذلك تفاقم أوضاع المحافظة إذ يرتفع معدل البطالة الى 32.4%، ويرتفع بين الشباب الى 50.7%، فضلا عن أن نسبة الفقر هي أيضا مرتفعة وتصل الى 17%، مع ذلك نجد أن المؤشرات الصحية في المحافظة أفضل من مثيلتها الوطنية، إذ أن المؤشرات التعليمية في المحافظة أدنى من مثيلاتها الوطنية.

وعلى صعيد الإنجاز التنموي نجد أن المحافظة تأتي بالمرتبة (17)، فيما جاء ترتيب المحافظة بالمرتبة 14 في دليل المثابرة التنموية المحلي.

إن تأهيل المجتمعات المتأثرة بالأزمات وإعادة الإعمار تتطلبان الخبرة والقدرة لاستخدام الأطر الواعية بالمخاطر القائمة عند تقويم التهديدات رسم السياسات واتخاذ القرارات، واعتماد أساليب وأدوات مرنة لتقويم المخاطر والخيارات ورصد بعض مسارات العمل، إذ تبقى الحاجة قائمة إلى زيادة القدرات لتسليط الضوء على ابعاد التنمية الواعية بالمخاطر بشكل أكبر، وبما يتوافق مع عناصر العمل.

لقد جسدت تجربة الاستقرار وثبات الخبرات في بعض المحافظات مساراً تنموياً متصاعداً، مقابل عدم الاستقرار والازاحة التي شهدتها محافظات أخرى للملاكات التخطيطية والتنفيذية. إذ سجلت محافظة الانبار استقراراً نسبياً في حركة الملاك برسم مسار التنمية على الرغم من التغييرات التي شهدتها للمحافظين.

شهدت محافظة الانبار تصاعدا ملحوظا في مسار تضميد الجراح والتأهيل المجتمعي وإعادة البنى التحتية انعكس على استقرار المجتمع على الرغم من مشاهد الدمار التي تعرضت له المحافظة منتصف العقد الماضي، الذي دمر جميع البنى التحتية في بعض مناطقها.

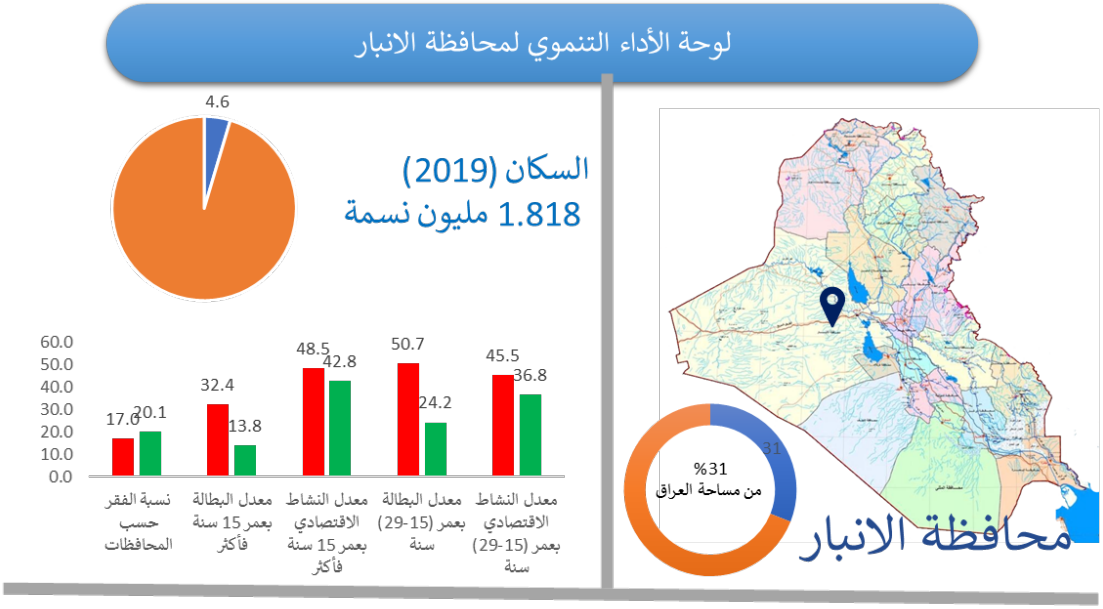

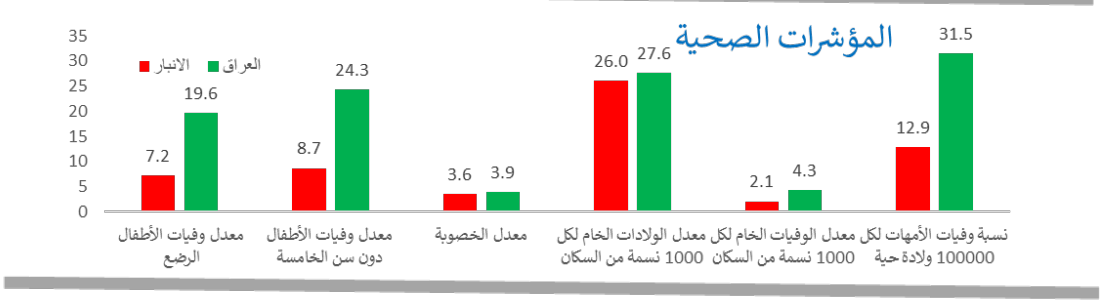

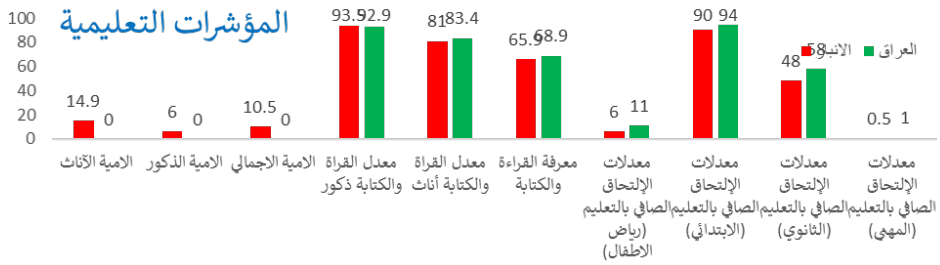

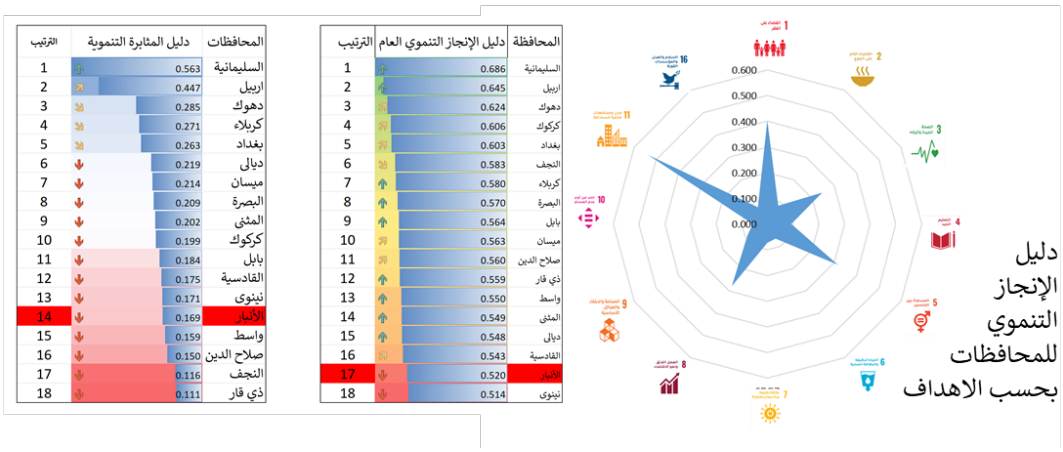

الترتيب	دليل المثابرة التنموية	المحافظات
1	0.563	السليمانية
2	0.447	اربيل
3	0.285	دهوك
4	0.271	كربلاء
5	0.263	بغداد
6	0.219	ديالى
7	0.214	ميسان
8	0.209	البصرة
9	0.202	المثنى
10	0.199	كركوك
11	0.184	بابل
12	0.175	القادسية
13	0.171	نينوى
14	0.169	الأنبار
15	0.159	واسط
16	0.150	صلاح الدين
17	0.116	النجف
18	0.111	ذي قار

الترتيب	دليل الإنجاز التنموي العام	المحافظة
1	0.686	السليمانية
2	0.645	اربيل
3	0.624	دهوك
4	0.606	كركوك
5	0.603	بغداد
6	0.583	النجف
7	0.580	كربلاء
8	0.570	البصرة
9	0.564	بابل
10	0.563	ميسان
11	0.560	صلاح الدين
12	0.559	ذي قار
13	0.550	واسط
14	0.549	المثنى
15	0.548	ديالى
16	0.543	القادسية
17	0.520	الأنبار
18	0.514	نينوى

الانبار
التميز في إعادة الاعمار

إعادة اعمار الانبار قصة نجاح لافتة

على الرغم من ارتفاع عدد الاصول المتضررة في محافظة الانبار ومدينة الرمادي تحديداً والبالغ عددها (848) أصل وبكلفة قدرت بـ 6319551 مليون دينار عراقي ناهيك عن نقص الخدمات العامة والاجتماعية وتدمير البنى التحتية حيث تعرضت المدينة الى دمار شامل وبنسبة 80% بفعل ارهاب تنظيمات داعش.

عودة النازحين والامن المستدام

الانبار من بين اكثر المحافظات تضرراً من الارهاب وعنف تنظيمات داعش حيث نزح اكثر من مليون شخص من مناطق سكناهم الى باقي المدن ومحافظات العراق حيث سيطرة داعش على حوالي 80% من اراضي الانبار.
تركت داعش بعدها مخلفات خطيرة قد يصعب معها العودة الى الحياة الطبيعية وكما تسببت في عمليات نزوح مطول في شرق الانبار، وكان عدد النازحين من غرب الانبار لوحدها حسب تقديرات وزارة الهجرة اكثر من 22000 شخص عام 2017 تمثل الانبار مركز النزوح حيث قدرت العوائل النازحة منها 32% من اجمالي العوائل في العراق حيث قدرت العوائل العائدة 84% من اجمالي العوائل النازحة.

المضي قدماً الى الامام وآفاق المستقبل

- تحسين نوعية الحياة من خلال اعادة التأهيل وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية
- بناء السلم المجتمعي المتمثل بين المجتمع الانباري وعشائره الكريمة وضمان عودة العوائل البقية من النازحين
- فرص متساوية في التعليم والمسارات المهنية للشباب والنساء والمجموعات المستضعفة
- ايجاد بيئة ممكنه وآمنة لإعادة تأهيل الاقتصاد والتنمية بالتركيز على مشاريع القطاع الخاص.
- تحسين الحاكمية العامة والحكم الرشيد.
- تطوير التكنولوجيا الزراعية والتوسع الافقي والتوطين الزراعي في المحافظة.
- انشاء مدن جاذبة ومصدرة وقادرة على استيعاب الموارد البشرية وادارة الموارد المالية في ظل تنمية مكانية متوازنة.

نينوى: التنوع الثقافي محرك للتنمية

تعرضت المحافظة الى الدمار المنظم نتيجة سيطرة التنظيمات الارهابية (داعش) على المحافظة فكانت سبباً مباشراً في تدمير المباني السكنية حيث قدرت قيمة الضرر في قطاع الاسكان بحوالي (8001) مليار دينار وبلغ العدد المتضرر من المباني السكنية في حضر محافظة نينوى 36.45 مبنى وبقيمة 5.8 ترليون دينار عراقي ، فضلاً عن الاضرار التي لحقت بالمباني العامة والتجارية والصناعية والبنى التحتية من طرق وجسور ومبان عسكرية وامنية ومنشآت ترفيهية ورياضية واضرار في المستشفيات والمراكز الصحية والمستشفيات الاهلية وقدرت قيمة الضرر 1236 مليار دينار عراقي.

في عام 2017 أعلن عن تحرير الموصل واصبحت رمزاً لمحاربة التعصب وضيق الافق والقمع وبدأت تخطو باتجاه آفاق مستقبلية واعدة ومضيئة في مجال التنمية واعادة اعمار ما دمره الارهاب لتعود الحياة الى المدينة من جديد بتضافر جهود الحكومة الاتحادية مع الحكومة المحلية وبدعم من المنظمات الدولية بما يحد من قوة تداعيات تساقط الاثر على مؤشرات التنمية البشرية وخاصة المؤشرات الصحية والتعليمية مع السعي الى ايقاف التوسع في الفجوات التنموية.

بلغت نسبة الفقر في المحافظة 4.5% وهي أدنى من المعدل الوطني 20.1%، في حين بلغ معدل البطالة بعمر 15 سنة فأكثر 19.2% وهو اعلى البطالة بين الشباب لتصل الى 25.2% وهي اعلى من المؤشر الوطني 24.2%.

واقتربت المحافظة من نسب مؤشرات التنمية البشرية مع المؤشر الوطني وخاصة المؤشرات الصحية، اذ بلغت نسبة وفيات الاطفال الرضع في المحافظة 19.5 وفاة وتكاد تتماثل مع المؤشر الوطني 19.6 وفاة في حين ترتفع نسبة وفيات الامهات لكل 100000 ولادة حية الى 39.6 وفاة وهي اعلى من المؤشر الوطني 31.5 وفاة ولعل التلكؤ في دوران عجلة الاعمار في القطاع الصحي وعدم التوسع في تقديم خدمات الرعاية الصحية من خلال المراكز الصحية في المناطق الريفية يعد تفسيراً توضيحياً لأسباب تراجع المؤشرات الصحية في المحافظة.

والحال يكاد يكون أكثر هشاشة إذا ما تابعنا اللوحة الاحصائية لمؤشرات التعليم اذ نجد ان نسبة الامية 11.3% وكانت نسبة الاناث أكثر 14% مقارنة بالذكور 8.5%، كما تظهر لنا اللوحة انخفاض نسبة الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي 84% مقارنة بالمعدل الوطني 94%، وكذلك معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي 32% في حين بلغ المعدل الوطني 58% هذا الواقع المرير الذي يفسره لنا اثار الخراب والدمار وبطء دوران العجلة التنموية والبناء.

واعادة الاعمار جاعلاً من مسار الانتقال الى مرحلة التعافي مساراً غير معبدا وغير مرن وغير مستجيب لمتطلبات التعافي التحويلي؛ لذا يبدو المشهد التنموي للتعافي متعثراً وهشاً نتيجة ارتباطه بإرث الماضي وافرازات الحاضر للتراجع مؤشرات الانجاز التنموي للمحافظة فاحتلت المرتبة الاخيرة في دليل الانجاز التنموي وبقيمة (0.514) والمرتبطة (13) في دليل المثابرة التنموية وبقيمة (0.171).

لوحة الأداء التنموي لمحافظة نينوى

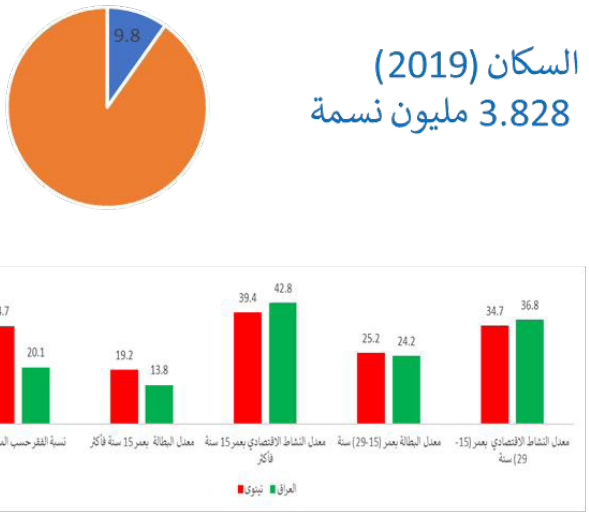

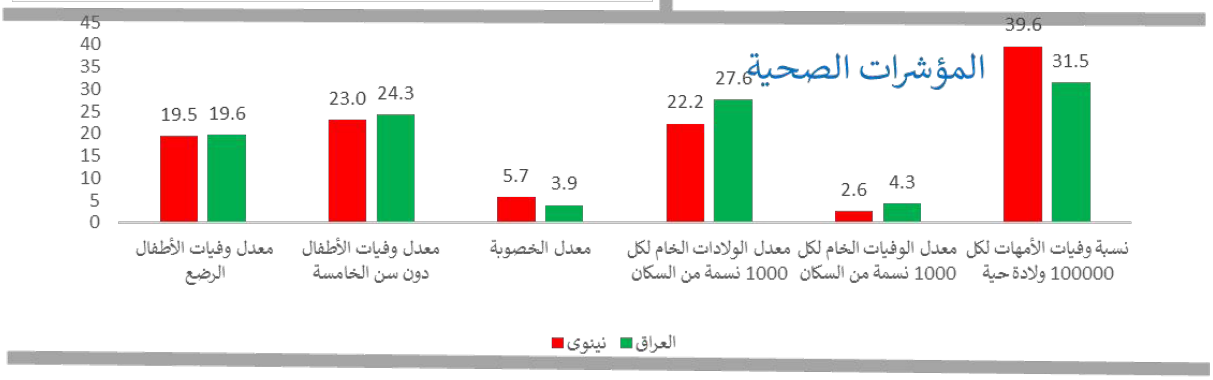

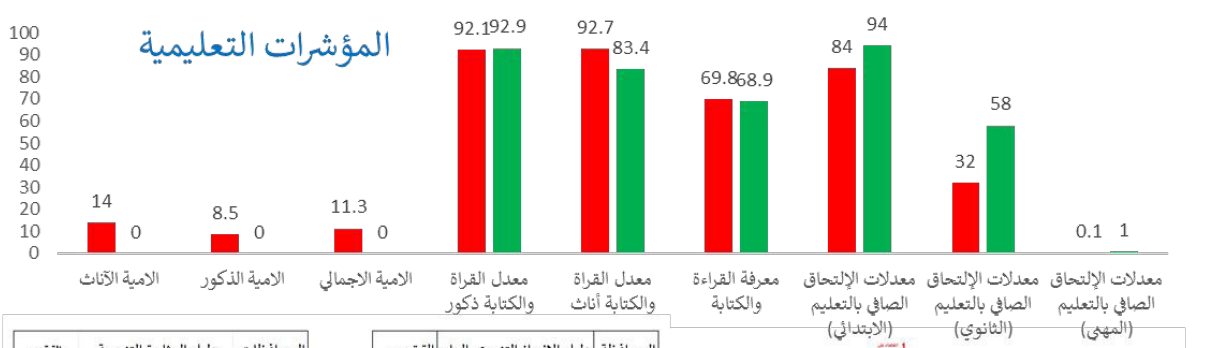

المحافظات	دليل المثابرة التنموية	الترتيب
السليمانية	0.563	1
اربيل	0.447	2
دهوك	0.285	3
كربلاء	0.271	4
بغداد	0.263	5
ديالى	0.219	6
ميسان	0.214	7
البصرة	0.209	8
المثنى	0.202	9
كركوك	0.199	10
بابل	0.184	11
القادسية	0.175	12
نينوى	0.171	13
الأنبار	0.169	14
واسط	0.159	15
صلاح الدين	0.150	16
النجف	0.116	17
ذى قار	0.111	18

المحافظة	دليل الإنجاز التنموي العام	الترتيب
السليمانية	0.686	1
اربيل	0.645	2
دهوك	0.624	3
كركوك	0.606	4
بغداد	0.603	5
النجف	0.583	6
كربلاء	0.580	7
البصرة	0.570	8
بابل	0.564	9
ميسان	0.563	10
صلاح الدين	0.560	11
ذي قار	0.559	12
واسط	0.550	13
المثنى	0.549	14
ديالى	0.548	15
القادسية	0.543	16
الأنبار	0.520	17
نينوى	0.514	18

نينوى

من الحطام الى البناء والثقافة

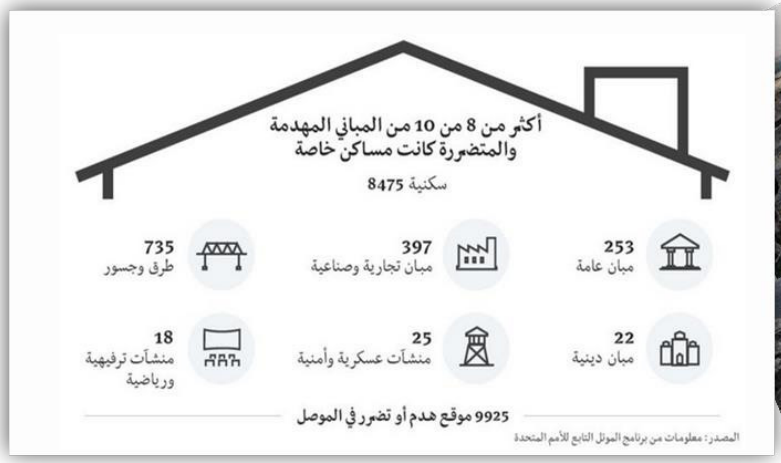

- حصلت الموصل للعراق على المركز الاول في العمل التطوعي على مستوى الوطن العربي.
- مشروع استثماري يتألف من 20 ألف وحدة سكنية
- مشروعات صديقة للبيئة النظيفة في نينوى.
- انشاء رصيف الكتب كمشروع ثقافي يدعم القراءة والتعليم في المحافظة.
- إعادة تأهيل المستشفيات ومؤسسات الرعاية الأولية.
- إعادة تأهيل مشروعات البنية التحتية (الطرق والجسور)

ماذا بعد ؟

ماذا بعد؟

في الافق فرص واعدة، علينا تجاوز الطابع الاستثنائي للحالة التي ولدتها الازمة الصحية كوفيد 19 وتداعياتها والازمة السياسية واضطراباتها والازمة الاقتصادية وتأثيراتها بالسعي الحثيث للانتقال الى مرحلة التعافي التحويلي المستجيب لأهداف التنمية المستدامة وبما يحقق المستقبل الذي نصبو اليه.

تقدم رؤية 2030 مسارات واضحة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من الإمكانات الوطنية القائمة، وسيعتمد النجاح في تحقيق الأهداف على القدرة على التغلب على التحديات التي حددتها استراتيجيات التنمية والورقة البيضاء. اذ يعد إشراك أصحاب المصلحة بمن فيهم القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أحد الأهداف الرئيسة لرؤية العراق، القائمة على التشاركية في إعداد الوثائق الاستراتيجية وتنفيذها ومتابعتها.

أمامنا عقد من العمل للمثابرة التنموية ومعالجة الاخفاقات والتراجعات في الانجاز التنموي ضمن مساعي تهدف الى العيش بكرامة وضمان سبل العيش المستدام للفئات الاكثر ضعفاً وفقراً وهشاشة فلن نترك احداً في الخلف من النازحين وذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء، إذ ينبغي أن نجعل حقوق الانسان معيارنا في النهج التنموي القادم والكفاءة الاقتصادية والعدالة التوزيعية بوصلتنا في توزيع الاستثمارات جغرافياً ومكانياً، والمحفزة لإقامة مشاريع البنى التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة من تعليم وصحة ومياه شرب وصرف صحي وكهرباء وجعل الاستثمار في القطاعات السلعية (زراعة وصناعة) محركاً باتجاه التغيير التنموي المعزز للنمو الاقتصادي المولد لفرص العمل وبما يتيح استقطاب الشباب في برامج تشغيل مستجيبة لتنمية المهارات والخبرات ومحققة لهم (الدخل الآمن مقابل العمل) فيدخل شباب العراق في قلب عملية التنمية ليكونوا اداة التغيير والتجديد والتطوير لأفق واعد.

ان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يعتمد بشكل أساس على أطر التمويل الشامل والكفوء من خلال إعادة هيكلة الموازنة الاتحادية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واشراك القطاع الخاص وتشجيع الشراكات بينه وبين القطاع العام، وادماج المنظمات غير الحكومية في العملية التنموية.

يمكن أن نؤشر عددا من الرسائل لأصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل أن يكونوا جزءا من عملية تخطيط التنمية المستدامة وتنفيذها ومنهم:

الحكومة

- يعد التمويل وتعبئة الموارد أحد أكبر التحديات التي تواجه تنفيذ الأهداف، اذ لابد من دراسة الأدوات التي تسهم في التغلب على هذا التحدي، بما في ذلك الضرائب الخضراء، وتوسيع نطاق التمويل المحلي، وسبل تحفيز الاستثمار الخاص، وتوجيه موارد الموازنة نحو الاستثمار في انجاز الأهداف.

- ان اصلاح الموازنة الاتحادية والابتعاد عن موازنة البنود نحو موازنات البرامج والأداء وموازنات النوع الاجتماعي أصبح ضرورة ملحة لتحسين كفاءة الانفاق العام، وتقويم اثاره التنموية واستجابته لإنجاز الأهداف.
- حوكمة السياسة التنموية المستجيبة لأهداف التنمية المستدامة بحزمة معايير اقتصادية واجتماعية وبيئية.
- ادماج النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات الاقتصادية كافة ولجان البناء واعادة الاعمار بما يحقق جودة التخطيط من منظور النوع الاجتماعي.
- اعتماد حقوق الانسان منهجا في التنمية.
- المهارات التمكينية الرقمية للفتيات والنساء ضرورة واعدة للدخل المستدام والعمل الأمن ورفاهية الاسرة.
- جعل الكفاءة الاقتصادية والعدالة التوزيعية معيارين في توزيع الاستثمارات جغرافياً ومكانياً.
- بناء نظم للحماية الاجتماعية مستجيبة للازمات والصدمات وتعزيز المنعة البشرية وتقوي قدرة المجتمع على الصمود.
- جعل الشباب في قلب العملية التنموية ضمن فرص وبرامج ومبادرات تنموية ليكونوا اداة التغيير والتجديد والتطوير لآفاق مستقبلية واعدة.
- التوكيد على القطاعات السلعية بوصفها محرك التنمية باتجاه التغيير المعزز للنمو الاقتصادي المولد لفرص العمل واحداث التنويع الاقتصادي والاستدامة التنموية.
- جعل اللامركزية المسار الداعم للتنمية المحلية المستدامة.
- الاستفادة من ثورة البيانات وتحسين الوصول الشفاف للبيانات الوطنية وزيادة انتاجها، عبر دعم الجهاز المركزي للإحصاء وتمكينه من أداء هذه المهمة.

القطاع الخاص

- ان القطاع الخاص الشريك الفاعل والاستراتيجي في عقد من العمل القادم، فالاستجابة التشريعية والاجراءات البسيطة والبيئة المحفزة للأعمال ستضمن شراكة أكثر احتواءً واستدامة.
- على القطاع الخاص ان يستجيب لمسؤوليته إزاء البلد والناس، عبر تحسين نوعية السلع والخدمات التي يقدمها، والتماهي مع التوجهات الوطنية نحو انجاز الأهداف.

المنظمات غير الحكومية

- المنظمات غير الحكومية لاعب فاعل ومؤثر في مسار اهداف التنمية المستدامة، اذ يوجد في العراق 4605 منظمة غير حكومية مسجلة، فالسياسات والاجراءات والمبادرات المعززة لاستدامة هذه الشراكة هي وسيلتنا.
- اشراك المنظمات غير الحكومية في التخطيط والتنفيذ والرصد هو مفتاح النجاح القادم.
- دعم المسار التحويلي لجهد المنظمات غير الحكومية من المسار الرعائي الى المسار التنموي المعزز لفرص الاستدامة.

- تقوية الدور التوعوي للمنظمات غير الحكومية بأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي ليغطي محافظات العراق كافة.

الأوساط التربوية والاكاديمية

- التربية والتعليم العالي محركان لتنمية رأس المال البشري في عراق المستقبل فسياسة الانفاق العام وانتاجية النفقة العامة ادواتنا لرفع مستوى فاعلية هذه المحركات.
- دعم تبني التعليم عن بعد والتعليم المدمج الطريق الناجح في ادارة مخاطر التربية والتعليم بأسلوب معرفي في اوقات الازمات.

المنظمات الدولية

- زيادة اهتمام المنظمات الدولية بالأنشطة الداعمة لأهداف التنمية المستدامة، وتوجيه الجهود نحو الاسهام في إنجازها.
- التعاون الدولي مبدؤنا في استدامة الشراكة مع المجتمع الدولي وصولاً الى عالم أكثر استدامة ينعم بالمساواة والرفاه والامن والعدالة.
- ويمكن تعزيز اطر تبادل الخبرات بشأن الابتكار والتمويل ونقل التكنولوجيا بما يخدم تحقيق الأهداف والحفاظ على استدامة المسار.

الملاحق

ملحق (1): المؤشرات المستخدمة لقياس دليلي الإنجاز والمثابرة المحليين

الهدف	المؤشرات	المعيار	عدد المؤشرات
(1): القضاء على الفقر	نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني (%) 2018		2
	تغطية التحويلات الاجتماعية أو اي مستحقات		
(2) القضاء على الجوع	نقص الوزن	<0.1	4
	التقزم	<0.1	
	الهزال	<0.1	
	زيادة الوزن	<0.1	
(3) الصحة الجيدة والرفاه	وفيات الامهات	<20	6
	وجود فريق مؤهل اثناء الولادة	=100	
	معدل وفيات الاطفال حديثي الولادة		
	معدل وفيات الاطفال دون الخامسة	<5	
	النسبة المئوية للنساء في سن الانجاب للفئة العمرية 15-49 اللاتي يستخدمن أي وسيلة لتنظيم الاسرة	>75	
	معدل الاصابة بالتهاب الكبد B لكل 100000 من السكان	<1	
(4) التعليم الجيد	معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي		6
	معدل الالتحاق الصافي بالتعليم المتوسط		
	معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الاعدادي		
	نسبة مؤشر النماء المبكر للطفل		
	نسبة المشاركة في التعليم المنظم	=100	
	مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنساء	>75	
(5) المساواة بين الجنسين	مؤشر المساواة في التعليم الابتدائي		4
	مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي التعليم المتوسطة	>99	
	نسبة النساء اللاتي تزوجن قبل بلوغ سن 15 سنة	<1	
	ختان الاناث بين النساء	=0	
(6) المياه النظيفة والنظافة الصحية	استخدام الماء والصابون في غسل اليدين	=100	2
	نسبة الاسر التي تحصل على خدمات الشبكة العمومية للصرف الصحي	>80	

الهدف	المؤشرات	المعيار	عدد المؤشرات
(7) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	نسبة الاسر التي تحصل على خدمات الكهرباء	=100	2
	نسبة الافراد الذين يعتمدون بشكل رئيس على الوقود النظيف لأغراض التدفئة والطهي	=100	
(8) العمل اللائق ونمو الاقتصاد	معدل النشاط الاقتصادي		3
	معدل البطالة	>5	
	عمالة الاطفال	0	
(9) الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	نسبة المنشآت الصناعية الصغيرة في المحافظة	-	3
	نسبة المنشآت الصناعية المتوسطة في المحافظة	-	
	نسبة المنشآت الصناعية الكبيرة في المحافظة	-	
(10) الحد من أوجه عدم المساواة	نسبة النساء بعمر 15-49 اللاتي يشعرن بالتمييز أو الاضطهاد	-	2
	التزاحم السكاني (%)	-	
(11) مدن ومجتمعات محلية مستدامة	السكن العشوائي	<0.1	2
	نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات		
(16) السلام والعدل والمؤسسات القوية	نسبة الاطفال الذين تعرضوا لاي عقاب نفسي أو جسدي من قبل مانحي الرعاية		3
	تسجيل المواليد		
	نسبة النساء في الفئة العمرية 15-49 اللاتي يشعرن بالأمان اثناء المشي لوحدهن بعد حلول الظلام		
المجموع			39

المصادر

[1] وزارة الصحة، الموقف الوبائي اليومي للإصابات المسجلة لفايروس كورونا المستجد في العراق، (https://moh.gov.iq)
[2] وزارة النفط، (https://oil.gov.iq/?page=123) تمت الزيارة في 9 آذار/ مارس 2021.
[3] شبكة الاعلام العراقي، وزير التخطيط يحدد موعد إطلاق المنحة الطارئة (https://www.ina.iq)
[4] الجهاز المركزي للإحصاء وآخرون، المسح السريع لأثر جائحة كورونا على خدمات الصحة الانجابية في العراق، تشرين الثاني، 2020، ص56-58

[5] https://interactives.lowyinstitute.org/features/covid-performance/

[6] Stiftung, B., & SDSN. (2018). SDG Index and Dashboards Report 2018. Global responsibilities: implementing the goals..
[7] Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G. (2019): Sustainable Development Report 2019. New York: Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network (SDSN).
[8] تم عمل الشكل بالاعتماد على:

- Stiftung, B., & SDSN. Op. cit., P. 238-239
- Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G. (2019): Sustainable Development Report 2019. Op. cit., P. 238-239
- Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G., Woelm, F. 2020. The Sustainable Development Goals and COVID-19. Sustainable Development Report 2020. Cambridge: Cambridge University Press. P. 260-261

[9] ماري لومي، تنفيذ أهداف التنمية المستدامة- التجارب المبكرة في المنطقة العربية، أكاديمية الامارات العربية، فبراير، 2018، ص4.
[10] Ahmed AL-YASIRI, et. al., Toward Poverty Alleviation Under COVID-19 and Oil Price Decline: Three Scenarios for Achieving SDG 1 in Iraq,

[11] الاسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، ص38.
[12] علاء الدين العلوان، الوضع الصحي في العراق: التحديات وأولويات العمل، وزارة الصحة والبيئة، بغداد، 2019، ص 22.
[13] OECD (2016) OECD Date-Health. Visited at 6/12/2020 (https://data.oecd.org/healthres/doctors.htm)
[14] وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الاول حول أهداف التنمية المستدامة في العراق، الامم المتحدة، نيويورك، 2019، ص39.
[15] وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الإحصاء، التقرير الاحصائي السنوي للعامين الدراسيين 2019/2018 و 2020/2019.
[16] الجهاز المركزي للإحصاء وآخرون، المسح السريع لأثر جائحة كورونا على خدمات الصح الانجابية في العراق، تشرين الثاني، 2020، ص68
[17] الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء تنشر نتائج التقرير الخاص بقياس أثر الأزمة الوبائية في زيادة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، تاريخ الزيارة (15 أيار / مايو 2021) (http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=9621)
[18] وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الاول حول أهداف التنمية المستدامة في العراق، ص54.
[19] المصدر السابق نفسه، ص49-50.
[20] الاسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، ص 202.
[21] المصدر نفسه، ص215.